

الرائد العربي

AL - RAÉD AL - ARABI

مجلة عربية فصلية تعنى بشؤون التأمين وإعادة التأمين
تصدرها شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين - دمشق

السنة التاسعة عشرة - العدد الثامن والسبعون - الرابع الثاني - 2003

- هل التحكيم هو الطريقة الأفضل لحل المنازعات
- قوامين الأخطار السياسية
- المحاور الرئيسية للتأمين البحري
- الكوارث الطبيعية في عام 2002 وأثرها في صناعة التأمين
- التجارة الإلكترونية ودورها في تطاعي المصارف والتأمين
- منقدي الطاولة المستديرة لإعادة التأمين
- صناعة التأمين في اليمن حاضراً ومستقبلاً
- الحرب الأمريكية على العراق وتداعياتها الاقتصادية
- قياس الإبداع.

الرأي العربي

AL - RAÉD AL - ARABI



الاشتراكات

بعد بدل الاشتراك بنسخة واحدة
 لمدة عام كما طبى:

آ - في الجمهورية العربية السورية.

1. للمؤسسات والمكاتب
والشركات (300 ل.س.).

2. للأفراد (200 ل.س.).

ب - في الخارج (\$30)

من النسخة في سوريا خسون
ليرة سورية

مجلة فصلية تعنى بشؤون التأمين وإعادة التأمين،
تصدرها شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين - دمشق
السنة التاسعة عشرة - العدد الثان وسبعين - الربع الثاني - 2003

رئيس مجلس الإدارة

المشرف العام

د. أمين عبد الله

للمراسلات والاشتراك والإعلان

شركة الاتحاد العربي لإعادة
التأمين - دمشق - ص.ب. 5178
هاتف: 6118706 - 6132593
فاكس: 6113400

رئيس التحرير

د. سمير سماره

الإعلان في المجلة

تقبل المجلة إعلاناتها من مختلف أقطار الوطن العربي وترحب بشكل خاص بإعلانات شركات
التأمين وإعادة التأمين وبيوت الاستثمار
الأسعار

من الوطن العربي

صفحة داخلية أسود وأبيض - \$ 300

نصف صفحة داخلية أسود وأبيض - \$ 175

غلاف داخلي ملون - \$ 600

غلاف خارجي ملون - \$ 800

من الجمهورية العربية السورية

صفحة داخلية أسود وأبيض - 10000 ل.س

نصف صفحة داخلية أسود وأبيض - 7500 ل.س

غلاف داخلي ملون - 30000 ل.س

غلاف خارجي ملون - 40000 ل.س

في حال الإعلان لأكثر من مرتين متتاليتين يمكن منح تخفيضات يتفق بشأنها مع هيئة التحرير

التضليل والإخراج: دار طلاس للترجمات والترجمة ونشر

دمشق - سوريا - هاتف: 6618961 - 6618013 فاكس: 6618820 ص.ب: 16035

المحتويات

الافتتاحية:

هل التحكيم هو الطريقة الأفضل لحل المنازعات د. أمين عبدالهـ 4

دراسات وأبحاث

تأمين الأخطار السياسية ترجمة وإعداد: يوسف جناد 9

المحالون الرئيسية للتأمين البحري ترجمة وإعداد: د. جمال دباغ 19

الكوارث الطبيعية في عام 2002 وأثرها في صناعة التأمين ترجمة وإعداد: سعد جواد علي 28

التجارة الإلكترونية ودورها في قطاعي المصارف والتأمين د. عبدالله الديوه حـ 34

منتدى الطاولة المستديرة لإعادة التأمين فائزـة سيف الدين 54

دور الضمير والوجدان في المحاكمة العادلة والسرعـة عبدالـهادي عباس 69

- الدولار والنفط** د. إبراهيم محمد 77
الحرب الأمريكية على العراق وتداعياتها الاقتصادية د. سمير صارم 81

أسواق تأمينية

- صناعة التأمين في اليمن حاضراً ومستقبلاً** إعداد: سعيد مقبل الحميري 90

قضايا تأمينية

- مجموعة قضايا تأمينية** هيئة التحرير 102

قاموس التأمين

- القيمة** إعداد: سعد جواد علي 104

الورقة الأخيرة

- فياس الإبداع** د. جمال الدباغ 107

الافتتاحية

هل التحكيم هو الطريقة الأفضل لحل المنازعات؟

د. أمين عبدالله

يعتبر التحكيم الطريقة الرديفة للتقاضي أمام المحاكم ينجا إليها الطرفان أو الأطراف المتنازعة حول قضية مدنية أو تجارية، أو حتى في بعض الخلافات الأخرى بغرض حل النزاع ووضع حد نهائى له، هذا ونظراً لأهمية التحكيم ودوره في حل المنازعات والخلافات الثالثة بين الأفراد أو بين الأفراد والمؤسسات أو بين أي منها في مواجهة الأخرى، فإن الكثير من القوانين المحلية أو العربية أو الأجنبية قد أفردت له بين صفحاتها فصولاً خاصة، حتى العقود الخارجية كثيراً ما تتضمن مادة التحكيم «وتشير هذه القوانين إلى آليات اللجوء إلى التحكيم وكيفية تسمية الممكرين وصلاحياتهم والقانون الذي سيتم في ظله التحكيم وقوه القرارات الصادرة عن المحكمين وما إلى ذلك».

فقانون أصول المحاكمات المدنية السوري مثلاً قد نص في المادة /506/ منه على مايلي :

- 1 - يجوز للمتعاقدين أن يشترطوا بصفة عامة عرض ما قد ينشأ بينهم من النزاع في تنفيذ عقد معين على محكם واحد أو أكثر.
- 2 - يجوز الاتفاق على التحكيم في نزاع معين وبشروط خاصة.

كما وأن معظم عقود التأمين المباشر في أعمال التأمين البحري والحرفي والحياة وعقود إعادة التأمين تتضمن مادة أو نصاً يتيح اللجوء إلى التحكيم في حال الاختلاف في تنفيذ هذه العقود.

التحكيم والتقاضي يحققان ذات الغاية .. وهي إحقاق الحقوق

يشكل الحيز الأكبر في القضايا وحل الخلافات الداخلية في كل البلدان حيث تنظم القوانين والتشريعات أصول المحاكمات المدنية والجزائية وتحدد أهلية القضاة وطرق الطعن في الأحكام وفورة الأحكام القطعية

يأخذ التحكيم مكانه الأرجح في العقود الخارجية والمعاملات الدولية

التحكيم القوانين والتشريعات المحلية أو الخارجية سواء من حيث المدة التي يجوز فيها اللجوء إلى التحكيم وما تستغرقه إجراءات التحكيم وفورة قرار المحكمين والمحاكم المخولة بالتصديق على تلك القرارات، ومع ذلك فقد يعطي التحكيم نتائج غير كاملة، وفي بعض الأحيان مشرعة، نظراً لما يتمتع به المحكمون من صلاحيات نتيجة التفويض المعطى لهم من الأطراف المتنازعة للبت في القضية موضوع النزاع وبالسرعة الممكنة.

وهذه السلبيات في قرارات المحكمين قد تؤثر على الروح التي انبثقت منها هذه الطريقة في فض الخلافات، إلا وهي: أنها أقل كلفة من التقاضي أمام المحاكم وأقصر وقتاً، حيث أن إجراءات التقاضي أمام المحاكم إنما تتطلب استحضار الأئلة التي تؤيد أحقيبة هذا الطرف أو ذاك في القضية المتنازع عليها، وهذا يتطلب وقتاً طويلاً وقد

وبالرغم من أن التحكيم والتقاضي إنما يحققان غاية واحدة في المصلحة وهي حل الخلافات وإحقاق الحق بين المتنازعين، فإن ساحة ومساحة العمل في كل منها تختلف عن الأخرى، ففي حين أن التقاضي واللجوء إلى المحاكم إنما يشكل الحيز الأكبر في القضايا وحل الخلافات الداخلية في كل البلدان حيث تنظم القوانين والتشريعات أصول المحاكمات المدنية والجزائية وتحدد أهلية القضاة وطرق الطعن في الأحكام وفورة الأحكام القطعية التي تصدر باسم الشعب إلى ما هنالك، فإن التحكيم إنما يأخذ مكانه الأرجح في العقود الخارجية والمعاملات الدولية إذا تضمنت نصوصاً خاصة بذلك، وبمقدمة الاتفاق بعد نشوء الخلاف على اللجوء إلى التحكيم لحله أيضاً، وتنظم إجراءات

يتوافق طرف أو أكثر في النزاع القضائي دون أن يصدر الحكم وبصورة خاصة في القضايا المدنية وفي البلاد النامية بشكل أخص.

إن التحكيم في القضايا والخلافات الناشئة عن عقود خارجية تجارية أو غير تجارية قد يكون له مبرراته بسبب تعدد القوانين التي يمكن أن تطبق في القضية الواحدة قانون بلد المصدر أو قانون بلد المستورد أو قانون البلد الذي انفق الطرفان على تطبيقه على خلافهما.

ومن هنا فإن اللجوء إلى التحكيم لحل الخلافات الناشئة عن عقود إعادة التأمين الخارجية قد يكون هو الخيار الأفضل، وغالباً ما تتضمن عقود إعادة التأمين نصاً خاصاً بالتحكيم في حال الخلاف على

تنفيذ تلك العقود وذلك بسبب ما توفره آلية التحكيم في عقود التأمين وإعادة التأمين بشكل خاص من إمكانية الاستعانة بمحكمين في قضايا فنية وتقنية تحتاج أكثر ما تحتاج إلى الإحاطة بها وإدراك تقيياتها كي يكون الحكم موضوعياً

وعادلاً ودقيقاً. وإذا كان من خلل يذكر في ممارسة أعمال التحكيم في قضايا التأمين وإعادة التأمين سواء لجهة الالتزام بتطبيق إجراءات التحكيم وفق قانون هذا البلد أو ذلك، أو لجهة ارتفاع الكلفة في هذه الطريقة لفض النزاعات أو التأخير أحياناً في صدور أحكام المحكمين أو صعوبة تنفيذها، فإن هذا لا يستوجب العدول عن هذه الطريقة والعودة إلى التقاضي أمام المحاكم، وإنما يجب إصلاح ما لحق بها من شوائب، وذلك بتسليط الضوء عليها ومعالجتها.

كما وأن عملية التقاضي أمام المحاكم لا تخلو هي الأخرى من عثرات وثغرات وسلبيات نتيجة المدخلات في أمور القضاة، فهم بالرغم من الحصانة التي منحت لهم بموجب قوانين السلطة القضائية لضمان استقلاليتهم ونزاهتهم، قد يتعرضون لضغوط كبيرة، الأمر الذي يعكس على العدل والعدالة، ومع ذلك لا يمكن التفكير بإيجاد بدائل بالمطلق عن القضاء لتطبيق القوانين التي هي رمز التقدم والاستمرار والاستقرار.

الخال في ممارسة أعمال التحكيم لأي سبب لا يستوجب العدول عنه

الـ تـقـدـمـ وـاـ تـطـوـرـ وـاـسـتـقـارـ الـعـالـمـيـ رـهـنـ بـاـهـتـرـامـ الـقـوـانـيـنـ الدـوـلـيـةـ

على المستوى المحلي والعربي والعالمي ما كان ليتم لو لا احترام القوانين والأنظمة التي تنسها الهيئات الشرعية باسم الشعب كله، وكذلك ما تنسه الهيئات الدولية لضمان الأمن والسلم الدوليين ومنع التعديات والحروب ممثلة بمجلس الأمن الدولي والجمعية العمومية للأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية، فهل تمكن تلك الهيئات الدولية من القيام بالدور المرسوم لها دائمًا؟

لقد ظلت هذه المؤسسات الدولية تقوم بواجبها، ولو بالحد الأدنى، حفاظاً على السلم والأمن الدوليين باستثناء إسرائيل، التي لم تنفذ قراراً واحداً من قرارات الأمم

إـسـرـائـيلـ «ـاـسـتـشـافـ»ـ بـيـنـ كـلـ دـوـلـ الـعـالـمـ الـتـيـ لـاـ تـحـرـمـ الـقـوـانـيـنـ الدـوـلـيـةـ

المتحدة إذا كان يتعلق بالحد من خططها التوسعية الاستيطانية وأمتلاك أسلحة الدمار الشامل ومما ينعتها الهيئات الدولية من التقنيات على تلك الأسلحة وأمتلاكها عن الانضمام إلى معاهدة حظر امتلاك واستخدام أسلحة الدمار الشامل بتاليه سافر دائم من الولايات المتحدة، القوة العظمى الوحيدة في هذا العالم، وهي لم تتوقف عند هذا الحد بل عملت وبكل ما لديها من تأثير على صناع القرار الأمريكي بتعلقلها في الكونغرس والبيت البيضاوي على استثمار حوادث 11 أيلول / 2001 لصالحها، حيث ساهمت في إقناع الإدارة الأمريكية بإعلان الحرب على أفغانستان فوراً ورسم الخطط العدوانية ضد كل الدول التي تناهض السياسة التوسعية الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط بحجج محاربة الإرهاب «ومن لم يكن مع أمريكا فهو ضدّها» وتوحدت مصالح أمريكا وإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط.

مـصـالـحـ أـمـرـيـكاـ وـإـسـرـائـيلـ تـتوـحـدـ فـيـ الـمـنـطـقـةـ

إن التقدم والتطور والاستقرار على المستوى المحلي والعربي والعالمي ما كان ليتم لو لا احترام القوانين والأنظمة التي تنسها الهيئات الشرعية باسم الشعب كله، وكذلك ما تنسه الهيئات الدولية لضمان الأمن والسلم الدوليين

ومنع التعديات والحروب ممثلة بمجلس الأمن الدولي والجمعية العمومية للأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية، فهل تتمكن تلك الهيئات الدولية من القيام بالدور المرسوم لها دائمًا؟

لقد ظلت هذه المؤسسات الدولية تقوم بواجبها، ولو بالحد الأدنى، حفاظاً على السلم والأمن الدوليين باستثناء إسرائيل، التي لم تنفذ قراراً واحداً من قرارات الأمم

الوحيدة في هذا العالم، وهي لم تتوقف عند هذا الحد بل عملت وبكل ما لديها من تأثير على صناع القرار الأمريكي بتعلقلها في الكونغرس والبيت البيضاوي على استثمار حوادث 11 أيلول / 2001 لصالحها، حيث ساهمت في إقناع الإدارة الأمريكية بإعلان الحرب على أفغانستان فوراً ورسم الخطط العدوانية ضد كل الدول التي تناهض السياسة التوسعية الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط بحجج محاربة الإرهاب «ومن لم يكن مع أمريكا فهو ضدّها» وتوحدت مصالح أمريكا وإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في هذا العالم، تزيد النفط العالمي تحت سيطرتها كي تلعب به ورقة في مواجهة الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين في المدى

المنظور وتفرض هيمنتها من خلال حاجة العالم لها بدوله الصناعية منها والنامية، مستقيمة من تفوقها العسكري والتكنولوجي الحالى تسابق الزمن قبل أن تصحو الصين أو روسيا أو الاتحاد الأوروبي بشكل إفرادي أو بشكل اتحادى، فظهور قوة عظمى ثانية في هذا العالم، وهذا ما يضعف إمكانيات أمريكا على إذلال الشعوب ونهب ثرواتها وتغيير أنظمة الحكم التي لا تسير في ركابها. والتطورات السياسية والمنازعات الدولية الحالية، ومنها الحرب الأمريكية على العراق ونتائجها المأساوية المتوقعة، يفقد التحكيم والحكمة دورهما لأن أمريكا لم تبق حاليًا هي وحليفتها بريطانيا أي دور للهيئات الدولية، بدءاً بمجلس الأمن الدولي، متدفعه وراء أطماعها في السيطرة على الثروات النفطية العالمية والماراكز الاستراتيجية التي تسهل خططها في استمرارية الهيمنة والتحكم في العالم

بحجج واهية، مرة لمكافحة الإرهاب في أفغانستان، ومرة لتأمين الديمقراطية للشعب العراقي، أو لنزع أسلحة الدمار الشامل العراقي، ومرة بزعم تهديد العراق جيرانه، وهي في الحقيقة لم ترسل حاملات الطائرات الأمريكية وأحدثت الأسلحة والعواصات مع مئات ألوف من جنودها

والجنود البريطانيين بالاتفاق مع الحليف الأساسي لها (بريطانيا) إلا خدمة لأطماعها الاستعمارية، وكى توفر المناخ الملائم لشارون كى ينفذ خططه الهمجية ضد الشعب الفلسطيني يقطع لوصاله ويضرر منه وفراه ويمنع إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وكى يتمكن من الحفاظ على الأرضي العربية المحتلة في الجولان السوري ومزارع شبعا في جنوب لبنان، ولكن مهما طغى هذا المستكير ومن معه فإن إراده الشعوب منتصرة بإذن الله.

الحرب الأمريكية على العراق ونتائجها المأساوية أفقدت التحكيم والحكمة دورهما

إنسان الغد

يحد علم كبير من أنه في غضون ثلاثين عاماً، وفي محاولة باسته للقضاء على جميع الأمراض التي تصيب البشر، قد يصبح الناس، ربوتات (إنسان آلي) معدلين الهندسة الوراثية. ويفسر هذا العلم أن الجنس البشري سوف يحدد مسار تطورنا عندما نعيث بتركيبتنا الوراثية.

دراسات وأبحاث

تأمين الأخطار السياسية

Political Risks Insurance

ترجمة وإعداد: يوسف جناد*

الرائد العربي



ربيع

2003

من الأمور المسلم بصحتها أن عام 2002 كان من أكثر السنوات اضطراباً سواءً أكان الأمر يتعلق بالسياسة أو الاقتصاد. حيث أرخت أحداث الحادي عشر من أيلول بظلالها على العالم بأسره بعد أن رفعت أمريكا شعار مكافحة الإرهاب، وانفردت تتحكم بالعالم اقتصادياً وتمارس ضغوطها على الشعوب. تدق المساعدات هنا وهناك لمن يسير في ركبها ويدعم سياساتها وتفرض الحصار والتوجيه على كل من يجهز بصوته ضدها.

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة والذي يشغل بال المهتمين بالتأمين وإعادة التأمين هو؛ هل استطاعت وثائق تأمين الأخطار السياسية مواجهة هذا الواقع؟!! سؤال كبير وهام، والأهم منه هو محاولة الإجابة عليه بطريقة مقنعة للقارئ والمتابع لما يجري في العالم.

لقد احتل موضوع تأمين الأخطار السياسية الواجهة بعد أن هزت جزيرة بالي الأندونيسية تلك الانفجارات الضخمة والتي خلفت وراءها مئات القتلى والجرحى، وما سبقها من انفجارات في الهند وإفريقيا وأماكن أخرى عديدة في العالم. وبدأت

* معاون مدير إدارة البحري والطيران في شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين.

الأصوات تعلو متسائلة: هل رافق تزايد أعمال الشغب والانفجارات والتخريب والذي ينطلق بمجمله من خلفية سياسية، زيادة ملائمة على أقساط تأمين مثل هذه

إلى أي حد تناسبت أقساط التأمين مع أعمال الشغب

الأخطار !!؟ والجواب ببساطة شديدة: كلا !!.

ومن المفيد هنا أن ننقل ما قاله السيد تشارلز كيفالر أحد المدراء التنفيذيين في مجموعة AON للوساطة والمحترض بتأمين الأخطار السياسية حيث قال:

« لقد حافظت أسعار تأمين الأخطار السياسية على ثباتها في السنة الماضية — أي عام 2002 — لكننا لم نكن متساهلين لدرجة ما يجري في الفروع التأمينية الأخرى. وبالرغم من أن المكتبيين اتبعوا سياسة أكثر انقائية في كيفية توظيف طاقاتهم الاستيعابية القليلة أصلاً، إلا أن الأسعار بقيت على حالها كما كانت عليه عام 2001، ويمكنني القول أنه في بعض الأحيان قد تراجعت الأسعار مع بداية مواسم التجديد إلى أدنى من مستوياتها للعام المنكور ». ».

من جهة أخرى، يؤكد المهتمون بهذا النوع من التأمين أن عدد المكتبيين قد ازداد بشكل ملحوظ، إلا أنهم واجهوا مساعي كبيرة أثناء محاولتهم إيجاد معيدي تأمين على استعداد لقبول التعامل

توقعات بقفزات إيجابية كبيرة في سوق تأمين الأخطار السياسية

مع بعض الأخطار التي تتصرف بخطورة عالية. غير أن التغيرات التي تحدث في العالم توكلد أن سوق تأمين الأخطار السياسية، لا محالة، سيشهد فزعة كبيرة باتجاه التطور وزياة الأقساط وتحسين نوعية الأداء.

لقد شهد العام الفائت أيضاً أحداثاً كثيرة تركت أثراً عميقاً على سوق تأمين الأخطار السياسية، ومنها ما شهدته اقتصادات البلدان التي تتبع سياسة الاقتصاد الموجه في بلدان العالم الثالث، وهو ما تجسّد بعزم مقدرة هذه البلدان على سداد ديونها المستحقة. ومثّل ذلك انهيار الاقتصاد في الأرجنتين والذي بلغ حداً من السوء أحير الحكومة الأرجنتينية على الإعلان صراحة أنها لم تعد قادرة على دفع ما يترتب عليها

انهيار الاقتصاد الأرجنتيني شكل خسائر جسمية لمؤمني الأخطار السياسية

وفاءً لديونها الضخمة التي افترضتها من البنك الدولي، مما أثار شكوكاً كبيرة حول إمكانية انتعاش الاقتصاد الأرجنتيني في المستقبل القريب و عدم القوة بآن الوكالات الدولية ستقدم يد العون لهذا البلد للخروج من محنته، وقد شكل انهيار الاقتصاد الأرجنتيني خسائر جسمية لمؤمني الأخطار السياسية الذين اكتتبوا في العديد من الاتفاقيات في هذا البلد.

ولم تكن الأرجنتين هي البلد الوحيد الذي تعرض اقتصاده لانهيار، ففي إفريقيا هناك نيجيريا أيضاً، التي توقفت بدورها عن سداد ديونها الخارجية المستحقة، وفي تركيا أيضاً، لم يكن الحال أفضل، حيث شكلت فيها منذ أمد قصير حكومة جديدة كان من أولى أهدافها محاولة الخروج بالبلاد من الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعاني منها.

ومع الاقتصاد وأزماته، فقد شهدت بعض الدول حالات من العصيان المسلح تقوم به جماعات سياسية بهدف إما تغيير النظام في بلدانها أو أنها تطمح إلى قيام كيانات مستقلة

ما يجري في العالم من حروب و حالات صراع يتطلب إعادة النظر بأسعار التأمين السياسية

هذا وهناك، ومثال ذلك ما يجري في نيبال والذى يظهر للملأ كيف أن الأمور يمكن أن تستطور من الهدوء إلى الفوضى، كذلك فإن (العنف والعنف المضاد)** بين المقاومين الفلسطينيين المدافعين عن حريتهم وشعبهم وبين غطرسة وجنون الله الحرب الإسرائيليية العنصرية، كل هذا

يعطى مثلاً آخر عن حالات الصراع التي سببها يعود أساساً إلى أهداف سياسية. وقرباً من منطقتنا فهناك الصراع في كشمير بين الهند وسكنى هذا الإقليم الذين يبحثون عن الاستقلال بأى ثمن والذي تطور في الفترة الماضية إلى حد وضع الهند والباكستان،

** كما وردت في النص الأصلي، ومن جهة لنا رأى مخالف إذ أن ما يقوم به أبناء الشعب الفلسطيني لا يدخل في إطار العنف أو العنف المضاد!.. بل في إطار المقاومة المشروعة، وقد أوضحت العبرات التي تلت ذلك...

«القوسان التووينان»، على شفير حرب منمرة، وهناك محلولات الانقلاب التي حدثت في ساحل العجاج وفنزويلا. وبالطبع في جميع هذه البلدان توجد شركات أجنبية توظف استثمارات ضخمة ولها مصانع كبيرة والعديد من الموظفين يعملون فيها. إلى جانب التجارة الدولية بين هذه الدول وبقى أصقاع الأرض.

إن ما ذكرناه آنفاً، يؤدي بالتأكيد إلى ارتفاع الطلب على أغطية تأمين الأخطار السياسية، ويدفع بالمعنيين إلى إعادة النظر بأسعار التأمين المطبقة حالياً على أمل الوصول إلى تحقيق قدر مقبول من التوازن بين الأقساط والتعويضات.

آسيا الوسطى – Central Asia:

ب بينما تتزايد الأخطار السياسية في أنحاء متعددة من العالم، فإن التطور الاقتصادي من جهة أفرز العديد من التعقيدات والتي خلفت مشاكل وصعوبات في العديد من البلدان. والمثالالأوضح هو ما حدث في جمهوريات آسيا الوسطى. تلك البلدان التي عانت الكثير من الإهمال والتخلف أثناء الحقبة السوفيتية والتي حاولت فيما بعد أن تكفل جهودها لتبديل الواقع الاقتصادي وبمساعدة العديد من المنظمات الدولية. وقد وضعـت الحكومـات في تلك الدول سيـاسـات وبرامـج تـهدـف أولاً وقبل كل شيء إلى تطوير اقتصادـياتـها وجذب الاستثمـاراتـالأجـنبـيةـ إليهاـ.

والمثال الأقرب هو سيـاسـةـ الخـصـصـةـ التيـ تـطبـقـهاـ جـمـهـوريـةـ كـازـاخـسـتـانـ والـتـيـ بدـأـتـ بـبيـعـ 51%ـ مـنـ أـهـمـ شـرـكـةـ لـلـاتـصـالـاتـ وـهـنـاكـ العـدـيدـ مـنـ الإـجـرـاءـاتـ الـأـخـرىـ يـتـوقـعـ انـ تـحـصـلـ قـرـيبـاـ.ـ وـهـذاـ بـالـتـأـكـيدـ سـيـاسـعـدـ

على توظيف رؤوس أموال كبيرة في استثمارات ناجحة في هذا البلد وغيره من بلدان آسيا الوسطى. وتساعد الوكالة الدولية لضمان الاستثمار MEGA في تحقيق ذلك. وقد أكدت الوكالة المذكورة

مشاركة القطاع الخاص في عمليات التطوير ستتعزز بعد تطبيق تأمين الأخطار السياسية

مؤخراً على أن تأمين الأخطار السياسية من العوامل الأساسية لنجاح خطط التطوير في البلدان النامية. وتقول الوكالة أن مشاركة القطاع الخاص في عمليات التطوير هذه

سوف تتعزز بعد تطبيق تأمين الأخطار السياسية بفعالية والذي يقوى ثقة المستثمرين بهذه الدول وباقتصادياتها.

وبالنسبة للمستثمرين ومقرضي الأموال يقدم لهم قطاع تأمين الأخطار السياسية كثيراً من الأمانة والطمأنينة ويحميهم من تأثير الأعمال المناولة للحكومات أو حتى حين حصول متغيرات سياسية مفاجئة قد تؤدي إلى التحرير من الملكية (كالتأميم مثلًا) أو إلى الإخلال بشروط العقود المبرمة.

وهذا الأمر يقودنا أيضاً لمثال آخر عن عملية خاصة كبرى جرت في مولدوفا إحدى الجمهوريات السوفيتية السابقة، والتي أرادت بيع ثلاث شركات كبيرة متخصصة بتوزيع الطاقة إلى القطاع الخاص. إلا أن رغبة المستثمرين في تلك العملية كانت محدودة للغاية بسبب الأخطار السياسية المحددة بذلك النول، إضافة إلى عدم تقاويمهم بأرباحية المشروع المنكور.

ولكن الأمر أنجز بعد الدعم الذي قدمه العديد من المنظمات الدولية، بحيث قدمت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار MEGA كفالة بمبلغ 61.1 مليون دولار لإحدى شركات الاستثمار الإسبانية والتي تدعى Union Fenosa International. وبهذا تكون الوكالة المذكورة MEGA قد أمنت الحماية المادية ضد أخطار انتقال الملكية، أو نزعها، وضد أخطار الصراع المدني وال الحرب وإلغاء العقود وما إلى ذلك.

وللوهلة الأولى يبدو أن هذا العمل الذي قام به وكالة MEGA جدير بالثناء، إلا أن ذلك يظهر بعد انخراط الوكالات الحكومية وشبه الحكومية في نوع من الأخطار التأمينية بدار من قبل شركات تأمين ومعيدي تأمين تمتلك أساساً القرارات المالية للقيام بذلك، لكن من وجهة نظر المعiedين فإن تدخل الحكومات يعني تطور الأعمال ولو بنسبة ضئيلة. ففي عام 1977، تمكنت شركة Ace وبالتعاون مع MEGA من تأمين طاقة استيعابية لاتفاقيات إعادة تأمين تغطية أخطار سياسية لمشاريع تجارية كبيرة وعلى درجة من التعقيد.

تدخل الحكومات يعني تطهير الأعمال .. ويعني تأمين طاقة استيعابية لاتفاقيات جديدة

وقد أنس ذلك لاتفاقية حصة نسبية Q.S مع شركة Ace والتي مقرها الأساسي في برمودا، وكانت هذه الاتفاقية هي الأولى من نوعها بين معهد تأمين خاص ووكالة شبه حكومية، وكانت التغطية المطلوبة طويلة الأجل (حوالي 20 سنة) لإعادة

تأمين الأخطار السياسية في البلدان النامية. وقد رحبَت وكالة MEGA بالاتفاقية المذكورة لأنها تمنحها المقدرة على استغلال إمكانياتها لدعم مشاريع الاستثمار في البلدان النامية. وهذا ما أدى بعد ذلك إلى تقوية إمكانية وكالة MEGA وإطلاق يدها في منح العديد من وثائق ضمان الاستثمار، ومكنتها من تلبية حاجات ورغبات الزبائن المستثمرين بشكل أفضل وخاصة في مجال عقود تأمين الأخطار السياسية طويلة الأجل. وخاصة منها ما يغطي المناجم ومحطات توليد الطاقة.

حلول خلافة – Creative Solutions :

لقد كانت شركات التأمين التي تكتتب على الأخطار السياسية مبدعة في تعاطيها مع هذا النوع من التأمين من خلال مواجهتها للمشاكل والصعوبات ووضع الحلول الملائمة لكل معضلة حتى تتمكن من حلها والتغلب على مسبباتها.

لقد مارست شركة Ace، التي مقرها برمودا كما أسلفنا، أعمال الاكتتاب على بعض أغطية التأمين لمشاريع جديدة في العام الفائت. وخاصة في البرازيل، حيث حصلت الدولة على ضمانت اشتراك من الحكومة اليابانية تقدر بأكثر من 350 مليون دولار قدمها بنك Itau، والتي مكنت شركات التأمين من تقديم أغطية أخطار سياسية طويلة الأجل تزيد على عشرة أعوام.

ومن الجدير ذكره أن الاهتمام يجب أن يوجه في مجال أغطية الأخطار السياسية إلى الشركات التي توسي نشاطها إلى أماكن جديدة ، والشركات التي لها فروع

من المهم توجيه الاهتمام
إلى الشركات التي توسي
نشاطها في مناطق جديدة

عبر البحار وتساهم في إنجاز مشاريع مشتركة، والمصادر والمصادر والمؤسسات المالية وما إلى ذلك..

لقد أصبح معروفاً جداً أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد تراجع وبحدة في الـ 18 شهراً الماضية، والذي أثر بشكل سلبي وسيء على عمليات تأمين الأخطار السياسية، لكن لاتزال هناك فسحة أمل من خلال حرص البلدان النامية على التأكيد دوماً على أن الشركات من الدول المنظورة سوف تُفتح اللقمة من أجل استمرارها في استثمار أموالها من خلال مشاريع تنموية تقام في البلدان النامية.

ستكون فرص المؤمنين كبيرة بعد الغزو الأميركي للعراق نتيجة لتوظيف استثمارات كبيرة

ونحن نعد لهذا الموضوع، فإن العالم بأسره يتوجه بانتظاره باتجاه العراق بانتظار ما سسفر عنه الأحداث بعد بداية الغزو الأميركي لهذا البلد، والأثار السلبية التي ستلحق بالعراق والعالم العربي وبالاقتصاد العالمي من جهة، وبالوضع السياسي الدولي من جهة أخرى، ولكن بالنسبة للمؤمنين فإن فرصهم ستكون كبيرة، حيث ينتظرون أنه بعد الحرب ستتوظف استثمارات كبيرة جداً مما يتطلب أغطية تأمينية مناسبة كماً ونوعاً وخاصة لتأمين الأخطار السياسية.

وحيث أنها في العالم العربي لاتزال بعيدتين عن مثل هذا النوع من الأغطية التأمينية، فإنه من المفيد أن نعرض تجربة بلد عانى كثيراً من الاضطرابات السياسية، واستطاع أن يطور وثائق شركات التأمين هناك بما يلائم الأوضاع التي مر بها، وبالتالي التوصل إلى أغطية تأمينية متطرفة للأخطار السياسية، إنها جمهورية جنوب إفريقيا.

قبل عام 1979، كان سوق التأمين هناك يقدم أغطية تأمينية تقليدية تشمل أخطار الشغب Riots والإضراب Strikes والاضرار العمدية Malicious Damage. وفي منتصف السبعينيات أدت الأعمال التي قامت بها جماعات سياسية محظورة إلى تصعيد خطير للأعمال العنف وعدم الاستقرار، ورافق ذلك تصعيد لأعمال التخريب المدفوعة من مثل جماعات لها انتماءات سياسية، من هذه الأعمال تغيير القابل والتخريب.. الخ.

وفي الوقت الذي كان يمكن لشروط عقد التأمين التقليدية أن توسع لتشمل أخطار الإضراب والشعب والتغريب المعتمد، كانت نصوص العقود التأمينية تتضمن الاستثناءات التالية:

- أخطار العصيان المدني الذي يصل إلى حد الانفراط الشعبية.
- أي عمل يقوم به شخص ما، باسمه أو نيابة عن أي تنظيم سياسي يهدف إلى إسقاط الحكومة الشرعية، أو التأثير في الحياة العامة عن طريق أعمال إرهابية أو عنفية.
- استثناء كل خسارة أو ضرر تسببها الحرب والاحتلال بالقوة، وأعمال الاعتداء من الخارج، والأعمال الحربية سواء معلنة أو غير معلنة، والشعب الناجم عن خلفيات سياسية، والانفراط الشعبية والتمرد، والثورات، وقوانين الطوارئ وحالات الحصار.

وفي الأجزاء التي سيطرت فيها النشاطات السياسية، وعدم الاستقرار والعنف على جنوب إفريقيا، كان من المؤكد قصور الأغطية التأمينية الممنوحة من قبل بواصن التأمين التقليدية المتوفرة

عدم الاستقرار والعنف يسبب تصهراً في الأغطية التأمينية

في السوق عن تقديم الحماية ضد الأخطار السائدة، وخاصة منها الأخطار السياسية.

الانفراط سويتو 1976:

عندما بدأت هذه الانفراط، كان من أهم أسبابها عدم قناعة المواطنين بالنظام القافي الذي فرض من قبل حكومة الأبارتيد (الفصل العنصري)، وقد وصفت الأضرار التي لحقت بالممتلكات على أنها نتيجة لأعمال عنف ذات طبيعة سياسية، ونتيجة لذلك رفض المؤمنون دفع تعويضات لحملة الوثائق كون نصوص الوثائق التأمينية تستثنى صراحة مثل هذه الأضرار من الغطاء التأميني. وبالتالي أصبح سوق التأمين متربداً كثيراً في الاكتتاب على مثل هذه الأنواع من الأخطار لخشيه من فداحة الخسائر وصعوبة إيجاد معيدي تأمين يقبلون بها.

ولمام هذا الواقع طلبت الحكومة من هيئة التأمين في جنوب إفريقيا العمل على إيجاد صيغة تأمينية تضمن تغطية الأخطار السياسية لما لذلك من أثر حيوي على

الاقتصاد الوطني، وأعلنت الحكومة أنها في آخر المطاف ستساهم في مشروع مقبول ومنتفع عليه يكون بمثابة معبد تأمين وطني لجزء من هذه الأخطار.

ونتيجة للجهود المبذولة ظهرت إلى الوجود شركة متخصصة بالإكتتاب على الأخطار السياسية سميت SASRIA وكان ذلك في الخامس والعشرين من شهر كانون الثاني عام 1979. وقد نص قانون إنشائها على أنها شركة تأمين على أخطار التخريب المادي وإحراق الممتلكات والتي تحدث أساساً نتيجة لأعمال ذات دوافع سياسية وإرهابية.. وتشمل الوثائق أيضاً بنوداً تتعلق بأخطار الحرب وكيفية الإكتتاب بها.

وفي الوقت الراهن تمنح شركة SASRIA غطاء تأمينياً لأخطار التخريب المادي بدوافع سياسية والذي يشمل مايلي:

أ - أي عمل يقوم به أفراد تابعون لمنظمة سياسية أو يتبعون لشخص ما أو مجموعة من الأشخاص، ويهدف إلى إسقاط النظام السياسي والتاثير في سياسة بلد ما، عن طريق استخدام القوة المسلحة أو الحرب النفسية أو الأعمال الإرهابية.

ب - أي عمل يهدف إلى إحداث تخريب منظم وخشائير جسمية من أجل تحقيق هدف سياسي أو إحداث تغيير سياسي أو اقتصادي، أو لإيصال رسالة احتجاج ضد سلطة معينة أو حكومة أو دولة أو من أجل بث الرعب في قلوب الجماهير عامة أو قطاعات محددة.

ج - آية إضرابات أو أعمال شغب جماهيرية تهدف إلى إثارة الفتن والفوضى في البلد.

د - آية محاولات، ولو بوسائل أخرى، لتحقيق الأهداف المذكورة في البندين (أ - ب) السابقيين.

معظم شركات جنوب أفريقيا تستثنى الأخطار الإرهابية من وثائقها التأمينية

وبعد أحداث أيلول 2001 التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي نجم عنها أكبر خسائر تأمينية في التاريخ، والتي صنفت مباشرة على أنها أخطار إرهابية، وبالتالي، وكما حدث في

معظم البلدان، عمدت جنوب إفريقيا إلى استثناء مثل هذه الأخطار من وثائقها التأمينية، وحيث أن شركة SASRIA هي بالطبع، الجهة المتخصصة بمثل هذا النوع من الأخطار، فقد عدلت من شروطها لتصبح متضمنة أخطار الإرهاب.

وفي الختام، يجب الاعتراف بأن أغطية تأمين الأخطار السياسية لا تزال دون الأمل المرجو منها، خاصة مع ازدياد الصراعات وانتشارها في كل أرجاء المعمورة. ولعل تجربة جنوب إفريقيا

الراذدة في هذا المجال تكون حافزاً للقائمين على إدارة أسواق التأمين وإعادة التأمين في منطقتنا وبقية بلدان العالم لإعطاء هذا النوع من التأمين الأهمية التي يستحقها.

أغطية تأمين الأخطار السياسية لا تزال دون الأمل المرجو منها

المراجع

- 1 - مجلة Review عدد كانون الثاني 2003.
 - 2 - دراسة للسيد M.P.STRYDOM مدير عام شركة SASARIA في جنوب إفريقيا
عنوان:
- «Political, Labor and Terrorism Insurance: The South African experience.

معلومة

بشر بآلوف صراصير

يعاني الآلاف من الأمريكيين من علة مرضية نادرة الحدوث وهي في الحقيقة متنية للغاية وهي أنهم مصابون بفرط حاسة الشم.

أما الروائح القوية مثل العطورات فهي أشياء لا تطاق، إذ أنها تؤدي إلى الاعتلal الفوري لذلك الآلوف الحساسة. والأسوا من ذلك أن الأطباء ليس لديهم فكرة عن أسباب هذا الداء أو سبل علاجه. ونكر الخبراء أن امرأة أصبحت تصاهي في شعها الصراصير، والتي يذكر أن آلوفها أكثر حساسية من آلوف البشر بـ 100 000 مرة.

الرائد العربي

78

ربيع

2003

دراسات وأبحاث

المحاور الرئيسية للتأمين البحري *

ترجمة وإعداد: د. جمال الدياع **

نظراً لأهمية التأمين البحري الكبيرة على تنشيط الأعمال الاستثمارية والتجارية وعلى التجارة العالمية بشكل كبير فإننا سنلقي الضوء أدناه على المحاور الرئيسية للتأمين البحري.

أ - البضاعة Cargo:

وهي من حيث الأساس كل ما هو محمول على نوع أو شكل من المركبات لغرض نقله من المكان ((إلى المكان (ب) على أن لا يكون (الشيء) المحمول بشرأ - وهو ما يصنف عموماً في عصرنا الحاضر على أنه (راكب)، إذ أن هذا التصنيف حيث تماماً يعود إلى أكثر بقليل من مائة عام عندما كانت مستندات الشحن تصدر على نقل العبيد من غرب إفريقيا إلى جزر الهند الغربية.

و ضمن مصطلح (البضاعة) هناك تباين آخر تقرره سهولة أو صعوبة سرقة الحصولة، فمن الواضح أن سرقة ماسن يساوي مليون أسهل بكثير من سرقة فحم له القيمة ذاتها، وعلى الأقل لا تحمل الحالة الأولى هم اتساخ الأيدي.

* الفصل الثالث من كتاب التأمين البحري (الطبعة الثانية المنقحة) الصادر عن شركة إعادة التأمين السويسريّة، وقد وافقت الشركة على ترجمة الكتاب وفق الفاكس المؤرخ في 24/11/2001.

** جامعة فيلادلفيا - المملكة الأردنية الهاشمية.

لذلك وعلى أساس علمي وأكثر جدية قرر جهادة التأمين البحري تسمية أيه بضاعة لها نسبة وزن/قيمة تفوق القصة بالنفائس (Valuables) أو المسكوكات (Specie). وبسبب الحساسية الكبيرة لمثل هذه النفائس إزاء تغير ملكيتها دون أخذ الموافقة الفعلية للملك الحقيقي، فمن الواضح أنها تستحق اعتبارات خاصة ومعاملة متميزة على أنها خطر معروض للتأمين، فمن غير الملام على الإطلاق أن تخبر مثلاً عناصر المafia المحليين أو جارك الحميم الذي يعمل في منظمة من قطاع الطرق عن الظروف والتفاصيل الدقيقة التي تتعلق بنقل النفائس، ذلك أن إجراءات الأمان المشددة تعد من أهم إجراءات الوقاية من الخسائر في عمليات نقل النفائس.

وخلاله القول فإن (البضاعة) يجب أن تحمل على (شيء) لغرض النقل، حتى تسمى بضاعة ضمن تعريف التأمين البحري. أما إذا حملت نفسها بنفسها، فلا ينطبق ذلك عليها.

وقد يؤدي ذلك إلى حالة غريبة من نوعها حيث أن طائرة الهليكوبتر التي تعد خطراً في فرع الطيران تصبح فجأة (بضاعة) إذا ما تم تحصيلها في طائرة أو على متن سفينة. وعند الوصول ستعود بالطبع إلى حالتها الأصلية أي تعود هليكوبتراً وهي تعي خطراً في فرع الطيران مرة ثانية.

ويتضمن هذا العبدأ بصورة مماثلة غرائب مثل تحويل السيارات والشاحنات والطائرات والقوارب والقطارات على البواخر، والقطارات والسيارات والقوارب على القطارات، والشاحنات والسفن على السفن، بل وفي بعض الأحيان تحويل الطائرات على الطائرات، وتأمل عمليات وكالة (ناسا) للقضاء في نقل مكوك الفضاء.

ب - الهيكل Hull:

وهو من حيث الأساس أي جسم يعوم ويتحرك على البحر بدءاً بقوارب التجديف الصغيرة البسيطة وانتهاءً بناقلات النفط العملاقة عابرة المحيطات. وإذا تحدثنا عن القدرة التحملية والتي يعبر عنها بأطنان الحمولة الساكنة (Dead Weight

(Tons) وقد تشمل هذه القدرة مدى واسعاً ابتداءً ببعض مئات من الكيلوغرامات وانتهاءً بما يعادل (560,000 طن) بالنسبة لأضخم ناقلات النفط الخام التي تم بناؤها لحد الآن.

في ضوء المعيار الملائم يمكن التأمين على الهياكل

والآلات الطافية الأخرى الراسية دائماً (باستثناء منشآت المنصات الخاصة بانتاج النفط) لا يمكن في الحالات الاعتيادية أن تؤمن في سوق التأمين البحري / هياكل.

ولما كنا نتحدث عن السفن وما شابها، فإنه الوقت المناسب لطرح السؤال الآتي: كيف أصبحت السفن تدعى بـ (هي) من قبل أي شخص ما عدا البعض من قليلي المعرفة؟

وهذا يأتي الجواب:

« تدعى السفينة بـ (هي) لأن هناك دائماً مقداراً كبيراً من النشاطات الصادبة حولها، هناك عادة جماعة من الرجال حولها، وعندها خصر – وسط السفينة – ودعامات، وإنها تتطلب مقداراً كبيراً من أصباغ الطلاء لكي تحافظ على مظهرها الجيد، وإنها ليست كلفة أولية تفلىسك، إنها كلفة الصيانة، ويمكن تزيينها من جميع جوانبها، وتتطلب رجالاً خبراء لقادتها بصورة صحيحة، وبدون رجل عند دفتها فإنه لا يمكن السيطرة عليها تماماً، إنها تظهر أجزاءها العلوية، وتختفي فعرها، وعندما تدخل إلى المبناء فإنها تتجه نحو عوامات إرشاد السفن دائماً».

وذلك الخاصية تحسم الخلاف حول التساؤل: لماذا يشار إلى (الهيكل) أي القشرة الخارجية للسفينة؟

ويتم فهم ذلك في ضوء السياق التاريخي للتأمين البحري، ابتداءً عند الاتفاق على تأمين مركب ما حيث كانت تتم تغطية التأمين للسفينة وصواربها فقط بدلاً من كامل العدة والتي تشمل مخازن السفينة وشباكها وحبالها ومعداتها ووقودها.. إلخ. ولغرض إيضاح القصد تتم الإشارة إلى ذلك (الشكل) بـ (الهيكل Hull).

والليوم، بعد أن انقضت تلك الأيام العظيمة لمراكب الشاي والسفن الشراعية الأخرى، أخذ المصطلح يتسع ليصبح (هيكلًا ومكائن Hull and Machinery) ويرمز له (H+M) والذي يوضح مرة أخرى القصد الأساس في التغطية الممنوعة للقشرة الخارجية ومعدات الدفع فقط.

أما في مجال التأمين البحري / هياكل في الوقت الحاضر فالمصطلح (هيكل) يعد بشكل عام منضمناً لمجموعتين كبيرتين يؤمن عليهما من مالكي السفن: «المسؤولية عن الاصطدام والنفقات Disbursements and Collision Liability». فالقسم الأول وهو (النفقات) يشمل أموراً مثل مخازن السفينة ومستودعات الوقود والقدرة على تحصيل أجور الشحن وإلى حد أقصى متفق عليه مقداره 25% من القيمة الكلية المؤمن بها للهيكل والمكائن.

والقسم الثاني يسمى بـ «المسؤولية عن النصادم والتوقف عن العمل Running down Collision Liability» ويرمز له (RDC) ويوفر غطاء لمالك السفينة بنسبة 4/3 من مسؤوليته تجاه السفن الأخرى فيما إذا (أوقفها عن العمل) إثر حادث اصطدام. وقد فرر جمهور المؤمنين البحريين باعتبارهم أنساناً وأعين، تحديد هذا الالتزام الخاص بـ (4/3) من القيمة المؤمن بها للهيكل والمكائن، وأحياناً تزداد هذه النسبة إلى (4/4) لا أكثر، ولهذا فإن النسبة غير المغطاة والخاصة بمالك السفينة يجب أن يتم تأمينها خارج وثيقة التأمين البحري الاعتيادية.

وإلى جانب ذلك هناك جزء مهم في أعمال تأمين هياكل للسفن وهو «بناء وتحويل السفن Construction and Conversion» ويشمل كافة الأخطار التي تتم مواجهتها في البناء الفعلي للسفن ابتداءً من اليوم الأول الذي توضع فيه العوارض الوسطية إلى اليوم الذي تسلم فيه السفينة إلى أصحابها، وقد يستغرق ذلك سنوات قليلة وخاصة عندما يتم بناء سفن متخصصة مثل الغواصات، وكانت (والروس) – وهي سفينة غير مشهورة كثيراً – تعد من هذا الصنف وقد

وضاعت تصاميمها عام 1976 ونصبت عارضتها الأولى وبدأ تأمينها عام 1979. في 14/آب/1986 شب النار في (والروس) التي قاربت على الاكتمال ونمررت بشكل واسع

بناء وتحويل السفن جزء هام من أعمال تأمين هياكل

الجزء المعد في المعدات، الأمر الذي أدهش كثيراً من المؤمنين الذين اعتقلاً — حتى ذلك اليوم المصري في آب/1986 — لـ سنة الاكتتاب 1979 كانت في الحقيقة سنة مربحة.

ومما يذكر أن وثائق تأمين الأخطار الخاصة ببناء السفن هي وثائق التأمين البحري الوحيدة التي تصدر لمدة أطول من (12 شهراً)، وأحياناً عندما تكون الظروف في السوق موائمة، يمكن أن تجد وثائق لمدة 3 سنوات بل وحتى 5 سنوات تعطى الهيكل والمكائن، ولكن هذه الوثائق تخفي عندما تتدحرج ظروف السوق.

وتعتبر بعض الأسواق الأخطار الأرضية مثل الرافعات المتحركة والعربات المتحركة على السكك الحديد على أنها أخطار قابلة للتأمين بوثائق البحري/هيكل، رغم أن ذلك ينبع من المصطلح (بحري).

اسم هيكل في مصطلحات التأمين البحري هو الشيء الذي يقصد فيه أن يطفو

وخلاصة القول، (الشيء) يجب أن يطفو (أو على الأقل يقصد منه أن يطفو) ويجب أن يستمر ولو مرة في كل حين، وقد يشمل اثنين من المنافع الجانبية لكي ينطبق عليه الاسم (هيكل) في المصطلحات الفنية الخاصة بالمؤمنين البحريين.

ج – المناطق البعيدة عن الشاطئ Offshore:

وهي إضافة حديثة نسبياً إلى مفردات المؤمنين البحريين لأنها لا تشمل سوى صناعة فنية، ولمعنى بسيط تماماً: فهو يشمل عمليات استكشاف وإنذاج النفط المنفذة في البحر بعيداً عن البر، أي: المناطق المغمورة. أما بقية العمليات فهي تمثل إلى التعميد والصعوبة ويكون أغلبها باهظ التكاليف.

في عام 1859 تم بنجاح إنجاز أول بئر نفطي في العالم في مكان ما في (بنسلفانيا). وبعد (38 عاماً) أي في عام 1897 وفي زمن حملات البحث عن الذهب في الأاسكا تحقق النفط من أول بئر بعيد عن الشاطئ في العالم، ولكن من الناحية التقنية كان هذا البئر قليل الاختلاف عن أقرانه في البر. ففي الواقع كان هذا الموقع لا يبعد

تجهيزات حفر أقيمت على رصيف مثبت يمتد لمسافة (90 متراً) في المحيط الهادئ بعيداً عن سواحل كاليفورنيا.

وهكذا ورغم انفصال دعائم الرصيف في المياه فقد كان يمثل - للأغراض العملية - خطراً برياً، وإذا استدعت الحاجة في وقته إلى التأمين عليه قام بالتخفيض سوق التأمين الهندسي (إن وجد).

ومع ذلك، وكما يحدث غالباً لعمليات التطور الطبيعية، فإنها تتسارع وتتباين حدودها، وفجأة ودون أن يشعر أحد يظهر بين أيدينا أمر مختلف تماماً، أمر يستدعي بالتأكيد معالجة خاصة. وهذه هي بالضبط قصة التأمين الخاص بالمناطق المغمورة، ويزداد الماء عمقاً وتبتعد المسافات عن الساحل أكثر فأكثر وتشتد البيئة قسوة وتتعقد التكنولوجيا أكثر وكلها أمور تجعل فكرة الحفر عن طريق الأرصفة والموانئ، وما شابها من الوسائل القديمة أمراً مستبعداً.

ومن الطبيعي أن هذه التطورات لم تحدث بين عشية وضحاها، ولهذا نجد أن أولى مذادات الحفر الأكثر تعقيداً التي تم بناؤها على البر لنسب بعدها وتنصب في موقعها كانت تؤمن في سوق التأمين الهندسي. ولم يمض وقت طويلاً حتى تتضح بأن الجزء الملادي (خاصة للجبل التالي من المعدات

شبه المغمورة ذاتية الدفع وألات الرفع) ومرحلة النصب وعمليات الإنتاج والحرف الفعلية كانت لها أوجه شبه عديدة يدارها السفن، ولهذا فقد سعوا (وهم على حق) أن هذه الأخطمار من الأفضل أن يتولى المؤمنون البحريون أمرها وللذين يدورون

أخطمار الصناعة في المناطق المغمورة تستقر في محفظة التأمين البحري

كانوا يعتقدون أنه إما أن يتعهدوا بالأمر برمهته (أي بتمويل البناء على البر وخطوط الأنابيب ومحطات الضخ لبداية من أول يوم ولغاية الانتهاء.. وبضمها فترة التشغيل) أو أن لا يتعهدوا بشيء على الإطلاق. وهكذا انتهت أخطمار الصناعة (في المناطق المغمورة) لستقرار في محفظة التأمين البحري.

والليوم، فإن هذا الجزء من العمل البحري يعد من الأعمال الأكثر إثارة، إذ إنه يزخر بكل ما هو هائل وباهظ الثمن. ولكن نجعلك تشاركتنا ذلك الفخر والاعتزاز،

إليك بعض الحقائق المذهلة: في الوقت الحاضر بإمكان سفن الحفر أن تحرق أنابيب استكشافية بعمق (25000 قدم) وعلى عمق (25000 قدم) من الماء، ويتم إنتاج النفط بفاعلية عبر منصات ثابتة تقع على عمق (1000 قدم) من الماء، والمعدات شبه المغمورة والرافعات وسفن الحفر قد تتجاوز قيمتها (200 مليون دولار) في حين أن أكبر المنصات الإنتاجية لا تتجاوز قيمتها (3 مليارات دولار) (3,000,000,000).

ويعزل عن معدات الحفر الفعلية وخطوط الأنابيب وملحقاتها الأخرى، يشمل مصطلح (المناطق المغمورة) المنافع المالية الجانبية مثل المسؤوليات تجاه أطراف ثالثة (الستوث مثلاً) والخسائر التبعية مثل خسارة العوائد وخسارة الأجراة أو التكاليف التي تنشأ عن الانفجارات والانهيارات وما أشبه ذلك من الحالات، وهذه النشاطات الأخيرة غالباً ما تختصر بـ (المصاريف الإضافية للمشغلين OEE) (Operator's extra expenses).

وأخيراً وليس آخرأ فإن كل قوارب التجهيز التي تحوم حول حقول النفط هي طبعاً جزء من القصة أيضاً، أما المروحيات العديدة التي تتنقل ما بين الساحل والمنصات فلن نتركها بكل سرور إلى سوق تأمين الطيران.

وباختصار، إذا كان (الشيء) يحفر بحثاً عن النفط داخل الماء فهو بعد من حيث الأساس خطراً بحرياً في المناطق المغمورة.

د - المسئولية في التأمين البحري :Marine Liability

ويعد هذا الموضوع أيضاً موضوعاً حديثاً في تاريخ التأمين البحري وخاصة بالنسبة للمسؤوليات الإضافية. ويعزى ذلك مدينتاً إلى الوعي المتاممي للناس

بالمسؤولية عموماً متعيناً المبدأ القائل

الحملية التأمينية يجب أن تكون ضرورة

(إذا لم تجر الأمور على ما يرام فلا بد أن يكون هناك من قد أخطأ، فلنحاسبه) جاعلين من الحمالية التأمينية ضرورة حيثما لم تؤمن من قبل. إلى جانب ذلك

نجد أن الكثير من مؤمني المسؤولية العامة قد رفعوا أسعارهم في أواسط الثمانينيات بسبب الخسائر الجسيمة التي تکبدوها، وقد كان هذا الأمر عاملاً جزئياً في عملية انتقال بعض أعمال التأمين من المسؤولية المرغوبة بدرجة أقل إلى سوق التأمين البحري.

ومن الناحية التقليدية تم استخدام مصطلح المسؤولية في التأمين البحري بمعرض عن مسؤولية التصادم المغطاة وفق وثيقة (الهيكل) ليحمل المسئولية القانونية المهنية مباشرة لأناس هم فنادق التحميل والنقل ومدراء الأرصفة ومحملي السفن ومفرغيها ومصلحي السفن ومؤجرها.. الخ. بعبارة أخرى تم توفير الغطاء لمجموعة محددة من المهنيين ينضوون بأجتمعهم في مهن ترتبط بشكل وثيق بالتجارة البحرية عن دعوى المسؤولية القانونية الناشئة عن ممارساتهم أعمالهم.

وهناك مجموعة أخرى تغطي المسؤولية القانونية لأصحاب السفن الصغيرة مثل اليخوت والزوارق البخارية السريعة والعمارات وما أشبه ذلك. وسبب ذلك هو أن السفن الصغيرة جداً لا يمكنها أن تتضمن إلى ما يعرف بنوادي الحماية والتعويض والتي توفر بشكل تقليدي غطاء من المسؤولية لا يمكن نيله في سوق التأمين البحري. ومن العвид أن تذكر هنا أن نوادي الحماية والتعويض وبعكس ما يجري في شركات التأمين المتوسطة العالمية، تعمل على أساس تعاوني أي: المؤمن له عضو النادي يساهم في خسارته وخسائر زملائه الأعضاء بدعونه لتأدية مبالغ إضافية، هذا إذا كانت التأمينات التي أودعها كل الأعضاء في الصندوق المشترك غير كافية لتغطية كافة الخسائر التي تكبدها خلال سنة معينة. وهكذا فإن المسؤولية القانونية التي ترعاها هذه المجموعة الخاصة تشمل كل أوجه الخسائر، أي: «الخسائر في الممتلكات (PD)» إضافة إلى «الإصابات البدنية (BI)» في حين أن كل المسؤوليات البحرية التقليدية الأخرى تقتصر عادة على خسائر الممتلكات وحسب.

وكانت تلك هي الأيام التقليدية الواضحة جداً غير المعقدة نسبياً والتي كانت نتائجها من النوع القابل للمعالجة، والخلالية من الإثارة، ثم أخذت الأمور تتطور. فقد ظهر في البداية أثر ارتفاع التلوث غير العرضي التاريخي (والذي استثنى تأميناً شكل واسع عام 1987) والأخطار الأخرى غير القابلة للتأمين أساساً. وبعد ذلك، وبالإضافة إلى التغطية الممنوعة عن المسؤولية القانونية وافق الكثير من شركات التأمين على تغطية «كافحة المسؤوليات التعاقدية» دون معرفة ماهيتها بالضبط. وفي الوقت نفسه ازدادت التعويضات التي تمنحها المحاكم (وخاصة في القضاء الأمريكي) جراء الألام والمعاناة أو التعويضات العقابية وبلغت مستويات هائلة.

التنفس بين المؤمنين البحريين يؤدي إلى أوضاع غير صحيحة

ولكي تشد الأمور تعقيداً، فقد أدى التناقض بين المؤمنين البحريين إلى وضع مقيت، إذ من أجل أن يحصلوا على الأعمال يوافقون في بعض الأحيان على شمول مسؤوليات غير بحرية في الحماية البحرية دونما قسط إضافي في أغلب الأحيان.

إن هذا التطور - المرتبط بطبيعة «الذيل الطويل» لأعمال التأمين من المسئولية الذي يضرب به المثل (إذ تبلور الدعاوى في الغالب بعد سنوات من إصدار وثيقة التأمين وأخذ القسط) قد سبب لبعض الناس خسارة مالية كبيرة مع نتيجة مفادها أن نهاية الثمانينات شهدت تحركات لفك الأزمة برمتها، ولينعكس الأمر ثانية جزئياً في أواسط التسعينات.

وخلالسة القول: إذا كان التأمين يغطي المسئولية القانونية للمهنيين المرتبطين بالعمليات البحرية أو كان يشمل أصحاب السفن الصغيرة التي لا تقبلها نوادي (الحماية والستعراض)، فهو إذاً بلا شك تأمين من المسئولية البحرية، فإذا تجاوز حدوده فمن الأفضل لك أن تمعن فيه النظر قبل أن تقرر إلى أي نوع ينتمي.

* * *

مأذق إعلاني

وفعت جماعة تدافع عن حقوق الحيوان في مأذق تخطيطها لإعلانات بما فيها أنها تدافع عن هجمات أسماك القرش المفترسة حيث تفترج على الناس أكل لحوم الحيتان. وكشفت جماعة المعاملة الأخلاقية للحيوانات عن لوحة إعلانات في وسط مدينة فانکوفر عليها صورة كاريكاتورية لنجاجة وبقرة تطليان لافتة عليها رسالة (كلوا لحم الحيتان) وقالت الجماعة أنها تعارض صيد الحيتان ولكنها نفت النظر إلى أن كثيراً من الناس يقت宰 عجون من فكرة قتل الحيتان ولكنهم لا يعترضون على أكل لحوم الدجاج والأبقار وحيوانات أخرى.

دراسات وأبحاث

الكوارث الطبيعية في عام 2002 وأثرها على صناعة التأمين

ترجمة: سعد جواد علي

أدت الكوارث الطبيعية التي شهدتها عام 2002 في كافة أنحاء العالم إلى حدوث خسائر اقتصادية بلغت (55 بليون دولار أمريكي). بينما كان إجمالي الخسائر في عام 2001 (35 بليون دولار أمريكي) أي بزيادة قدرها (57%). وتعود هذه الخسائر إلى الفيضانات الكبيرة التي اجتاحت أوروبا وإلى العواصف غير الاعتيادية التي ضربت مناطق مختلفة من العالم.

وبحسب رأي بعض علماء الطبيعة فإن عام 2002 لم يكن اعتيادياً بالنسبة لحجم الكوارث الطبيعية من عواصف وأمطار غزيرة وفيضانات. وقد أجرت شركة ميونخ للإعادة في هذا السياق تحليلاً للكوارث الطبيعية في كافة أنحاء العالم وكانت النتائج كالتالي:

- تقدّى (11 ألف شخصاً) مصرعه في عام 2002 في كافة أنحاء العالم بسبب الكوارث الطبيعية بينما عدد الأشخاص الذين لقوا مصرعهم في عام 2001 قد بلغ (25 ألف شخصاً) بسبب الهزات الأرضية التي ضربت إقليم كوجرات شمال غرب الهند وفي السلفادور.

- بلغ عدد الكوارث الطبيعية المسجلة في عام 2002 حوالي (700 كارثة) وهي تزيد عن معدل الحوادث في التسعينات والذي بلغ (650 كارثة).

- بلغت الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية حوالي (55 بليون دولار أمريكي) يقابلها (35 بليون دولار في عام 2001). ومعظم هذه الخسائر حدثت بسبب الفيضانات التي اجتاحت أوروبا في صيف عام 2002.
- بلغت الخسائر المؤمن عليها حوالي (11.5 بليون دولار أمريكي) وهو نفس الرقم تقريباً بالنسبة لعام 2001.

الكوارث طبيعية... أو من صنع الإنسان... جهودها أدت إلى خسائر بشوية ومادية

يلاحظ في نهاية عام 2002 وجود مؤشر واضح على حدوث حالة جديدة لظاهرة النينو (ELNINO) في المحيط الأطلسي، فقد تأثرت أستراليا بالجفاف، بينما تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية لفيضانات في الأجزاء التي تقع على ساحل الأطلسي، إضافة إلى عواصف ثلجية شديدة على الشاطئ الشرقي.

أما فيما يتعلق بالكوارث الناشئة عن التكنولوجيا (صنع الإنسان) فإن عام 2002 قد شهد كوارث جوية عديدة، وحوادث السفن والتي أدت إلى أضرار بيئية مدمرة كما هو الحال في السواحل الشمالية الغربية لإسبانيا، كما شهد هذا العام حرائق كبيرة وهجمات إرهابية.

العواصف والفيضانات شكلت 98% من الخسائر المؤمن عليها

ومع أن الخسائر التي حدثت في عام 2002 يمكن اعتبارها ضمن المجال المعقول، إلا أنه يتوجب على شركات التأمين أن تأخذ في حساباتها احتمالات الزيادة في الخسائر المؤمن عليها في هذا

المجال من التأمين. وحسب الدراسات والإحصائيات التي أعدتها شركة ميونخ للإعادة فإن مؤشر الخسائر في ازدياد مستمر. لهذا فإنه من الطبيعي أن تحدث زيادة في الأسعار التأمينية على الممتلكات إضافة إلى إجراء تعديلات على شروط التغطيات التأمينية تأخذ بعين الاعتبار كافة عوامل الخطير ومنها الحوادث التي لها علاقة بتبدلات المناخ وكذلك زيادة القيم التأمينية للممتلكات المطلوب التأمين عليها.

وبالعودة إلى رقم إجمالي الحوادث التي وقعت في عام 2002، فإن العواصف والفيضانات وحدها قد سجلت (500) حادثة من أصل (700) حادثة. كما شكلت ما نسبته (98%) من إجمالي الخسائر المؤمن عليها. لهذا فقد تكونت هذه الحوادث العباء الأكبر في التعويضات بالنسبة لصناعة التأمين.

أما الكارثة الطبيعية الأبرز في عام 2002 فقد كانت الفيضانات الكبيرة لأنهار: الدانوب والألب ومواليدفا وروافدهم والتي حدثت في شهر آب، وذلك كانت في الواقع أسوأ فيضانات شهدتها أوروبا منذ قرون طويلة وبالتحديد منذ فيضان عام 1342م والذي حدث في شهر آب أيضاً. أما الخسائر الاقتصادية فقد تم تقديرها بمبلغ (18.5) بليون دولار أمريكي) والخسائر المؤمن عليها بمبلغ (3 بليون دولار أمريكي) علماً أن الأخطية التأمينية لأخطار الفيضانات كانت قليلة في بعض المناطق التي تعرضت لخسائر ناجمة عن الفيضان.

ومن ناحية ثانية فقد شهدت كل من ماريشوس وكوريا الجنوبية واليابان والمكسيك عواصف استوائية شديدة، كما ضرب إعصار (Dina) وهو أقوى إعصار يضرب شرق إفريقيا على مدى (20 علماً) في كل من ماريشوس ولارينيون في شهر كانون الثاني مخلفاً وراءه خسائر كبيرة

أضرار جسمية للعواصف في مختلف أرجاء العالم

في معدات الموانئ في بورت إيلست، أما إعصار (Rusa) الذي ضرب كوريا الجنوبية فقد أدى إلى تدمير 650 سفينة (وقارب) وذلك مع مطلع شهر أيلول، كما أدى إلى حدوث أضرار جسمية للأحواض السمك في هذا البلد. بينما ضرب إعصار (Higos) مناطق جنوب غرب المحيط الأطلسي في مطلع شهر تشرين الأول وكان من أشد الأعاصير التي اجتاحت هذه المناطق. وحدثت حالة مشابهة في خليج المكسيك حيث أنه مع نهاية شهر أيلول وببداية شهر تشرين الأول ضرب إعصاران (Lilli & Isidor) المنطقة مما أديا إلى حدوث أضرار جسمية لمنصات التنقيب عن النفط في أعماق البحار إلا أن هذين الإعصارين قد فردا شدتهما عندما وصلا إلى سواحل المكسيك. وكذلك فقد ضرب إعصاران، الأول في نيسان والثاني في تشرين الثاني، مناطق وسط وغرب الولايات المتحدة الأمريكية. وبلغت سرعة الرياح حوالي (330كم بالساعة) وخلفت وراءها دماراً كبيراً في ولايات متعددة.

الرمال تشارك الماء في إحداث العواصف وتصوب الصين وشرق آسيا

حدث خسائر كبيرة حيث بلغت تعويضات شركات التأمين حوالي (1.5 مليون دولار أمريكي)، ففي ألمانيا وحدها على سبيل المثال تكبدت صناعة التأمين حوالي (650 مليون دولار أمريكي) كتعويضات عن خسائر ناتجة عن هذه الرياح.

أدلت الهطولات الكثيفة للأمطار في أوروبا في شهر آب إلى حدوث فيضانات وانزلاقات وتباشير للحطام، أدت هذه الهطولات إلى طوفان الأنهر وغرق المناطق المجاورة لها، وفي الثاني عشر من شهر آب حدثت هطولات مطرية غزيرة في منطقة درزدن (Dresden) بلغت 158 لترًا في المتر المربع الواحد خلال 24 ساعة، بينما آخر رقم مسجل عن كميات الهطول في نفس المنطقة قد بلغت 77 لترًا في المتر المربع الواحد، وفي مدينة براغ حيث أن الأمر يتطلب جهوداً حثيثة لحماية المدينة من فيضان نهر مولدوفا (Moldova)، وكذلك في مطلع شهر آب أدت فيضانات في مناطق جنوب روسيا إلى وفاة أكثر من 100 شخصاً في المنطقة.

وفي الثامن والتاسع من شهر أيلول سجلت هطولات مطرية حوالي (670 لترًا) في المتر المربع الواحد في وادي (Rhone) حيث استمرت الهطولات الغزيرة حوالي 36 ساعة متواصلة وبلغت كمية الهطولات نصف المعدل السنوي وألقت الأمطار الغزيرة المحاصيل الزراعية وحقول الكروم حول مدينة (Orango) جنوب فرنسا.

ومن الكوارث... الجفاف... والحرائق وغيرها

وشهدت كل من سيبيريا ومنغوليا وكوريما والصين عواصف رملية شديدة استمرت لفترات طويلة وغطت حوالي نصف مساحة هذه الدول وذلك في فصل الربيع، كما اجتاحت أوروبا رياح هوجاء في نهاية شهر سبتمبر الأول أدت إلى

وفي مناطق أخرى من العالم، كأستراليا والولايات المتحدة فقد ضرب الجفاف ومجادت الحر بعض مناطق هذه الدول الأمر الذي أثر على الزراعة إضافة إلى حدوث حرائق الغابات ويمكن أن يُنظر

لهذه الأحداث على أنها تتذر بحدوث جديد لظاهرة الـ (El.Nino) تلك التي حدثت في عامي (97 و 98) ويمكن ملاحظة آثار هذه الظاهرة من خلال العواصف الشديدة والفيضانات على طول سواحل المحيط الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية، والعواصف التلجمية التي حدثت في يوم عيد الميلاد في وسط غرب وشرق الشواطئ الأمريكية. إن ذروة هذه الظاهرة يمكن لمسها من خلال تفاصيل المناطق الأطلسية قرب خط الاستواء والتي تحدث في نهاية العام وقد تتأخر لشهر أو شهرين بعد نهاية العام. إن آخر حدوث لظاهرة (El.Nino) قد شهد عواصف تلجمية شديدة جداً في شهر كانون الثاني عام 1998 في شمال شرق الولايات المتحدة الأمريكية وشرق كندا أدت إلى حدوث خسائر تأمينية بلغت (1.2 بليون دولار)

ومن جهة ثانية فقد حدث هزات أرضية كارثية ومدمرة في العام الماضي، على سبيل المثال، الهزة الأرضية التي ضربت أفغانستان في نهاية شهر آذار والتي أودت بحياة (2000 شخصاً)، وفي

الأول من شهر تشرين الثاني ضربت هزة أرضية متوسطة القوة منطقة (Molise) وسط إيطاليا حيث أدت إلى انهيار مدرسة ومقتل (29 شخصاً) من بينهم (26 طلاباً) من طلاب المدرسة. وقد أدت هذه الحادثة أيضاً إلى إثارة جدل ومناقشات حول إمكانية تقاضي مثل هذه الكارثة لو أنه تم بناء المدرسة بالمواصفات المقاومة للهزات مع العلم بأن هذه المنطقة تعتبر من مناطق التعرض تارياً.

أما أعنف هزة أرضية وقعت العام الماضي فهي تلك التي ضربت منطقة (Alaska) في الثالث من تشرين الثاني، وبلغت شدتها (7.9) درجة على مقياس ريختر، ولم تسجل حالات وفاة بسبب أن المنطقة غير مأهولة بالسكان. وبشكل عام فقد تم تسجيل حدوث حوالي (70) هزة أرضية في كافة أنحاء العالم أدت بمحملها إلى حدوث خسائر اقتصادية بلغت (1 بليون دولار أمريكي)، أما الخسائر التأمينية فقد بلغت (11 مليون دولار أمريكي).

ونورد فيما يلى جدولأ بالكوارث الطبيعية الكبرى في عام 2002:

هزات أرضية تؤدي بالآلاف في باكستان وغيرها

الخسائر التأمينية بالمليون	الخسائر الاقتصادية بالمليون	عدد الوفيات	الحادثة	المنطقة/الدولة	تاريخ الحدوث
3000	18500	230	فيضانات	أوروبا	- 20/4 آب
170	4500	150	إعصار Rusa	كوريا الشمالية والجنوبية	- 31 آب / 6 أيلول
-	3300	-	جفاف	أمريكا	- تموز - آب
-	3100	500	فيضانات	الصين	- حزيران
-	3000	-	جفاف	أستراليا	- تموز / كانون أول
1500	2300	33	عواصف	وسط وغرب أوروبا	- 28/26 شرين لوك
750	2000	8	Lilli	كاريبين أمريكا	- 23 ليلول / 3 شرين 1
-	1700	250	فيضانات	الصين	- 22/7 آب
450	1200	23	فيضانات	فرنسا	- 9/8 أيلول
300	400	28	أعاصير	أمريكا 17 ولاية	- 27 نيسان / 3 أيار
300	500	3	عواصف	ألمانيا	- 27/26 شباط
250	850	15	Isidor	كاريبين أمريكا	- 25/18 ليلول
210	250	-	عواصف شديدة	أمريكا	- 11/8 آذار
-	-	2000	هزة أرضية	أفغانستان	- 27/26/25 آذار
-	80	1200	فيضانات	بنغلادش	- تموز / آب
-	-	1100	موجة حر	الهند	- 22/10 أيار
-	-	270	عاصفة شديدة	بنغلادش	- 3 أيار
-	300	245	هزة أرضية	إيران	- 22 حزيران
-	25	155	فيضانات	فيكتام	- تموز / شرين أول
200	350	150	فيضانات	أندونيسيا	- 11 كانون 22 شباط
7130	42355	6360	-	-	المجموع

المرجع: داسة أعدتها شركة ميونخ للإعادة تاريخ 30/1/2003.

* * *

دراسات وأبحاث

التجارة الإلكترونية ودورها في قطاعي المصارف والتأمين

د. عبد الله الديوه جي*

أولاً: الاهتمام بالتجارة الإلكترونية



التجارة الإلكترونية هي إحدى وسائل التجارة، والاهتمام بهذه الوسيلة يعود لما يمكن للتجارة الإلكترونية أن تغير في مستقبل العمل التجاري وليس فيما حققه لحد الآن. ورغم أن المصطلح حديث التداول نسبياً إلا أن استخدام الوسائل الإلكترونية، كالكمبيوتر وشبكات الاتصال، وما يطلق عليه التبادل الإلكتروني للبيانات (EDI) كان بدأ بالستينات ولكنه كان مقتصرًا على المؤسسات والشركات والمصارف الضخمة واستخدام الكمبيوترات الكبيرة وشبكات الاتصال الخاصة (Value Added Networks) باهظة الكلفة. ولم تكن مفاهيم التجارة الإلكترونية مفهومة بالشكل الذي عليه الآن.

ولم توفر الوسائل الإلكترونية هذه بدلاً اقتصادياً للانتشار إلا بعد ما حصل من تطورات تكنولوجية واسعة في الإلكترونيات ووسائل الاتصال حين أصبحت في متداول

* المستشار الإقليمي للاتصالات وشبكات الكمبيوتر - الاسكوا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (تابعة لمنظمة الأمم المتحدة).
adewachi@escwa.org.lb

Website: www.escwa.org.lb

ملحوظة: الآراء الواردة في هذه الورقة تعبر عن رأي الكاتب ولا تعبر بالضرورة عن رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا - الأمم المتحدة (الاسكوا).

المؤسسات والشركات بمختلف أحجامها، بل والأفراد أيضاً، وذلك لرخص ثمنها وصغر حجمها وسهولة استخدامها. صاحب جميع هذه التطورات التكنولوجية تحولات إدارية وتنظيمية في الاتصالات اتجهت نحو تحرير هذا القطاع الهام من العديد من التشريعات التي كانت تحكر استخدامه وتتوفر الخدمات التقليدية التي تقصر على استخدام الشبكات للاتصالات الهاتفية ولا تغير اهتماماً كافياً لخدمات تراسل البيانات والخدمات المتطورة الأخرى. وظهرت وسائل تكنولوجية لرفع كفاءة الاتصالات منها الكابلات

الضوئية (Fiber Optic Cables) والبدالات الرقمية (Digital Exchanges) والأقمار الصناعية (Communication Satellites)

لتكون أهمية التجارة الإلكترونية بالأساليب الحديثة التي تتميز بها مقارنة بالأساليب المعتمدة في التجارة التقليدية.

أهمية التجارة الإلكترونية تكمّن في الأساليب الحديثة التي تتميز بها

وستحدث تبعاتها الاجتماعية والاقتصادية تغييرات في العديد من الجوانب، تشمل البنية وطبيعة الأعمال ودور الحكومات في دعم تسهيلات التجارة والنهوض بكفافتها.

مشاهد رئيسية خمسة توضح الآثار الإيجابية للتجارة الإلكترونية

ويشمل الترابط وحدات العمل بأحجامها المختلفة والعائلة والأفراد. ويعود ذلك إلى تدني تكاليف حيازة مستلزمات الاتصال بالإنترنت وتوسيع الخدمات والأجهزة التي يمكن ربطها على هذه الشبكة.

• الانفتاح من أهم العوامل المساعدة على توسيع التجارة الإلكترونية. ففضل قياسية تصميم العديد من الوسائل الإلكترونية والبرمجية انتشرت صناعة صناعة من نوع جديد، وتشكلت شركات بمختلف الأحجام تعنى بمتطلبات المعلومات ذات العلاقة بالإنترنت.

تبليور من كل ذلك، خمسة مشاهد رئيسية لتوضح التأثيرات الاقتصادية الاجتماعية للتجارة الإلكترونية:

• التجارة الإلكترونية عبر الإنترت تزيد من الترابط في الاقتصاد.

- تأثير التجارة الإلكترونية على الأهمية النسبية لعامل الوقت في التجارة. بعد أن كان حجم الإنتاج والمسافة ما بين المنتج والمستهلك والإجراءات المالية والإدارية والجملية كلها حواجز تؤثر في معظم الحالات سلباً على استكمال الصفقة التجارية في زمن قصير. كل هذه الحواجز بدأت تتلاشى أو تخفي من خلال الأسلوب الجديد للتجارة.
- تأثير التجارة الإلكترونية على موقع السوق. دور الوسيط التجاري والعلاقة ما بين المنتج والمستهلك بدأ تغير واستحدثت قنوات جديدة، مباشرة في معظم الحالات، تربط ما بين ما هو معروض وما هو مطلوب. كذلك المتطلبات الخاصة بتكييف السلعة المعروضة للغرض المطلوب. كل ذلك يتم بشكل تعاويني مباشر (interactive). والأساليب الجديدة تحتاج إلى مهارات وخبرات جديدة تنمو الآن مع انتشار هذه الوسائل الجديدة.
- التأثير المضاعف للتجارة الإلكترونية. يمكننا اعتبار التجارة الإلكترونية، ببساطة، أسلوباً مستحدثاً من أساليب التجارة. وتكون قدرة هذا الأسلوب بالأسلوب المتتسارع الذي بدأ ينتشر فيه بفضل طبيعة الوسائل المالية والبرمجية (Hardware and Software) التي تجعل تعدد الترابط والتراصيل ما بين الأطراف عبر الإنترنت أمراً في غاية السهولة. فتجربة جديدة في موقع ما على الإنترنت سرعان ما تنتشر وتتضاعف فوائدتها عبر الشبكة بمساحتها الجغرافية والقطاعية الواسعة. وبات الارتباط ممكناً ما بين شركة وأخرى وما بين الشركات والأفراد أو شركات وإدارة حكومية وبينها وبين الأفراد.

ثانياً: تعريف التجارة الإلكترونية

يطلق مصطلح التجارة الإلكترونية على مجمل الخدمات التجارية التي تتعامل معها المجموعات (المؤسسات والشركات والأفراد) المعتمدة على المعالجة الإلكترونية للبيانات (النصوص والصوت والصورة). يتضمن التعريف تأثيرات التبادل الإلكتروني للمعلومات التجارية

**التجارة الإلكترونية تشمل
الخدمات التجارية وما يتصل بها**

على المؤسسات، والعمليات التي تحكم الفعاليات التجارية. ويشمل كذلك أموراً أخرى كـ إدارة المنظمة (Organization) والتفاوض التجاري والعقود والإطار التنظيمي والتشريعي، وكذلك التسويات المالية والضرائب.

تعتمد التجارة الإلكترونية على تكنولوجيتين رئيسيتين هما تكنولوجيا الاتصالات

وتقنيات المعلومات (ICT) اللتين أفرزتا ضمن اندماجهما البنية التحتية – الإنترنت. وأوجدت الإنترنت القاعدة الاقتصادية والاجتماعية لنشر التجارة الإلكترونية ما بين صغار ومتناولين الناشطين في التجارة، ولم تعد هذه الوسيلة مقتصرة على كبار الشركات والمؤسسات التجارية الضخمة. ويعود الاهتمام بالتجارة الإلكترونية خلال السنوات القليلة الماضية إلى ما حصل من تطور في أساليب استخدام الإنترنت. وأهم تطور ما حصل في التعامل مع الإنترنت استخدام ما يسمى (The World Wide Web) وللانتشار استخدام

أساليب التصفح السهلة (Browsing) التي أعطت مستخدم الإنترنتواجهة سهلة (Interface) وموحدة للتعامل مع موقع الإنترنت (Web sites) حصلت كل هذه التطورات بتسيير شبكات الاتصال

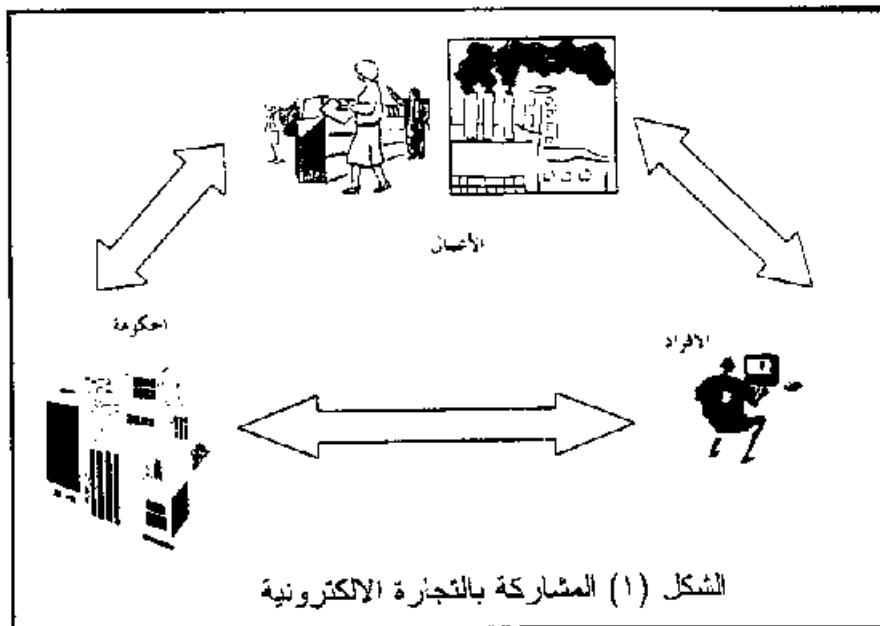
التقليدية التي مضى على إنشائها عشرات السنين، ليس لأغراض تبادل البيانات أصلأ بل للنهج التقليدي. إلا أن القرارات التكنولوجية المستحدثة استطاعت تكيف هذه البنية وإتاحة تطويرها لتنقبل أنواعاً أخرى من التراسل تتتمثل بالنصوص والصور والرسوم إضافة إلى الصوت.

يمكن للتجارة الإلكترونية أن تتم ما بين أطراف أساسية ثلاثة كما في الشكل (١) هي:

▪ مجموعات الأعمال (الشركات والمؤسسات بكافة أحجامها).

▪ الدولة

▪ الأفراد



الشكل (١) المشاركة بالتجارة الإلكترونية

ومجموعات الأعمال أكثر الأطراف تعاملًا بالتجارة الإلكترونية في الوقت الحاضر، أما التعامل ما بين إدارات الدولة ومجموعات الأعمال فأخذ في النمو، والمتوقع أن هذا النمو سيزداد في المستقبل ليشمل تعامل الأفراد بشكل أوسع مما هو عليه الآن مع إدارات ومجموعات الأعمال ومن المفيد التفكير بالأمرتين التاليتين:

الأمر الأول: رغم أن التجارة الإلكترونية منتشرة الآن بشكل أوسع على النطاق المحلي في الدول المتقدمة إلا أنه لا يوجد ما يمنع أو يحد من امتداد هذا المفهوم خارج الحدود الجغرافية والاقتصادية والتجارية والتنظيمية للبلد أو للمنطقة الجغرافية المعنية. فكلما انتشرت الإنترن特 والشبكات كلما ازداد استخدام التجارة الإلكترونية عبر الحدود. فالتجارة الإلكترونية أداة واضحة لعلومة التجارة، وتوفير وسائل اقتصادية وكفوءة للتتعامل مع الأسواق البعيدة يتبع الفرض لزيادة حجم أعمالها من خلال الطرق الجديدة للإنتاج والتوزيع وينبع أيضاً بذلك للمستهلكين للتتعامل مع المنتجين.

الأمر الثاني: اضمحلال المسافات الجغرافية والمسؤوليات التقليدية ما بين منتجي السلع والخدمات وبين مستهلكيها، مما يصعب التحقق من العديد من الإجراءات التي كان من السهل التتحقق منها في التجارة التقليدية للتجارة. فمن خلال أسلوب

التجارة الإلكترونية لا يمكن الاستدلال على الموضع المتعدد الذي تمر بها العملية التجارية على الإنترنت، بل تعتبر كل من هذه المواقع موقع افتراضية لا تعكس بالضرورة الموقع الجغرافي المنتج والمستهلك والحلقات التي ما بينهما.

ثالثاً: نمو التجارة الإلكترونية والإمكانات المستقبلية

تسعى التجارة الإلكترونية إلى تقليص المسافة الاقتصادية (Economic Distance) ما بين المنتج والمستهلك. وتبني الوسيلة الجديدة أن يقوم المستهلك بعملية الشراء دون

الحاجة إلى الوسطاء أو ممثلي المنتج التقليديين، أو بائعي الجملة، وفي حالات كثيرة الموزعين أيضاً. وتحقق التجارة الإلكترونية الصفة التجارية اعتماداً على معلومات أفضل وكفاءة إجراءات أقل.

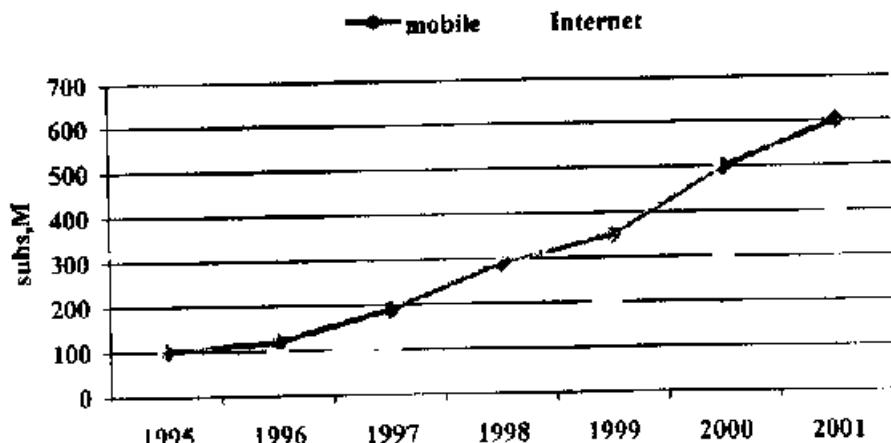
ويتيح ذلك للمستهلك أسعاراً أفضل وبدائلً أوسع. وقد تشمل هذه البديل تكيف المنتج لاحتياجات المستهلك (Customization) وبالأخص بالنسبة للمنتجات الرقمية (Digital Products) التي يمكن تفريغها (Downloading) للمستهلك من خلال الإنترنت مباشرة دون حاجة لإجراءات النقل والجمارك التقليدية.

وبالنسبة للمجهز، تحقق التجارة الإلكترونية فوائد عديدة، منها مساحة سوق أوسع من السابق، دون حاجة لموزعين في الدول ولا يحتاج إلى إنشاء مستودعات

ومحلات وسيطة لغرض البياعة بشكلها التقليدي. وأهم عامل يتوقف عليه نمو التجارة الإلكترونية هو الإنترنت الذي انتشرت خلال السنوات القليلة الماضية في بعض الدول بمعدلات تزيد على 100% كل ستة أشهر وسيكون للهواتف النقال شأن كبير لأنشار التجارة الإلكترونية عبره مستقبلاً (الشكل 2).

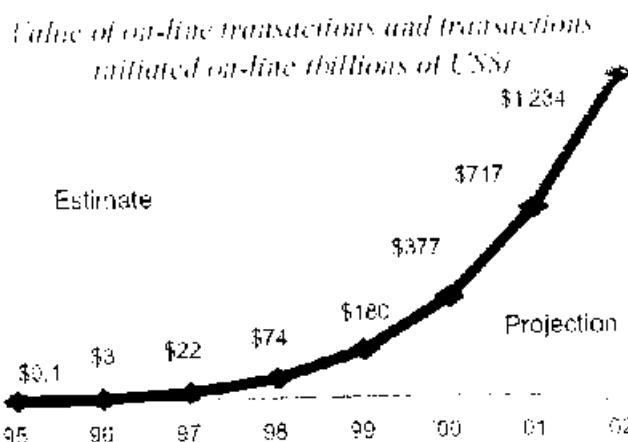
سوق أوسع وإلغاء المستودعات.. من مزايا التجارة الإلكترونية

100% كل ستة أشهر وسيكون للهواتف النقال شأن كبير لأنشار التجارة الإلكترونية عبره مستقبلاً (الشكل 2).



الشكل (2): مستخدمي الانترنت والهاتف النقال بالعمايين

ومن المتوقع أن تكون التجارة الإلكترونية قد حققت نمواً تراوح من 100 مليون دولار عام 1995 إلى 717 مليار دولار عام 2000 و1234 مليار عام 2002، كما يبين الشكل (3). ويقدر عدد المواقع التجارية للإنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية فقط بـ 250000 موقعًا.



الشكل (3): توقعات حجم التجارة الإلكترونية (مليارات الدولارات)

ورغم أن هذه الواقع لا تستخدم لإنجاز كامل العملية التجارية ما بين المنتج والمستهلك إلا أن مراحل مهمة منها تتم من خلال التحاور مع الموقع على الانترنت، فمرحلة البحث عن بدائل لتجهيز وجمع المعلومات الخاصة بال اختيار البديل تتم هذه الأيام بشكل واسع من خلال الانترنت وتشير الإحصاءات أن نسبة التعامل التجاري من خلال الانترنت في ازدياد مستمر.

من أهم الصفقات التي تتم بالكامل من خلال الانترنت هي الصفقات المتعلقة

الانترنت يحقق صفقات غير ملية كتجارة الكتب والخدمات السياحية وغيرها

بتجارة التسلية والمعلومات كشراء الكتب والأفراد المضغوطة والخدمات السياحية. ومن المتوقع أن تكون الانترنت المصدر الوحيد للتجهيز لمثل هذه السلع في المستقبل.

ورغم بساطة استخدام وسائل البحث على الانترنت إلا أن المتوقع أن يشهد هذا الجانب تطوراً كبيراً في المستقبل باتجاه تسهيل عملية البحث التجاري بدلاً من استخدام الوسائل المعتمدة حالياً في عمليات البحث العام على الانترنت والتي تحتاج إلى بعض الوقت لكي يتقنها المستخدم.

رابعاً: تأثير التجارة الإلكترونية على كفاءة الاقتصاد

يكتهن عديد من المختصين أن التطورات المتتسعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) ستقودنا إلى وضع اقتصادي عديم الاحتكاك (Frictionless) حيث تكون فيه كلفة العملية التجارية أقرب إلى الصفر. وتتشابه فيه الحواجز ما بين الدول والأسوق. ومن خلال التعامل المباشر

دون وسطاء ستختفي كلفة الإجراءات التجارية. وسيؤدي ذلك إلى خفض كلف الإنتاج والكلف الإدارية مما سيشجع المنتج على الدخول في مسالك جديدة في الإنتاج والتسويق. من جهة أخرى،

ستؤدي التجارة الإلكترونية إلى خفض كلف الإنتاج والإدارة مما يعزز المنافسة

سيتاج للمستهلك أن يختار ما يرغب في اقتنائه من مئات، بل ألف المنتجات، وسيختار من ضمن طيف من البدائل أوسع بكثير من الطيف المتاح له في التجارة التقليدية. من المتوقع إذن أن تؤثر التجارة الإلكترونية على كفاءة الاقتصاد وتزيد المنافسة وتحسن من عملية استخدام الموارد وتدعم النمو والتطور بعد المدى. ولكون التجارة الإلكترونية تجربة فتية لم تتكامل بعد، فإن ما قبل لا يدعو عن تكهنات لا تخلي من الجهد. ولتعزيز هذه التكهنات من المفند النظر إلى هبوط الأسعار المتحقق في التكنولوجيا الأساسية التي تعتمد عليها التجارة الإلكترونية، وهي المعلومات والاتصالات. حيث أن رخص هذه الوسائل سينتاج اقتنانها أو استبدال القديم منها من قبل المنتجين والمستهلكين بمختلف قدراتهم. ويمكن عكس هذا الانحدار في التكلفة على كلفة العملية التجارية.

في مجال التكنولوجيا يمكن القول أن لا انتشار للتجارة الإلكترونية دون الإنترن特، وعلى وجه الخصوص (www)، ولا وجود للإنترن特 دون الكمبيوتر والاتصالات. لقد شهدت السنوات القليلة الماضية انخفاضات في أسعار المكونات الأساسية للتكنولوجيا. فعلى مدى الفترة 1984-1994 انخفض سعر

انخفاض أسعار الاتصالات والتجدد يزداد في نمو التجارة الإلكترونية

للكمبيوتر إلى الحسن. وشهدت كلف الاتصالات وخطوطها انخفاضات في الأسعار أقل نسبياً من الانخفاض في أسعار أجهزة الكمبيوتر. إذ انخفضت أسعار الخطوط السريعة ما بين 1990-1996 بمقدار 5% تقريباً. وانخفضت تكلفة الاتصال بالإنترن特 لعشرين ساعة من الاستخدام في الشهر في الدول السبعة (G7) من 68 دولاراً في عام 1995 إلى 20 دولاراً في عام 1996 ثم إلى 10 دولارات في عام 1999. ومن المتوقع أن تتحقق خطوط الحديثة وأجهزتها المساعدة انخفاضات أكبر في كلف الاتصالات.

من جانب آخر، لا يوجد وضوح كافٍ لتبعات تطبيق هذه التكنولوجيا على كلف الإنتاج. ومن الصعب استخراج مؤشرات دقيقة تعبر عن ذلك.

تؤثر التجارة الإلكترونية على هيكل الكلفة في جوانب ثلاثة هي:

- كلفة تنفيذ عملية البيع

- الكلف المرتبطة باقتناء مدخلات الإنتاج
- الكلف المرتبطة بصناعة وتجهيز المنتج

وبالإضافة إلى تأثير التجارة الإلكترونية على الهيكل الداخلي للكلفة، فإن التأثير سينتعدى ذلك إلى القيمة المضافة التي تربط علاقة المنتج بالجهات التجارية الأخرى، أي ما يطلق عليه سلسلة القيمة المضافة (value-added chain)، ومن المتوقع أن تختصر التجارة الإلكترونية هذه السلسلة وبالتالي تخفض جزءاً من كلفتها.

خامساً: تأثير التجارة الإلكترونية على العمالة والمهارة

من غير المتوقع أن تتأثر العمالة بشكل كبير، على المدى القريب، في البلدان التي تنتشر فيها التجارة الإلكترونية، إلا أنه من الصعب التكهن بالنتائج على المدى البعيد، فقد تخلق التجارة الإلكترونية فرصاً جديدة وأفاقاً أوسع لبعض العمالة بسبب

اتساع السوق المنافع وانخفاض كلفة الوصول إلى أسواق بعيدة من خلال الإنترنت دون كلفة تذكر. وتحديات من هذا النوع قد تخلق الفرص وقد تقضي على بعض المنتجين الذين ليس بمقدورهم التنافس. وينعكس هذا، سلباً أو إيجابياً، على اقتصاديات البلد المعنى، فالفرص الجديدة التي ستنشأ من جراء فرص وبدائل الإنتاج الأوسع ستزيد من الطلب على العمالة. في المقابل، فإن الاستغناء عن الوسطاء والموزعين وحلقات من سلسلة القيمة المضافة ستؤدي حتماً إلى الاستغناء عن العديد من الأعمال الحالية. ويمكن معالجة مثل هذه الحالات من خلال إعادة التأهيل وإزاحة العمالة.

سادساً: الآثار الاجتماعية

التجارة الإلكترونية ظاهرة اقتصادية تحمل معها تطورات اجتماعية

رغم أن ظاهرة التجارة الإلكترونية هي ظاهرة اقتصادية إلا أنها تمثل جزءاً من عملية تغير اجتماعي واسع يتمثل في عولمة الأسواق والتحول

نحو اقتصاد مبني على المعرفة والمعلومات وازدياد دور التكنولوجيا في الحياة اليومية للمجتمعات.

يمكن تقدير درجة تهيو المجتمع للتجارة الإلكترونية من خلال اعتبارين مهمين:

الاعتبار الأول: إتاحة الوصول إلى الاقتصاد الرقمي.

الاعتبار الثاني: الثقة والانتمان

بالنسبة للاعتبار الأول فأنهم أساس شبكات المعلومات هو قتل المسافة بالنسبة للأفراد ومجموعات الأعمال، وإتاحة الوصول إلى المعلومات من خلال شبكاتها بشكل اقتصادي من خلال بنية تحتية مناسبة. والإنترنت في الوقت الحاضر هي البنية الأساسية للتجارة الإلكترونية. وهناك أمور يجب توفيرها في المجتمع لضمان التفاعل الصحيح مع الوسائل الحديثة التي تتعامل مع المعلومات، وبضمها التجارة الإلكترونية، من ذلك:

▪ توفر الشبكة (Network Availability): حيث أن شبكات الاتصال المتوفرة في العديد من البلدان وخدماتها المتنوعة قد لا تكون متاحة بشكل مطلق في العديد من البلدان، وبالأخص النامية منها. لذا فحرية الاتصال أمر مهم اجتماعياً لتوفير البنية التحتية اللازمة للتطبيقات الاقتصادية.

▪ الترابطية (Connectivity): ومستلزماتها من أجهزة ومعدات وبرمجيات وشركات تسهل عملية الربط بشركات توفير خدمات الإنترن特 أو ما يطلق عليها سرعة إنترنت (Internet Service Providers) مختلفة حسب الاحتياجات. ويؤثر ذلك على درجة الانتشار والاستعداد للدخول بعمارات التجارة الإلكترونية بموثوقية عالية.

▪ المهارة ودرجة الوعي: فالستخدام الكمبيوتر الشخصي والتعامل مع الإنترن特 لم يعد احتكاراً على المختصين، بل استخداماً عالياً لا يختلف عن قيادة السيارة أو تشغيل الفيديو أو الأجهزة المنزلية الأخرى.

والاعتبار الثاني، هو الأصعب. فالمجتمعات التي تتمتع بأساليب تجارية مبنية على الثقة والانتمان وتعامل مع العملية التجارية على هذا الأساس لا شك

**رغم ما تحقق ... لا يزال
الخوف قائماً من سلبيات
التجارة الإلكترونية**

مؤهلة لنقل أسلوب التجارة الجديد الذي ما زال بحاجة لتطوير وإحكام في المجالات الأمنية والقمة ما بين الأطراف المتعاملة بعضها مع الآخر من جهة، وما بين منتجي الأجهزة والبرمجيات التي تضمن أمنية وسلامة وخصوصية المعلومات عبر الإنترنٌت من جهة أخرى.

واحتلالات التزوير والاختalam و القرصنة أو التصرف غير المسموح بالمعلومات ما زالت مسألٌ مطروحة للبحث والتطوير. وبلق المستخدم على معلوماته المالية، بطاقة الائتمان مثلاً، لكونها عرضة للتلاعب من خلال تناقلها عبر الشبكات.

وسيكون لانتشار التجارة الإلكترونية بالمقابل تأثيرات على المجتمعات بمستويات متفاوتة. ومن الصعب عزل تأثيرات التجارة الإلكترونية عن تأثيرات ثورة المعلومات المتمثلة بالمعنى الأوسع لتقنيولوجيا المعلومات والاتصالات. لكن التجارة الإلكترونية قد يكون لها أثر أكبر على الجوانب ذات العلاقة بإدارة واستغلال الوقت والاهتمام بها. وتحتاج قطاعات اجتماعية مهمة كالتعليم والصحة وغيرها إلى تحسينات في العديد من البلدان قد يكون للتجارة الإلكترونية، بشكل أو بأخر، دور فاعل في تحقيقها.

سابعاً: الفرص والتحديات للدولة

فرص غير مسبوقة تحتها يحدها التجارة الإلكترونية لأجهزة الدولة

رغم الاتجاه العلمي للقليل من دور الدولة في النشاط الاقتصادي، إلا أن ذلك لا يتعارض مع أهمية دور الدولة في الأمور التنظيمية والاجتماعية. وفتح التجارة الإلكترونية فرصاً وتحديات غير مسبوقة بالنسبة لأجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية.

من أهم الأسبقيات التي على الدولة أن تتبناها كأساس لدعم التجارة الإلكترونية:

1 - دعم الفرص لنمو التجارة الإلكترونية من خلال:

• تنظيم البنية التحتية للمعلومات

بنحرير قطاع الاتصالات من القيود والاحتكار وخلق المنافسة لصالح المستفيد، وإدخال الخدمات الجديدة والمتقدمة ذات الكفاءة العالمية، وأهمها الإنترنٌت،

وتشجيع نشر الاتصالات بأسعار مقبولة وعدم التمييز في تقديم الخدمة بين فئة اجتماعية، أو اقتصادية، وأخرى.

• اعتماد المقاييس والمعايير

رغم التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وصعوبة مواكبة نشاط المقاييس والمعايير للتغيرات السريعة، إلا أن من الضروري أن تتبع الحكومات أسلوباً عملياً يتواءم مع الانفتاح والتتطور السريع المطلوب دون المساس بالإطار القياسي الهام لكي لا تكون هذه الوسائل منحازة إلى شركة معينة على حساب بذل شركات أخرى.

• تبادل المعلومات

يشمل هذا الجانب موضوعات مثل التشفير، وتوجد حلول مختلفة تتواءم مع ما يجري عالمياً وليس من الحكمة التفرد بحلول منعزلة قد تؤدي على الفترات القصيرة الدوائية. وفي هذا السياق تأتي أهمية التنسيق والتعاون الإقليمي لضمان المواقف الموحدة المؤثرة عالمياً بدلاً من التعامل على أساس البلد المنفرد ضمن المجتمع الدولي الكبير.

• البنية الفعلية للتجارة

لا يمكن للتجارة الإلكترونية أن تنجح وتنتشر في المجتمع دون أن تكون جزءاً من قطاع متماشٍ للتجارة. ومهما انتشرت التجارة الإلكترونية فلن تتمكن من أن تتعزل عن عموم التجارة بمحمل طرقها ووسائلها. من ضمن ذلك، قطاعات أساسية و مهمة مساندة كقطاعي النقل والجمارك.

• خطة زمنية لتطوير التجارة الإلكترونية

على الدولة أن تعتمد خطة زمنية لتطوير التجارة الإلكترونية مع تحديد الفعاليات الرئيسية لهذه الخطة والأدوار التي تقوم فيها القطاعات المختلفة.

دور الدولة ومهامها في تطوير التجارة الإلكترونية

2 - رفع مستوى الوضوح للتجارة الإلكترونية والترويج لعلاقة متفرة ما بين الدولة والصناعة. ويتم ذلك من خلال:

- تيسير نشاطات القطاعين العام والخاص في مجال التجارة الإلكترونية.
- تأكيد المرونة في التعامل ما بين القطاعين العام والخاص.
- نشر الوعي والتعليم والمهارة، على كافة المستويات، في الموضوعات ذات العلاقة بالتجارة الإلكترونية والتكنولوجيات المساعدة.

3 - صياغة مبادئ جديدة للتحكم بالنشاطات الاقتصادية في بيئة التجارة الإلكترونية. ويشمل ذلك:

- تعديل التشريعات**
- شروط نمو التجارة الإلكترونية**
- إصلاح التشريعات السائدة من خلال تحرير الممارسات ذات العلاقة بالتقنيات المساعدة لتحقيق المرونة والحماية الضرورية للمستهلك معًا لمنع الاحتكار والحد من هيمنة مؤسسة ضخمة واحدة على قطاع كامله.
 - إعادة النظر في القوانين والتنظيمات التي تتعارض مع نشر التكنولوجيات الحديثة وتوضيح بعض القوانين القائمة بشكل يمكن احتواء تبعات التكنولوجيات الحديثة.
 - ضمان تنفيذ وتطبيق التشريعات الجديدة.
 - حماية المكانة الفكرية في النشاطات ذات العلاقة بالتجارة الإلكترونية وتقنياتها المساعدة.
 - النظام الضريبي وضرورة مواكبتها لما يجري عالمياً في مجال التجارة الدولية وتحاشي فرض الضرائب غير المنصفة على عملية تبادل البيانات لأن ذلك يحد من انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية.

ثامناً: التجارة الإلكترونية وقطاع التأمين

يُقع الحديث عن قطاع التأمين والتجارة الإلكترونية في سياق الكلام عن الخدمات المالية في أجزاء التجارة الإلكترونية. فمن الناحية التاريخية، يعتبر التداول بالعملات الورقية بدلاً من قطع النقود وسبائك الذهب أول تحول من واقع عملى للمال إلى واقع افتراضي (virtual). كذلك، فالبنوك والتعامل من خلالها بدلاً من احتفاظ صاحب المال بمائه عكس مستوى من الثقة بمفهوم يعتبر في حينه تطوراً جذرياً من التقليد السائد.

تأثيرات إيجابية على القطاع القائم يعني من خلال التأثير على القطاع المالي

وقد تأثرت الخدمات المالية بالتطورات التكنولوجية التي طرأت خلال العقود القليلة الماضية، حيث بدأ العديد من المصارف المالية استخدام شبكات اتصالات مغلقة (Proprietary networks) منذ الثمانينيات وتعاملت مع ما يطلق عليه التبادل الإلكتروني للبيانات (EDI) وصولاً إلى الانترنت... الشبكة المفتوحة.

وتعتبر شبكة SWIFT ما بين المصارف أكبر الشبكات الإلكترونية، حيث يتم تداول ما يقارب 3 تريليون دولار يومياً من خلالها، وهي مثل لشبكة مغلقة يسعى القائمون عليها الآن إلى فتحها بالتحول من بروتوكول X.25 إلى بروتوكول آمن عبر الانترنت.

ومن المفيد مقارنة كلف التعاملات المصرافية بالوسائل التكنولوجية المختلفة المتاحة، فبينما تبلغ كلفة الحركة المصرافية الورقية (Banking transaction) ما يعادل 1,27 دولار، فإن كلفة الحركة المصرافية عبر الـ ATM هي بحدود 0,27 دولار، بينما تبلغ كلفتها عبر الانترنت 0,01 دولار فقط.

يتناقض الوسيط (broker) في الولايات المتحدة الأمريكية على الصفقة التجارية الواحدة ما يعادل 150 دولار بينما يتناقض وسيط التخفيض (discount broker) ما يعادل 69 دولار وسيط على الخط (online broker) 10 دولار فقط.

من ناحية أخرى، أحدثت التطورات التكنولوجية المتتسارعة في بناء قواعد البيانات وتخزينها بمعلومات اقتصادية ومالية وتجارية هائلة ما يطلق عليه هذه الأيام

مناجم البيانات (data mining) وذلك بإتاحة معلومات واسعة لفرقاء الخدمات الداعمة للتجارة عبر الإنترن特 مما يساعد في تسريع عمليات التحليل واتخاذ القرار وإدارة المخاطر (risk management) والتعامل المالي بشكل واسع وفعال.

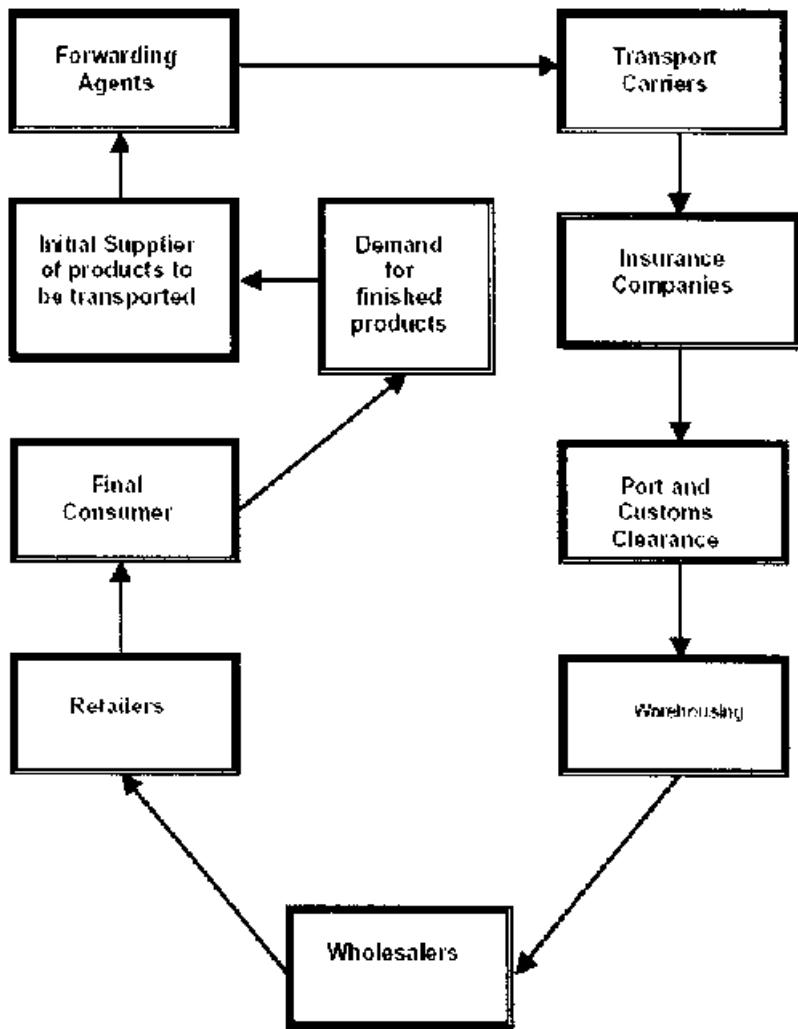
وكانت حصة تعاقدات التأمين عبر الإنترن特 عام 1997 لا تتجاوز نسبة ضئيلة من إجمالي تعاقدات التأمين التي بلغت 2129 مليار دولار تلك السنة. وقد نفذت معظم

التعاقدات عبر شبكات الكترونية مغلقة، ولكن هذه النسبة بدأت بالازدياد خلال السنوات اللاحقة، وخاصة في أمريكا الشمالية وأوروبا. وتحتاج الحركة التأمينية إلى تبادل معلومات ما بين فرقاء عملية التأمين بأسلوب ما بين الأعمال (business to business)، لذا من المتوقع أن يكون قطاع التأمين من القطاعات المؤهلة لاستغادة القصوى من وسائل التجارة الإلكترونية خلال السنوات القليلة القادمة. ومن المفید الوقوف

على موقع عملية التأمين ضمن سلسلة عمليات التقل كما هو مبين في الشكل (4) لكي تفهم الأهمية التي تنتسب بها العملية. وتتطلب استغادة قطاع التأمين من التجارة الإلكترونية إعادة نظر جذرية في هيكلية العلاقات في صناعة التأمين. وتكمّن الفوائد المتواخدة في تقليص الكلف الإدارية للعملية التأمينية وتسريعها خدمة الزبائن بشكل يضمن له خصوصيات صفقته بكفاءة أعلى.

تشمل الخدمات التي يمكن للإنترن特 أن تلعب دوراً في تحسينها الآتي:

- تقديم العروض (quote generation).
- التعاقد ومعالجة المطالبات (contracting and processing claims).
- التحول من الشبكات المغلقة إلى الإنترن特.
- التحول من منظومات الكمبيوتر الخاصة إلى استخدام منظومات خارجية عبر الإنترن特.
- استخدام برامجيات نمطية عامة لأغراض التأمين عبر الإنترن特 وما بين شركات التأمين وإعادة التأمين ووكالاتها وشركات الوساطة (brokers).



الشكل (4): سلسلة عمليات النقل

وهناك العديد من القضايا التي على شركات التأمين مواجهتها لتعظيم الاستفادة من الإنترنت والتجارة الإلكترونية أهمها:

- وضع المعايير الموحدة لاعتماد المعلومات الإلكترونية (authentication) وعملية تشفيرها (data encryption) عبر الإنترنط.
 - تحويل الاستثمار والإتفاق من التسويق ودعم الوكلاء والزبائن التقليدي نحو تطوير قدرات الاتصال وبناء القدرات التسويقية عبر الإنترنط.
 - التخلص من العمليات المعقدة لعقود التأمين وتشعب التشريعات الحاكمة لها وتكيفها لأجراء التجارة الإلكترونية.
- ومن المفيد النطريق إلى بعض شبكات التأمين القائمة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

ففي أوروبا توجد 3 شبكات (Limnet) و(Riner) و(WIN) في طريقها إلى الاندماج شبكة تحت اسم (WISE) وهي مختصر لمصطلح (World-wide insurance Electronic Commerce).

وفي الولايات المتحدة توجد شبكات متعددة، منها (IVANS) و(BRMA) و(RAA). وللجدير بالذكر أن مشاركة الدول النامية في هذه الشبكات محدود جداً، ولكن من المؤمل أن تزداد المشاركة في الشبكات بعد أن تفتح هذه الشبكات عبر الإنترنط.

استخدام الإنترنط في تعاملات التأمين يحقق زيادات ملحوظة

وفي دراسة قامت بها شبكة (IVANS) تبين أن زيادة استخدام الإنترنط في عمليات التأمين حقق زيادات ملحوظة ما بين شهر فبراير/شباط وشهر

أغسطس/آب من عام 1999 وكما مبين من نسب النمو في الجدول (1).

ولكى تفهم دوره عمل التأمين الكترونياً من المفيد دراسة الشكل (5) الذي يبين دائرة الاتصالات الإلكترونية لصناعة التأمين.

وقد تم تقسيم الدورة إلى ثلاثة حقول من العمل الإلكتروني وهي:

- العمل الإلكتروني المكتبي الخلفي (Back Office Processing).

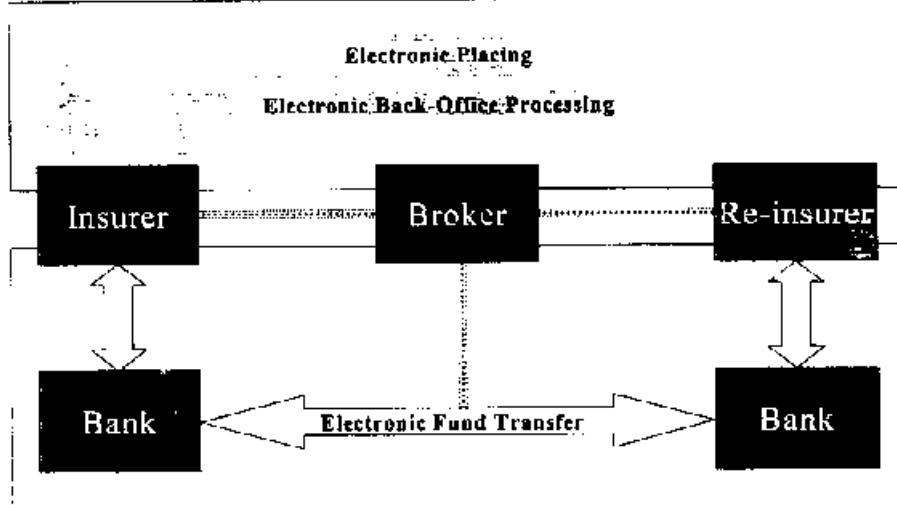
	August 1998	February 1999
Electronic feedback forms for customers	62%	25%
Interactive email	55%	29%
Agent locators	70%	65%
Online claims submission	10%	6%
Online policy updates	17%	6%
Purchase an insurance policy online	4%	1%

الجدول (1): نمو استخدام الانترنت في عمليات التأمين

– العملية المصرفية الإلكترونية (Electronic Banking).

– عملية التحويل المصرفى الإلكتروني (Electronic Fund Transfer).

ويقوم العديد من الأطراف بتطوير البرمجيات وأساليب العمل لرفع كفاءة وأداء الدورة المستدية لصناعة التأمين. ولا يمكن أن يتم التطوير بمفرز عن الخدمات المالية والمصرفية ذات العلاقة بعملية التأمين.



الشكل (5): دورة العمل الإلكتروني في التأمين

قطاع التأمين من القطاعات التي ستشهد في السنوات القليلة القادمة إستخدامات ملحوظة في تحسير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطويره. إن طبيعة أعمال

التأمين وإعادة التأمين المعقدة وأساليب تبادل البيانات بحاجة إلى تضافر جهود العاملين في القطاع للوصول إلى معايير عمل قياسية لتبادل المحتوى المعلوماتي بين الفرقاء

بشكل أكثر كفاءة وأقل كلفة. إن التكنولوجيات ذات العلاقة متاحة للاستفادة منها في إعادة هيكلية العمل في صناعة التأمين، ولكن الجانب الأصعب هو درجة الاستعداد البشري للتغيير.

توقعات بتطورات ملحوظة لقطاع التأمين نتائج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

References

1. Policy Brief No. 1-1997 on Electronic Commerce, OECD, 1997.
2. Dismantling the Barriers to Global Electronic Commerce, OECD 1997.
3. The «Sacher Report» -Electronic Commerce- Opportunities and Challenges of Government, OECD, 1997.
4. The Economic and Social impacts of Electronic Commerce: Preliminary Findings and Research Agenda, OECD, 1998.
5. Building Confidence – Electronic Commerce and Development – UNCTAD-2000.
6. Electronic Commerce in (Re-) Insurance Industry – Focus Theme Vol.8- No.4- 1998.

* * *

احصائيات

500 مليون ريال خسائر رجال الأعمال السعوديين نتيجة لبقاء
الأمم المتحدة برنامج النفط مقابل الغذاء للعراق قبيل بدء
الحرب الأمريكية البريطانية على العراق.

260 مليون دولار الكلفة الاستثمارية للمرحلة الثانية لمشروع خط الغاز المصري الأردني
التي سيدأ تنفيذها في حزيران / يونيو المقبل وتستمر حتى العام بعد القادم بطول
373 كيلو مترًا داخل الأراضي الأردنية.

دراسات وأبحاث

منتدي الطاولة المستديرة لإعادة التأمين الواقع ... والمستقبل

ترجمة: فايزه سيف الدين*

- عقد المؤتمر السنوي الرابع للطاولة المستديرة لإعادة التأمين الذي أقامته مجلة Review في مقر شركة Re. Willis برئاسة السيد Adrian Leonard من مجلة Review الراعية لهذا المؤتمر.
- نافش مؤتمر عام 2002 واقع ومستقبل سوق إعادة التأمين وشارك فيه سبعة من الرواد المختصين في مجال هذه الصناعة وهم بالتحديد السادة:
- 1 - Stephen Cane / رئيس مجلس إدارة شركة International Underwriting .SC ويرمز له خلال الحوار بـ SC.
- 2 - Pierre Denis Champvillard / نائب رئيس مجلس الإدارة في شركة Scor Re. ويرمز له خلال الحوار بـ PD.
- 3 - Benjamine Gentch كبير المكتبيين في شركة Converium Zurich ويرمز له خلال الحوار بـ BG.
- 4 - John Hamblin مكتتب في Cathedral Syndicate في هيئة Lloyds، ويرمز له خلال الحوار بـ JH.
- 5 - Ipe Jacob زميل في شركة Grant Thornton ويرمز له خلال الحوار بـ IJ.
- 6 - Thomas Mahoney / مدير عام في شركة St J Paul Re J Europe ويرمز له خلال الحوار بـ TM.

* مدير إدارة البحري في شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين.

7 — JohnPelly رئيس مجلس الإدارة في مؤسسة Willis Re، ويرمز له خلال الحوار بـ JP.

السؤال الأول:

(لقد قيل الكثير والكثير عن السوق الصعب لإعادة التأمين ولكن بعض المعيدين مازالوا يناضلون. فما هو وضع هذه الصناعة هذه الأيام).

Pierre Denis Champvillard

يشهد السوق هذه الأيام بداية الانفراج لأننا لم نحقق بعد كل طموحاتنا، ولم نصل إلى حيث يجب أن تكون. وبتركيز طموحنا حالياً على تحسين الأسعار وتأمين تبادل أفضل للمعلومات. بحيث نتمكن من تحديد أعمالنا بشكل أدق.

**انفراج في السوق التأميني...
والطموج تخفيف الأسعار
وتداول أفضل للمعلومات**

John Pelly

نعم، لقد بدأت الدورة التأمينية تشهد انفراجاً ملحوظاً ولختنا في البدايات الأولى فقط، فمما يصعب الاستثمار صعب جداً في الوقت الحالي. وما زالت آثار الاكتتاب السلبية للسنوات الأخيرة وخاصة بين عامي 1997 و 2000 واضحة للعيان. وليس ذلك فقط، فقد تركزت نواحي الضعف في بعض المناطق بشكل ثابت. وهكذا، ورغم تحسن الأسعار بعض الشيء، عما كانت عليه إلا أنها بحاجة إلى أكثر من ذلك: فنحن بحاجة إلى سنوات من الأرباح المستمرة حتى نتمكن من دعم رؤوس الأموال من جديد.

John Hamblin

لقد كان عام 1993 قاسياً جداً، إذ لم يكن بإمكانه أن توفر أي خطر. أما الآن، فالساعات متوفرة بل وأكثر من اللازم في بعض المناطق والأسعار ترتفع ويمكنك أن توزع الخطر في الوقت المناسب، أما في بعض المناطق وبالتحديد في مجال تأمين المسؤوليات فلا يوجد سعر ثابت لأي شيء. وما زال المعمول أن تكون الدورة أقصر مما تتوقع جميعاً، فلأننا أعتقد بأن الأكم الذي خلفته السنوات السابقة سيكون حافزاً للناس لكي يحافظوا على معدلات أرباحهم.

Benjamine Gentche

ما زالت تقديرات أحداث أيلول تتراوح حتى الآن بين 50 - 70 بليون دولار. وهذا الرقم سيرتفع بالتأكيد عندما تقوم جميع الشركات بتسليم الأرقام النهائية لتعويضاتها في هذه الكارثة وعند الوصول إلى هذا الرقم أعتقد بأن السوق الصعب سيبدأ بالفعل.

Stephen Cane

ال المشكلات ليست في الأسعار فقط، فالشروط بعد ذاتها قد تحدثت بشكل كبير. لذا، وبسبب تراجع السوق، كانت الشركات تخسر بالتفصيات التي تمنحها. وأنا أوافق السيد جون في رأيه بخصوص الاستثمار، فالشركات استطاعت تجاوز تلك الأزمة فقط بسبب اعتمادها على الاستثمار في سوق البورصة الجيد. أما الآن، وبما أن هذا الوضع غير متوفّر حالياً فلابد لإعادة التأمين من الاعتماد على الاكتتاب الفني الجيد حتى لا نواجه تعويضات أكبر من قدرة تحملنا وتؤدي بشركتنا إلى الإفلاس.

Mr. — أعتقد أننا نستطيع تجاوز تلك الأزمة إذا دعمنا وضمنا برأس مال جديد، لذا، وحتى نستطيع جذب رأس المال هذا، لابد لنا من تحقيق رغبة كل المستثمرين لتحقيق أفضل العائدات. وفي رأيي لا نستطيع تحقيق هذا الحد — في ظل مناخ الاستثمار الحالي — إلا بالاعتماد على الاكتتاب الجيد المربح.

لابد من الاعتماد على الاكتتاب الجيد تلافيًا للمسؤوليات

اجتناب رأس المال الجيد يتطلب تحقيق رغبة المستثمرين

Ipo Jacob

وهذا يأتي بالدرجة الأولى، أليس كذلك؟

Thomas Mohony

تعتمد الفكرة أساساً على تطبيق النظام في أعلى مستوى بالمؤسسة إلى جانب الاكتتاب المنظم. فالخطوة التالية في سوق الأسهم هي خطوة تراجعت لأن معدل الفوائد سيرتفع، وستفاجأ الشركات بالنتائج الخاسرة في تقاريرها السنوية إلى حد

افترابها من الإفلاس. لذا، فالوسيئة الوحيدة في اعتقادي لتجاوز هذا الوضع هي الاعتماد على الاكتتاب النظمي.

J II

هل يعتقد السيد جون بأن ضغط المساهمين للنمو هو أحد أسباب المشكلة الثانية.
لا أعتقد ذلك، فأنت إذا لم تنمو وتنتطور ستعرض للبيع حتماً.

S C

هذا صحيح.. فالذريخ يعلمنا أن الشركة إذا لم تنمو وتنتطور، يستطيع أي عائق أن يوقفها، كتعويض Asbestos أو ما شابه ذلك. فالنيات إن ليس هي الخيار الجيد، وإنما أعتقد أن النمو المتوازن النظامي هو الحل الوحيد.

T M

لقد شهدت هذه الصناعة خلال السنوات السابقة وضعاماً مأساوياً. فلم يقتصر الأمر على المكتتبين الذين ارغموا على الاكتتاب بأي نوع من الأعمال من أجل النمو والحصول على أكبر قدر من الأقساط. ولكن بعض المدراء قاموا بشراء شركات أخرى ودفعوا بذلك مبالغ ضخمة دون أن يحققوا أية عائدات لشركائهم. وهناك العديد من الشركات التي تدفع حالياً ثمناً باهظاً لإتباعها هذا الأسلوب وقد وصل الأمر ببعض تلك الشركات إلى التوقف نهائياً عن العمل.

B G

كنا مراقبون من قبل وكالات التصنيف ومعدلات الإفلاس مؤثرة. وحتى خلال فترة ارتفاع معدلات التصنيف فهناك ترکيز على معدلات الإفلاس. ويزداد عدد الشركات التي تحتاج لدعم رؤوس أموالها للابتعاد عن شبح الإفلاس. ورأس المال الجديد يحتاج إلى عائدات أكبر، فهي إن حركة تقوية ذاتية.

السؤال الثاني:

كيف تستطيع إعادة التأمين الحد من الآثار السلبية للصدمات الكارثية. على
نتائجها في المستقبل؟

S C — هناك فرق كبير بين الكوارث الطبيعية والأخطار البشرية التي هي من صنع الإنسان. فنحن ننتبا بالكوارث الطبيعية وتضع أسعاراً لها، أما الحوادت التي تحصل بفعل فاعل فيصعب التنبؤ بها. فمثلاً لم يكن أحد يتوقع حصول حوادث تغويضات الإسبستوس أو حوادث 11 أيلول، والأسعار التي كانت مفروضة للتعطيات الأصلية لم تكن تحمل أي توقع لمثل تلك الحوادث.

J H — لو أنك خطلت أعمالك بناء على تصور مسبق لحوادث 11 أيلول فإنك لن تتحقق أرباحاً. بل أنك لم تكن لتكتب بالخطر أصلاً.

B G — أنا أعتقد بالفعل بأن أحداث مركز التجارة العالمي ليست أكبر الحوادث

التي قد تحدث. ولكن الكوارث الطبيعية تتبرأ أمثلة أكثر جدية. فالمعددون قد يعمدون إلى إهمال الحقائق رغم علمهم بها. فقد كنا نتوقع بأن إعصار اندر و قد يحدث ونعرف أيضاً بأن زلزالاً أكبر من

زلزال Great Canto قد يحصل، ولكننا نتجاهل ذلك ونختلف من أجل تطبيق النماذج Models والقبول بنتائجها. وعلى كل حال، وبعد إعصار اندر، أصبحت UNICEDE هي المعيار النظامي لبيانات الولايات المتحدة. لذا فأنا أعتقد بأن تطوير معاييرنا والقبول بنتائجها هو أحد الطرق لمواجهة مثل تلك الأحداث في المستقبل.

من الصعب التنبؤ بالحوادث من صنع الإنسان ... عكس الكوارث الطبيعية

المعيدون يهددون إلى إهمال الحقائق رغم علمهم بها

السؤال الثالث:

وهل يحصل ذلك فعلًا؟

B G — نعم بالتأكيد، وهذه هي الحركة الحالية لهذه الصناعة بموجب معايير Aplus في أوروبا والبيانات المعيارية المشابهة في الجداول اليابانية في اليابان. وهذه المعايير قد تعزز من قدرة الشركة على تحديد الأخطار الطبيعية من أي نوع ولكنها لا تعزز من القدرة على فهم نتائج تلك المعايير.

S C — ولكننا لا يجب أن نعتمد على المعايير بشكل كلٍّ. بل يجب أن نستخدم مزيجاً من المعايير وغيرها من الوسائل لكي نتوصل إلى أدق سعر ممكن.

J P — إن أحداث أيلول لم تخطر ببال أحد قبل حصولها بعام أي عند تحديد الأسعار الخاصة بالأخطار التي تضررت بتلك الحادثة، وحتى لو تم تصورها من قبل العاملين في مجال تلك الصناعة، فلأن

أحداث أيلول لم تخطر بالبال أحد عند تحديد الأسعار الخاصة بالأخطار

أشك بأنهم كانوا قد حملوا القسط الاحتياطي الكافي لمثل تلك الحادثة. وما زالت الجهات المسؤولة عن تسييد هذه التعويضات تعتمد على التقدير الذي يتقدم به العميل صاحب الخطر الأصلي.

لذا، فنحن نرى في هذه الأيام اتجاهها كبيراً نحو شفافية أكبر في تقدير ودراسة الأخطار الأصلية ودقة أكبر في تحديد الأسعار المناسبة لهذه الأخطار.

السؤال الرابع:

هل تعني بأن هذه الصناعة ستصبح كاسدة إذا كان سعر التأمين المفروض سيتحمل كل الحوادث الاحتمالية التي يمكن تصورها بسبب بسيط وهو أنك لن تجد أحداً يدفع هذا السعر؟

J P — في أغلب الحالات وعندما نشرح للعملاء الاحتمالات التي تتوقع حصولها فإنهم يقولون «انسوا هذه فإننا لن ندفع السعر بعد تحميله لكل تلك الافتراضات التي لن تحصل».

J H — لقد أكد الخبراء عقب أحداث 11 أيلول مباشرةً أنهم غير قادرين على إعطاء تسعير لهذا النوع من الأعمال. فهناك فرق حسب رأيهم بين شيء يمكن أن يحدث وبين شيء قد حصل لأن أحداً ما أراد له أن يحدث بعد تصميمه وتصوره مسبقاً. ولكن هولاء الخبراء أنفسهم — وبعد استيعاب الكارثة بدؤوا بتسعير هذه الأخطار وبدأت بوادر ما عرف بسوق تأمين الإرهاب بالظهور.

T M — أعتقد أنها عملية مقامرة وهذا كل شيء.

H J — إنها في رأيي عملية قياسية، إذ يمكننا أن نأخذ خطراً مثابهاً للخطر المراد سعيره من حيث الظروف العامة ونفترض السعر المشابه لسعر هذا الخطير.

فرض الأسلوب على الحقيقة يقلل عدد العملاو

S P — ولتحقيق ذلك لابد من قاعدة بيانات واسعة.

S C — نحن نضطر أحياناً لفرض سعر غير مناسب لخطر معين أو سعر أقل من السعر الحقيقي، ذلك لأننا إذا فرضنا السعر الحقيقي فلن نجد العميل الذي يقبل بهذا السعر المرتفع. ورغم ذلك فنحن نستطيع تدارك الأمر رغم انخفاض السعر لسبب بسيط وهو أن الحوادث لحسن الحظ لا تحصل دفعه واحدة.

السؤال الخامس:

في عالم المعدين الكبار، ما هو واقع التراكم في نفس الخطير؟

T M — لا يوجد في الواقع وسيلة محددة للحد من الآثار السلبية للحوادث الكبيرة

— على نتائج شركة التأمين وخاصة في حالات التراكم أ. مجموعة التهديدات الناجمة عن عدة مصادر بخصوص نفس الحادث. ولكن الصناعة التأمينية وبحكم طبيعتها دائمة التطور والنمو بنفس الوقت التي تنمو فيه أرباحها وتتطور. وهذا

الصناعة التأمينية دائمة التطور وأرباحها الحقيقة تساعدها على مواجهة الصدمات

التراكم للأرباح هو الذي يمكنها من مواجهة تلك المفاجآت.

J P — إن على العاملين في هذا المجال إبلاغ رسالة إلى المستثمرين بأنهم سيحصلون على عوائد جيدة لاستثمارتهم على المدى الطويل، ولكنهم سيتلقون أحياناً بعض الخسائر. والمشكلة في هذه الأيام أننا حملنا المستثمرين خسائر عديدة دون أن يحصلوا على أرباح لعدد كبير من السنوات تمكنهم من تحمل تلك الخسائر.

T M — هذا صحيح، فالسنوات الرابحة قليلة أما بقية السنوات فهي إما خاسرة أو متعادلة.

B G — يعتمد جزء من الاستراتيجية على إلقاء نظرة أكثر دقة على جانب الأصول في التقرير السنوي دون أن تتوقف عنده كثيراً. ولا يجب على معايير التأمين أن يعوّل كثيراً على جانب الاستثمار.

J J — إن العاملين في مجال إعادة التأمين يعرفون دوماً ما عليهم فعله، ولكنهم

لا يفعلوه. فالنقطة الجوهرية في هذه الصناعة تكمن في التوازن المستمر للسعة بين العرض والطلب. وهذا لا يحصل مع الأسف. فنحن نشهد حالياً زيادة في السعات وهو نفس النهج الذي مازال سائداً منذ فترة طويلة. لذا، وحتى يعود الاستقرار إلى هذه الصناعة لابد من مرور فترة زمنية لكي يتعادل فيها عرض السعة مع الطلب، وهذا في رأيي قد يستغرق حوالي 10 إلى 20 سنة أخرى من الخسائر.

S C — لقد أظهر المستثمرون والمدراء صبراً ملفتاً للنظر خلال هذه الفترة، وأنا أواقف السيد توم في رأيه قلو لم تسارع شركة CEO وغيرها من الشركات بالحد من التراكم في بعض المناطق لكي كانت انسحبت من السوق نهائيًا، ولأنها أركزت على أهمية النظام والاعتماد على الاكتتاب الفنى الصحيح. ولابد للمكتتبين من أن يتأكدوا بأن شركاتهم لن تستغنى عن خدماتهم إذا حدّوا من اكتتاباتهم. لأن الخسائر التي قد تتكبدها الشركة في حال الاكتتاب بأى خطر دون أي عملية انتقاء واحتياط قد تفوق الرواتب التي يتتقاضونها بكثير.

P D C — لقد أصبحنا ملائكة بأننا نحتاج إلى أموال إضافية ورؤوس أموال إضافية لكي نستطيع تحمل نفس الأخطار السابقة، لأننا نعرف أنها في الواقع أكبر مما

تبدو وما نتوقع. ولأننا نشعر بأخطارنا بسعر أفضل فإيانا سنحصل على أقساط إضافية وهذا يعني بدوره أننا نحتاج إلى رأس مال إضافي. وفيما يتعلق بالسعير أعتقد أننا بدأنا نرى إجماعاً عاماً على مستوى الأسعار المقبولة.

وأعتقد بأن هذا الانضباط والاكتتاب على أساس فنية نظامية يجب أن يستمر على المدى الطويل حتى نحصل على نتائج جيدة.

العاملون في مجال التأمين يصرخون دائمًا ما عليهم.. لكنهم لا يفعلوه

التغيير بسعر أفضل يحقق لشركات التأمين عوائد أكبر

H J — بصراحة، أعتقد أن قضية القبول في الأعمال الكارثية والاكتتاب فيها مازال قضية رأى شخصي. لأن الاستعانة بالخبير الإكتواري في أخطار الكوارث غير منطقى ولأن الخبير الإكتواري يتعامل بكل سهولة مع قانون الأعداد الكبيرة.

وأود أن أدعم هذه الفكرة بمثال واقعى. لو فرضنا مثلاً وجود خمس وحدات سكنية مثلاً وسألنا الخبير الإكتواري عن عدد الوحدات المعرضة للحرائق أكثر من غيرها، لما استطاع أن يعيدها في هذا المجال لأنه لا يدخل في نطاق اختصاصه، فهو يستطيع أن يخبرنا عن عدد المساكن التي قد تحرق العلم القائم فقط. ولكنه يعجز عن التنبؤ بعدد البراكين التي سوف تحدث. وكل ما علينا فعله هو استخدام المعايير لكي نتعرف على ما قد تتكبدة من خسائر إذا حصل الزلزال، ثم تطبيق معايير أخرى للتوصل إلى السعر الذي سيفرض على العميل.

L I — يمكنك أن تتدبر تعويضاتك ولكنها لا تخرج عن كونها لعبة الرابع فيها هو أكبر اللاعبيين.

H J — إن عملية تسعير الكوارث هي في رأىي عملية فنية ونحن نحاول أن نجعل منها قضية علمية. وهذا لا يمكن أن يحدث لعدم وجود العدد الكبير من البراكين الذي يمكننا من الحصول على نظرية صحيحة.

تسخير الكوارث علمية فنية وليس قضية علمية

C S — إننا نعتمد على أحداث سابقة للتنبؤ بأحداث مستقبلية دون أن ندرك التغيرات التي تكون قد حصلت لنفس النوعية من الأخطار. فمع ارتفاع درجة الحرارة الكونية، لا شك بأننا سنشهد أحوالاً جوية متغيرة.

H J — وليس هذا فقط فإذا عدنا إلى مثالنا السابق «إعصار أندرو» فنحن متأكدون بأن عدد الضحايا كان سيرتفع كثيراً لو حصل الآن مقارنة به قبل عشرة أعوام.

M T — وبينما السياق فقد كانت كلفة الإعصار سترتفع للضعف لو أن الإعصار قد تمركز بحولى 50 ميلاً نحو الشمال نظراً لكونها مكتظة بالمنشآت والسكان.

السؤال السادس:

أعتقد بأن أحداث الحادي عشر من أيلول قد أثبتت بأن السعات الموجودة لم تكن أكثر من اللازم فقد تطلب الوضع كل تلك السعات.

T M — كما تعلم يا سيد جون، بأن السعات لم تكن أكثر من اللازم، رغم كل ما

دار من لغط حول هذا الموضوع. فكانت الشركات تعرف وضع احتياطاتها، وتدير إدخاراتها، واستثماراتها، دون أن تدرك التزاماتها الفعلية، فقد مارست تلك الصناعة لفترة طويلة من الزمن — هوایة التنافس من أجل الحصول على

الحصة الأكبر في السوق، وذلك كانت خطيبتنا الكبرى، دون الإشارة إلى الأخطاء الاكتابية القاتلة التي حصلت لعقود خلت كالأكتتاب في أخطار الاسبستوس والتبع وللتي لم نخصص لها رأس المال الكافي بعد. فلا يمكننا إذن القول «هذه هي مسؤولياتنا وهذه هي أصولنا». فهل نحن في رأيكم نعاني من زيادة في السعة؟

السؤال السابع:

أحد الطرق للتعامل مع هذا الوضع هو الإنتاج المنظم أو المحدد، فما هو مدى تطبيق ذلك؟

I Re — لا بد أن نسأل السيد Andrew إن إدخاره بالراحة بالانسحاب من شركات التأمين وإعادة التأمين التي لها ارتباطات كثيرة في مناطق محدودة بعد إعصار اندر و إنرون وإنبيندت — Andrew — Enron — Independent & others

عمل التدقيق المالي
سيكون مختلفاً في المستقبل

جوابه يوضح أهمية الإنتاج المنظم بالنسبة لهذه الصناعة.

J J — إن عمل التدقيق المالي سيكون

مختلفاً بعد خمس سنوات مما هو عليه الآن. وفيما يتعلق بالتقارير السنوية ستكون هناك طرقاً مختلفة للتدقيق بالجانب المالي. فقد أثار إعصار إنرون Enron أسئلة أخرى حول طرق التدقيق المالي للتقارير السنوية. وهناك طريقتان أساسيتان وهما

الطريقة القانونية التي تتبع أساساً محددة Rule - based system وهي الطريقة المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية وطريقة المبادى Principles - based approach وهي الطريقة الأوروبية، وأعتقد بأن الطريقة القياسية الدولية التي ستطبق مستقبلاً تدور حول الطريقة الأوروبية – وهكذا، سيكون لدينا نظام من غير محدد وسنحصل على أساس معينة لرأس المال تختلف من منطقة لأخرى ولكنها ستكون أكثر شفافية لأنها تتطابق مع واقع كل منطقة بحسب شروطها الخاصة.

JP – أعتقد أن هذه الطريقة ستكون مستقبلية ومنظورة أكثر منها تراجعية.

IJ – نعم، أعتقد ذلك على الأغلب.

TM – وللحصول على رأي قاطع، هل على الشركة أن تقول «هذه هي نتائجى، وهذه هي برامجى المحددة وهذه هي الفوائد التى كانت ستفع إذا لم يتم تطبيق البرامج المحددة».

IJ – أعتقد أن هذا الأسلوب هو الذي سيتبع فعلاً.

IM – ألم يقل هذا من حميمية وأهمية الإنتاج المنظم، أو على الأقل يغير من الثمن الذي يمكن للمديرين أن يدفعوه مقابلها.

SC – الذي يحصل في بريطانيا مثلاً، أن المدققين إذا لم يفهموا الحركة المالية سواء كانت العمليات واضحة لم لا، فإنه من الصعب الحصول على موافقهم على التقرير السنوي، ولكن، حسب رأي السيد Ipe إذا كان التقرير السنوي قد أعد بناء على الطريقة القانونية Rule based System فمن الممكن إظهار نفس النتائج بطريقة أخرى حتى تقال موافقة المدققين.

PDC – يجب أن تميز بين ما هو أساسى أو غير أساسى بالنسبة لشركة التأمين، فمثلاً، ليس من الخطأ الاعتراف بأن قيمة

يجب التمييز بين ما هو أساسى وغير أساسى في شركات التأمين
الجنبه الاسترليني تختلف الآن عما كانت عليه قبل 10 سنوات ولكن عندما تريد تطبيق هذا الافتراض لكي نساعد الشركة التي تحضر على النجاة، فهذا ممنوع

ويجب تصفية تلك الشركة، إنها قضية تتعلق بالأخلاق والمبادئ، وحجم الشركة، والتحليل المنطقي للأهداف، والحرص واجب في هذه الحالة.

السؤال الثامن:

ما هو دور الاكتتاب الفني في هذه العملية؟ وهل تحول الاكتتاب أساساً من عملية فنية إلى عملية علمية؟

JP — يمكنك أن تسأل المكتتبين إذا كانوا سيخلون عن النمط التقليدي للأكتتاب إلى نمط آخر يستطيعون به الحفاظ على الأكتتاب النظامي الفني والحصول على نسب أرباح ثابتة للمساهمين.

TM — في الواقع — هناك تحول كبير في الطريقة التي نسرع فيها أخطارنا هذه الأيام عن الطريقة التي كانت متبرعة قبل عشر سنوات دون أن يذكر صراحة بأن العملية أصبحت علمًا كاملاً. فنحن نعتمد حالياً على الجداول الاكتوارية والمعايير ولكن

في حالة حدوث تعويضات كبيرة فإننا نكتشف أن الأموال التي صرفت على تلك الدراسات قد ذهبت هباء لأن النتائج التي حصلت بالفعل تغير تماماً نتائج المعايير والجدوال الاكتوارية! لذا، لا

يمكن للأكتتاب في رأيي أن يكون علمًا بحثاً. ولكنه يقترب من كونه علمًا. فقد ابتعدنا كثيراً عن تلك الأيام التي كانت فيها القرارات الاكتوارية تتخذ بطريقة لعبة الجولف. وبمعنى آخر، فقد انتقلنا من مرحلة مغامرة الهواة إلى مرحلة معamura الاحتراف. ونحن نحاول أن نحسب الميزات الخاصة لكل خطر ونضع السعر المناسب تبعاً لذلك. ولكننا ما زلنا نعول كثيراً على قرار المكتب الشخصي العصبي على الخبرة الطويلة.

JH — لقد أظهر إعصار اندرؤ أننا لسنا الوحدين الذين لم نستطع أن نحدد مسؤوليتنا فيه بشكل دقيق، فالعلماء أنفسهم لم يكونوا على دراية كاملة بمسؤوليتهم الفعلية بهذا الإعصار.

JP — هذا صحيح.

JH — هناك أحد الزملاء الذي لم يعرف حجم تعويضاته الفعلية إلا عندما أعلمه بها السمسار بعد إعصار اندرؤ. وقد شاهدت ذلك بأم عيني. فقد أشار إلى مبلغ التعويضات وقال «ما هذا» فقال السمسار: «هذه تعويضاتك من إعصار اندرؤ» فقال

زميلي: «كنت أمني لو كان هذا الرقم يخص البريدي وليس رقم تمويضاتي». وقد بدأ الناس بالفعل بدراسة واقع محافظهم وارتباطاتهم بعد انصراف أندرود.

PDC — يثبت الكتاب شيئاً فشيئاً أنه مزيج من العلم والخبرة. فمعظمنا يتعامل مع موظفين لديهم خبرة في عدة مجالات.

ونحن نستخدم الجداول الاكتواريية في تمويضات الكوارث ولكننا نستخدم أيضاً الخبراء المختصين بالتحليل الجيولوجي والاحصائيين وغيرهم. ورغم أننا لا نحصل دوماً على الجواب الصحيح ولكننا نقترب منه قدر الإمكان.

BG — يسعى المكتبون لكي يكون الكتاب علمياً ولكنه لن يكون علمًا بحثاً. وإنما علمًا تجريبياً. فالعديد من مكتبيتنا لم يستخدموا بعد كل خبراتهم الفنية خلال السنتين الماضيتين. وأحد التحديات بالنسبة لي من موقعى كمدير، هو أن أجعل اعتمادى على الكتاب الفني قولاً وفعلاً.

JH — القضية في رأيي هي قضية توازن بين خبرة المكتب والاعتماد على المعايير المتأتحة.

BG — هذا صحيح، فالكتاب الفني المحس لا يعني تطبيق المعايير فحسب. فالمعايير هي أحد الاعتبارات المستخدمة ولكن الكتاب يبقى عملية إنشائية. وعليها دراسة العميل، السمسار، واستراتيجيتها في القبول في نفس الوقت. لذا فإن العلاقات الجيدة والثقة الشخصية هي جزء من الكتاب الفني.

JP — إن تقييم الخطر ووضع السعر المناسب من أصعب وأدق الأمور المالية. وهي لا تشكل عامل جذب للأشخاص المؤهلين لهذا النوع من العمل.

JH — لماذا تريد أن تقول يا سيد جون؟

JP — لقد أثبتت هذه الصناعة بالفعل تطوراً في هذا المجال، وجدت خلال العقد الماضي عدداً كبيراً من الناس للعمل في مجالها. ولكن المشكلة في رأيي لا تكمن في عدد الأشخاص القادرين للعمل ولكنها تكمن في أمرين أساسين هما أولاً: قضية

... الكتاب مزيج من العلم والخبرة معاً

مشكلة صناعة التأمين تكمن في العرض والطلب .. ومن قدرة الشركات على الاحتفاظ بخبراتها

العرض والطلب وثانياً: قدرة شركاتنا على الاحتفاظ بالأشخاص ذوي المستوى العالي من الخبرة للعمل في هذا المجال إنما هي الصعب والأطول فترة ممكنة.

السؤال التاسع:

لقد انسحب العديد من المؤمنين من إعادة التأمين أو أنهم ما زالوا يدرسون خياراتهم. فمن هي الجهات التي سوف تستثمر في قطاع إعادة التأمين خلال المرحلة القادمة؟.

JH — إن الباقي في اللويدز حتى الآن هم الأعضاء القادرون على التعامل مع الأسواق الصعبة والسهلة. وإعادة التأمين لا تتلامع كثيراً مع أسواق البورصة، لأن هذه الأسواق تتطلب أرباحاً ثابتة وحداً أعلى وحداً أعلى للنمو أو أي نوع من أنواع النمو والتطور ولكنهم يحصلون على خيبة أمل بين حين وآخر. فالمستثمرون في هذا المجال يذعون أنهم يشترون السندات والأسهم للاستثمار على المدى الطويل ولكنهم ينظرون إلى النتائج بعد ثلاثة أشهر فقط.

المستثمرون يقتربون بالخسائر .. ولكن على مدى

POG — القضية في رأيي تتعلق بالأرباح النهائية.. فقد يقبل المستثمرون بعض الخسائر بين حين والأخر على أمل الحصول على أرباح متراكمة على المدى الطويل.

JH — وهذا الوضع لم يتحقق فعلاً خلال الفترة الأخيرة.

PDC — نحن نخبر المستثمرين بأننا نحاول أن نلطف نتائجنا ولكننا في الواقع نلطفها سلباً لا إيجاباً.

JH — وما زالوا يصابون بخيبة الأمل.

JH — في الواقع، يوجد حالياً رئيس مال كاف من أجل الشركات التي تستطيع أن تثبت ولفترة من الزمن — أنها قادرة على إدارة أعمال إعادة التأمين بشكل جيد. وتحقق نتائجها أرباحاً مقبولة تؤمن المعدل المطلوب.

ورغم كل ما قيل ما زالت رؤوس الأموال جاهزة للدخول إلى هذه الصناعة ولكنها لا تجد القاعدة المناسبة.

فالشركات المستمرة في صناعة إعادة التأمين حتى الآن مزهلة لدخول مرحلة رابحة خلال السنوات القادمة، إذا تأسست أعمالها بشكل دقيق ومنظم أما إذا تراحت فقدت حماسها بالحصول على أرباح ثابتة فإن رأس المال القائم سيتلاشى بالتأكيد.

* * *

المصدر:

:Thw Review

World wide Reinsurance

,August 2002

المصدر: مجلة Review عدد شهر آب 2002.

* * *

عدد السجناء في أمريكا تجاوز مليوني شخص

أظهرت إحصاءات نشرتها وزارة العدل الأمريكية أن عدد المعتقلين في السجون الأمريكية تجاوز للمرة الأولى مليوني شخص. لتبقى الولايات المتحدة بذلك في المرتبة الأولى بين دول العالم في عدد السجناء.

والأرقام التي نشرت تعزز المكانة الأولى للولايات المتحدة بين الدول التي تضم أكبر عدد من المساجين متقدمة على جزر كايمان (664 معتقلًا لكل 100 ألف نسمة) وروسيا (638) وبيلاروسيا (638) وحسب هذه الإحصاءات فإن حوالي 12% من الشبان السود يعيشون خلف قضبان السجون مقابل 4% من القادمين من دول ناطقة بالإسبانية و 6.1% من الشبان البيض.

دراسات وأبحاث

دور الضمير والوتجدان في المحاكمة العادلة والسريعة

المحامي: عبد الهادي عباس

يشكو المتقاضون من بطء العدالة وتلخير الفصل في منازعاتهم الأمر الذي ينعكس على حقوقهم بالأذى ويمس صميم الثقة بالدولة والقانون، لاسيما وأن العدالة القضائية هي حق الفرد في أن يكون على بينة من القواعد والقوانين التي تنظم علاقاته بغيره وبالجماعة، وأن يتساوى أمام هذه القواعد والقوانين معه خصمه حتى ولو كانت الدولة خصماً، وألا يؤخذ بقوتين أو قواعد لم تقرها الجماعة بشكل شرعي بغير مجازة لشعارات جوفاء أو مداراة لسلطان جائز، وأن يلجم إلى نظام قضائي طبيعي وسليم، وأن يستطيع بيسير تفزيذ قرار المحكمة وقضاءها.

إن مهمة القاضي المرسومة له في الدستور والقانون أن يحكم بالعدل والإنصاف وليس عليه في حكمه من رقيب سوى ضميره وشرفه، ذلك ما يقرره الدستور السوري وكثير من دساتير العالم المتحضر، ومن الرجوع إلى نصوص القوانين التي يتلزم القضاة بتطبيقها في منازعات الناس فيما بينهم وبينهم وبين الدولة وفي أمور المخالفات والجرائم التي ترتكب ضد الأفراد والدولة وبعبارة عامية تطبق

القوانين بعدل ونزاهة وحياد، يلاحظ أن هذه القوانين قد ركزت في الكثير من نصوصها الأمينة على المحاكمة العادلة وعلى الحياد والاستقلال كما ركزت على سرعة تطبيق العدالة لأن التأخير في تطبيقها وفي إيصال المواطنين إلى حقوقهم،

فضلاً عن كونه يمس بالضرر والظلم حقوق الناس، فهو أيضاً ينزع ثقة المواطن بالقانون وبالدولة. ويلاحظ في البلدان المختلفة إن أول نقد يوجهه المستثمرون الذين يرغبون في استثمار أموالهم في البلد المختلف، مع ما في ذلك من فائدة

بسط إصدار الأحكام عن طريق التقاضي مشكلة للجميع

كثير في التنمية والقضاء على البطالة، إن أول نقد يوجهونه هو البطل في إصدار الأحكام القضائية، وفي فقدان الحياد والنزاهة، وعلى المستوى الداخلي بين المواطنين يلاحظ كذلك أن الشكوى من التجوء إلى القضاء تتصب على بطا طرق التقاضي في الوصول إلى حسم النزاع، وفي الواقع إنها ظاهرة أزمة خطيرة للقضاء عندما ترى أن متوسط فصل الدعوى لا يقل عن خمس سنوات وأن بعض دعاوى التعويض عن مسؤولية تقصيرية أو عقديّة أو دعوى عقارية أو تجارية وحتى جزائية يستغرق الجسم فيه لدى القضاء سنوات طوال حيث أن هناك بعض الدعاوى يمر عليها في دواوين المحاكم حوالي ربع قرن أو أكثر، الأمر الذي يمس وبعمق مفهوم العدل، ومفهوم المساواة والتوازن بين ما يقضى به بعد هذه المدة الطويلة من حيث القيمة وتغيرها كثيراً مما كانت عليه عند رفع الدعوى الأمر الذي يصيب منطق التوازن والمساواة في الصميم.

ولنطلاقاً من شعور رجال الفكر والقانون وشعور المؤسسات الدولية والمؤتمرات القانونية الدولية بأهمية السرعة في فصل الدعوى واعتبار هذه السرعة شرطاً في المحاكمة العادلة ليطمئن المواطن على العدالة وإحقاق الحق ولزوم الابتعاد عن التحيز والانحياز. كان التركيز والتفكير دائماً بلزم ت骸ي الظواهر السلبية التي تدفع القضاء في كثير من البلدان ومن ذلك على سبيل المثال، إعلان بيروت بشأن العدالة، في عام 1999 الذي اعتمد أول مؤتمر عربي معنى بالعدالة، وهو يوفر برنامج عمل كبير ويبص على سبيل المثال، على أمور لابد منها كي يقال إن هذال عدالة مقبولة عقلاً ومنطقاً ومنها:

شعور عام بضرورة السرعة في فصل الدعاوى واعتبارها شرط المحاكمة العادلة

- أ - ضمانات للعدالة: يجب أن تدخل البلدان العربية مبادئ الأمم المتحدة الأساسية المتعلقة باستقلال القضاء في الدسائير والقوانين العربية، وأن تفرض عقوبات على التدخل في عمل القضاء.
- يجب أن تكفل الدول ميزانيات مستقلة للقضاء تظهر كبند داخلي في ميزانية الدولة.
- يجب أن تتم الإجراءات القضائية دون تدخل الجهاز التنفيذي.
- يجب أن يتمتع القضاة بالحصانة العادية التي ترتبط بوطائفهم.
- ب - اختيار القضاة: يجب أن يكون منصب القاضي مفتوحاً دون تمييز لجميع الذين يستوفون شروط المهنة، وال المجالس العليا للهيئات القضائية المعنية هي التي يجب أن تعين القضاة.
- ج - مؤهلات القضاة وتدريبهم: يجب أن تحاول الدول من خلال مراكز متخصصة توفير تدريب فانوني فعال للقضاة لإعدادهم لمسوؤلياتهم ويجب أن يشرف الجهاز القضائي على دورات الدراسة والتدريب القانونية.
- د - ضمانات لحقوق الدفاع والمحاكمة العادلة: يجب أن يكفل لكل متهم أو متهمة محام يختاره المتهم أو تختره المتهمة وعندما لا يستطيع المتهم أو المتهمة تحمل تكاليف المحامي يتبعن على السلطات القضائية أن تعين محامياً للدفاع عن المتهم أو المتهمة.
- يجب إجراء المحاكمات سواء كانت حقوقية أو جنائية في غضون وقت معقول لتأمين محاكمة عادلة ويجب أن تعقد المحاكمة باستخدام الأساليب الفنية الحديثة لكفاءة الكفاءة ودقة السجلات.
- ه - القاضيات: في تعيين القضاة يجب أن لا يسمح بالتمييز بين القضاة المؤهلين والقاضيات المؤهلات. يجب أن تجمع البلدان العربية خبرتها دعماً للمساوات بين الجنسين بموجب القانون وفي ممارسة الإجراءات القضائية^(١).

(١) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، ص 112.

إن هذه التوصيات تعبّر في الواقع عن الشعور بوجود أزمة يقتضي معالجتها قبل استفحالتها، وبخاصة في حياد القضاة وفي البطل المبرر في فصل الدعاوى. إن تجربتي في ممارستي العمل في ميدان المحاماة أي ضمن المؤسسة القضائية لما يزيد عن نصف قرن تؤكّد لي ولغيري من يطلع على مثل هذه الأمور، أنه لا توجد مطلقاً دعوى تستحق البقاء أكثر من بضعة أشهر في المحكمة الواحدة فيما لو كانت هناك رغبة جادة ودافع وجداً لدى القاضي بوجوب فصل آية دعوى كانت، فالدفع الذي يقتنى بها الخصوم المتعارضون تستند في الواقع من تبادل اللوائح في الجلسات الأولى من جلسات المحاكمة وتقديم الأدلة يرتبط بالدفاع أيضاً وقد نصّ قانون أصول المحاكمات المدنية والجزائية على أحكام تلزم بتقديم الدفع والأدلة خلال فترة وجيزة وعن هذا فإن القضاء المنمرس المنطلق فقط من الإحسان بالعدالة والرغبة في إنصاف الناس لا يلقي أي عناية في فصل الدعوى على ضوء دفع الطرفين ومن مهمة هذا القضاة التي رسمها القانون العمل على قفل باب المرافعة خلال مدة وجيزة تم التفرغ لفصل الدعوى، بيد أن هذه النصوص بقيت كلها مهملة وبقيت بعض

الدعوى تؤجل للتنفيذ أو لإصدار الحكم سنوات وسنوات بحيث يكفر معها المتعاطي بعدها أهل الأرض ويفقد نفسه بوجود الدولة الراعية لحقوقه وطمأنته في حياته، والحفاظ على كرامته.

إن ظاهرة عدم المبالغة المتوفرة لدى كثير من القضاة، والتي تجعلهم يهملون واجبهم حيال الفصل العاجل والمنصف والحيادي في شؤون الناس هي مسألة تتعلق بالضمير أو الوجدان Conscience هذا الضمير الذي هو تلك القوة الامرية الناهية التي تسبيح العمل أو توكيده وتلقيه، فتسبيحه بالإرشاد إلى عمل الواجب والتحذير من المعصية، وتقاربه بالتشجيع على اتمام العمل الصالح والكشف عن العمل السيئ وتلقيه بالارتياح والسرور عند الطاعة والإحسان بالإثم والوخز عند العصيان.

التجارب العملية تؤكّد أن بضعة أشهر كافية لفصل في آية دعوى

من مهمة القضاء إقبال بباب المرافعة خلال أقصر مدة ممكنة للتفرغ لفصل الدعوى

الوجود دان يأمرنا بعمل الواجب ويدعمنا من المخالفة

هذا الوجود الذي يتميز به الإنسان بمعنى الكلمة وكأنه صوت يبعث من أعماق جذورنا يأمرنا بعمل الواجب ويحذرنا من المخالفة ولو لم ننتظر مكافأة أو نخشى عقوبة خارجية⁽²⁾ وهذا الضمير هو الذي خاطبه جان جاك روسو بقوله: «أيها الضمير، أيها الضمير، أنت غريرة إلهية، وصوت سماوي خالد ومرشد أمين لكائن جاهل محدود ولكنه ذكي وحر، أنت حاكم لا يخطئ حكمه على الخير والشر مما يجعل الإنسان شبيهاً بالله، أنت الذي تصنع سمو طبيعته وأخلاقية أفعاله، بدونك لا استشعر بنفسي شيئاً يسمو بي فوق الدواب، اللهم إلا الامتياز الباتس لضلالي في أخطاء بعد أخطاء بمساعدة ذهن بلا قاعدة وعقل بلا مبدأ».

روح العدالة تعني أن ما يخرج على القاعدة يجب إعادةه لأصله

إن روح العدالة تعني فيما تعنيه أن ما يخرج على القاعدة يعاد إلى أصله، وأن ما يخرق القانون يقوم حتى يستقيم وأن ما يشذ عن التوافق يهدب إلى أن يتوافق. ومن هذا الإحساس الكوني والافتراضي بالتوافق وضرورة الاستمرار عليه حتى يستمر نبض الكون ونبض الإنسان ونبض المجتمع قوياً ومتتفقاً، توجد روح العدالة في كل نفس لتعمل وحدها ومع غيرها على دوام التوافق الكوني والاجتماعي والفردي — وهذه الروح — إن شئت توجّد الضمير. وحينما تركب الضمائر الفردية فيما بينها ويكون تركيبها على نحو خالص ينشأ الضمير الجماعي. أما إن لم تشف هذه الروح، كانت غلظة أو عكرة، فإنها لا توجد الضمير الفردي ولا الضمير الجماعي. فوجود الضمير ضروري لجلاء فكرة العدالة وعدم اضطرابها ومنع تزييفها. وعدم دخول الضمير يؤدي إلى الاتجاه إلى أداة أخرى لتحقيق العدالة، عدالة القانون الذي قد يختلف مع العدالة ويكون إذ ذاك — في الواقع — تعبراً عن مصالح سلطة غاشمة أو طبقة حاكمة فلما تستشف العدالة أو تستهدف تحقيقها.

إن أزمة الضمير التي يعيشها الكثيرون من سذنة العدالة في المؤسسات القضائية، هي أزمة خطيرة، ونحن لو شئنا التعرف على أسباب هذه السلوكية في

⁽²⁾ الأخلاق — أحمد أمين ص.68.

أرْمَةُ الضَّمِيرِ خَطَّبَ وَأَسْبَابُ بَابِ الْفَسَادِ الْدِيمُوقْرَاطِيَّةُ وَالْقُسْطَلُ وَالْفَسَادُ

الموقف من الضمير لما رأيناها تخرج عن أسباب عامة عديدة يعانيها المجتمع ككل وتتجلى أبرز ما تجلّى في انعدام الديمقراطية وفي التسلط، وفي انتشار الفساد... إلخ وبصورة عامة فإن الضمير

نوع من الغريرة.. وممارسة القضيلة أو الرذيلة هي عوامل في بلورة أو تشويه الضمير وقد يبدأ فالإلاطون: من ليس طاهراً فلن يفهم ما هو طاهر. وقال على ابن أبي طالب بعد أن أعاد إلى بيت المال إقطاعه كان قد نالها قبله أحد الولاة: «واش لو وجته تزوج بالمال الذي أخذه لربدت زواجه فإن في العدل سعة ومن ضاق عليه العدل فالجور أضيق».

إن الضمير هو القاعدة الحية، إنه الخير وقد أصبح إحساناً ودور الضمير هو في أن يكون وسيطاً بين المبادئ العامة وبين المواقف الجزئية، وكما يقول توما الأكويني:

إن الضمير رد فعل شخصي يناسب إلى وجودي أكثر مما يناسب إلى ممتلكاتي.

إن الضمير الذي هو حصيلة آلاف الضغوط الاجتماعية على الفرد: التربية في الأسرة وفي المدرسة، والقهر الرسمي الذي تمارسه المؤسسات والنظم الاجتماعية، والقهر المنتشر الذي يصدر عن الأعراف والتقاليد، وسلطات البيئة والحضارة، كلها تتضاد وتختلف على تشكيل ضمير الفرد الذي ليس في المحصلة سوى انعكاس الضمير الجماعي الذي ولد فيه الفرد وبه نشأ و تكون وكما يقول العالم

الضَّمِيرُ ردُّ فَعْلٍ شَخْصِيٍّ يَنْتَسِبُ إِلَى الْوِجْدَوْدِ أَكْثَرُ مَا يَنْتَسِبُ إِلَى الْمَمْلَكَاتِ

الاجتماعي دور كهـايم: «حين يتكلم الضمير، فالجميع كله يتكلـم فـيـنا» وعندما يتخـلى الفرد والمجتمع عن حقـه في تـكوين ضـميره الفـردي والـعام فإـنه يـسقط إـنسانـيـته ويـلغـي ذاتـيـته ويـلغـي إـرادـته ويـتفـلـفـعـه ويـدمـرـ كلـ رـوابـطـ التـعاـونـ الـحـقـيقـيـةـ وـالـتـكـافـلـ الـخـالـصـ بينـهـ وبينـ غـيـرـهـ منـ الـأـفـرـادـ وـالـمـجـتمـعـاتـ. فالـضـميرـ الجـمـاعـيـ هوـ الذـيـ يـفـكـرـ وـيـشـعـرـ وـيـرـيدـ وـيـنـدـ كـانـ لاـ يـسـطـعـ أـنـ يـرـيدـ أـوـ يـشـعـرـ أـوـ يـمـيلـ إـلـاـ بـواسـطـةـ الـضـمـائـرـ الـفـرـديـةـ. وـنـعـودـ إـلـىـ أـرـمـةـ الضـمـيرـ لـدـىـ بـعـضـ الـقـضـاءـ وـإـهـالـهـمـ فـيـ إـحـقـاقـ الـحـقـ وـتـطـبـيقـ الـعـدـالـةـ

النزيهة والسرعة لنقول إن هذه الأزمة ليست، في الدرجة الأولى، سوى مظهر من مظاهر الأزمة العامة التي يعانيها المجتمع والتي يتزدى فيها الأفراد كل بحسب استعداده التكولوجي وأدائه التمييزي عنده بين الخير والشر وتجاوزها المتمييزون وقد أثبت الواقع أن سلم القيم الموجود في الضمير الفردي ليس هو دائمًا بعينه ذلك السائد في المجتمع الذي يننسب إليه الفرد، وإلا

أزمات الضمير مير مظاهر لأزمات عامة يعانيها المجتمع

لتتساوى كل الضمائر في المعايير التي تتحذّها مقاييس الأخلاق، والشاهد الذي لا شك فيه أن نّمة تقواً بين الضمائر في المعايير وتختلف فيها الناس حتى في

الأسرة الواحدة والطبقة الاجتماعية الواحدة ولا يتفق مع الواقع في شيء أن يقال إنها متساوية في تقديرها لما هو خير ولما هو شر. ومن هنا نشأت نظريات مختلفة حول تكوين الضمير و حول اختلاف الوجدان بين الشعوب في تقويم الخير والشر وحسب العصور بل حتى أن الشخص الواحد يختلف وجدانه باختلاف زمانه فقد يرى شرًا ما كان يراه خيراً والعكس بالعكس. والوجدان ككل ملكات الإنسان وقواه يمكن أن ينسى بالتربيّة ويضعف بالإهمال بل قد يموت الوجدان أحياناً. وملوّن أن الوجدان على درجات منها ذلك الذي هو شعور بعمل الواجب خوفاً من الناس ومنها الشعور بضرورة اتّباع ما تأمر به القوانين سراً وجهرًا سواء أكان ذلك قوانين أخلاقية أو وضعية. وهذا النوع من الوجدان أرقى من النوع الأول، صاحبه يلزم نفسه بالخصوص للقوانين ولو أمن العقوبة، ويؤدي الأمانة إلى أهلها ولو لم يكن من شهود عليها، يحافظ على وعده والكلمة التي تصدر منه كما يحافظ على تنفيذ عقد أمنه لأن القانون الأخلاقي يأمر بالوفاء بالوعد والقانون الوضعي يلزم به تنفيذ العقد وهو خاضع لكل القوانين.

إن الدولة، أية دولة لا تزدهر ولا

قيام كل فرد واجبه شرط ازدهار العدالة

يعيش شعبها في سعادة حتى يقوم فيها كل فرد بواجبه بوجдан وأمانة يتساوى في ذلك رجال الأمن ورجال الصحة

ورجال التعليم وكل ذي مهنة، وأخطر عمل من أعمال كل هؤلاء هو عمل القضاة لأنهم بعملهم الشريف يتحققون الفضيلة الأولى التي تعارف عليها الشعوب وهي العدالة، وهذا ما عبر عنه ونسنون شرسن رئيس وزراء بريطانيا إبان الحرب العالمية

الثانية عندما كانت الطائرات الألمانية تدك لندن وتمر مقومات الدولة الاقتصادية ومؤسساتها، فسأل، وكيف حال مؤسسة القضاء، وعندما أجب بأنها لا تزال سليمة، قال لا خوف من كل ما جرى حيث يمكن إعادة بنائه طالما أن مؤسسة القضاء بخير.

إن ما يحمل الناس على أداء واجبهم وإنقاذ صناعتهم ومهنتهم هو وجدهم الكامن في طبائعهم وأعمق نفوسهم وهو الذي يطالبهم بالدقابة فيما يعلون لا رغبة في مثوبة ولا خوفاً من عقوبة، وإذا فقدت

**إذا فقدت الأمة وجداها
فقدت سعادتها... بل وحياتها**

أمة وجداها فقدت سعادتها بل وحياتها، ويقول الفيلسوف الكبير مونتين: «رأيت في التاريخ قضايا أسوء إجراماً من الجرائم ذاتها» ولعل وجه الخطورة في إنكار العدالة، عندما يعجز المواطن من الوصول إلى حقه المشروع بأمانة وسرعة وفي خلل المعايير والمقياس بما يمكن أن تعكسه من أثر على النهج والتفكير في مفهوم العدالة ومفهوم رسالتها فيحل البأس محل الإيمان ويضعف الاعتقاد بسادة الحق أمام طغيان السلطان وبحيث يرى المواطن عند مواجهته تجربة قاسية أن حمايته أصبحت وهما، وأن من قدر لهم أن يتولوا رعايته دون مستوى الرسالة بما تفرضه من استقلال ذاتي وشرف مهني وشعور إنساني.

لن مع وجود أسباب وعوامل متعددة لإطالة أمد التقاضي وعدم تحقيق المحاكمة عادلة وسريعة، تبقى في رأينا الأهمية الكبرى لوجود ضمير القاضي الذي يتولى النظر في الدعوى، ومن هنا أكد الدستور السوري في مادته 133 على القول بأن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون وأن شرف القضاة وضميرهم وتجردهم ضمان لحقوق الناس وحرياتهم.

* * *

مشاكل بيئية وصحية بسبب تعاليات الهواتف النقالة

أوضحت دراسة حديثة، الأكثر تأجراً عن استخدام الهاتف المتحركة حيث تؤثر سلباً على البيئة والإنسان، والمشكلة ناجمة عن التغليط السامة التي تنتج عن ملايين الهاتف المتحركة غير المستعملة ووجود مواد كيميائية ثابتة تتراكم في الأحياء العضوية (PBTS) تدخل في تصنيع الهاتف من الزرنيخ - الانتimon - البريليوم - الرصاص - النحاس - لزنك - النikel - وتهدد هذه المواد البيئة وصحة الإنسان لارتباطها ببعض الأمراض العصبية والأمراض السرطانية.

دراسات وأبحاث

الدولار .. والنفط

الدولار فشل في الحفاظ على موقعه والولايات المتحدة تحاول إنقاذه عن طريق النفط

د. إبراهيم محمد*

استطاعت الولايات المتحدة بسط مناطق نفوذها في وسط آسيا بعد أحداث الحادي عشر من أيلول - سبتمبر 2001 عبر أفغانستان. ويتوقع أن تؤدي حربها العدوانية ضد العراق إلى تعزيز هذا التواجد في منطقة الخليج. وهنا يطرح نفسه السؤال المتعلق بالد الواقع الكامنة وراء ذلك.

تدور جميع الآراء المتعلقة بهذه الخصوص تقريراً حول سبب أساسى مفاده الحاجة لمنابع النفط والسيطرة عليها في منطقتى الخليج ووسط آسيا. غير أن إعطاء السبب المذكور هذا الوزن لا يخدم سوى للوهلة الأولى. فالحاجة لمصادر الطاقة تشكل دافعاً هاماً غير أن الواقع المالية - السياسية

**تس عبر النفط بالدولار
ضامن لاستقراره وقوته
كمالية دولية رئيسية**

التعصب سيطرة الدولار على العملات العالمية منذ أكثر من 50 سنة أي منذ انهيار نظام بريتون وودز الذي ربط أسعار العملات بالذهب حتى بعد الحرب العالمية الثانية. غير أن

* كلية الاقتصاد - جامعة تشرين، اللاذقية.

الارتباط بين النفط والدولار أصبح موضع تساؤل خلال السنوات القليلة الماضية على ضوء الأزمات المالية التي تكررت خلال العقود الثلاثة الماضية ونتيجة لانهاء المحابية بين المعسكرين وانطلاقه اليورو كعملة أوروبية.

تستورد الولايات المتحدة الأمريكية سنوياً 350 مليون برميل نفط خام، وبشكل النفط الكندي والفنزويلي القسم الأكبر من هذه الكمية بينما لا يشكل نفط الشرق الأوسط سوى 24% منها. في هذه الآثناء تشير المعلومات إلى أن جل الاستثمارات النفطية الأمريكية تتجه إلى كندا، ومؤخراً إلى منطقة وسط آسيا. فقد أعلن مؤخراً، على سبيل المثال، أن الشركات الأمريكية

ستصرف 22 مليار دولار لتطوير الحقول الكندية خلال السنوات السبع القادمة. وفي الوقت الذي لا يشكل فيه نفط الشرق الأوسط سوى ربع الواردات الأمريكية، فإنه يعتبر مصدراً لحو 40% من واردات الاتحاد الأوروبي النفطية و85% من واردات اليابان إضافة إلى 81% من واردات بلدان شرق آسيا الأخرى ومن ضمنها الصين. وعليه فإن بلدان الخليج تعتبر أهم مصدر للنفط في العالم على المدى المنظور. وتؤمن السيطرة الأمريكية رقابة مالية واسعة على البلدان التي تستورد النفط منها، خاصة أن

الأخير تدفع سعر نفطها بالدولار دون العملات الأخرى. وهذا ما يضمن استقرار سعر الدولار الذي أصبح النفط منقذه الوحيد بعد الانهيار الذي أصاب الأسواق المالية. فهو يلعب بمتابة دور الذهب سابقاً لدعم موقع هذه العملة.

مما لا شك فيه أن انهيار الأسواق المالية يرتبط بمخاطرة انتهاء سيطرة الدولار كعملة عالمية إضافة لكونه عملة أمريكية. وقد أظهر هذا الانهيار أن مشكلة الاقتصاد العالمي ليست مشكلة نمو فقط وإنما هي مشكلة بنوية كذلك. وكان ذلك واضحاً على سبيل المثال قبل أحداث

دول الغاز يقع أهم مصدر للطاقة في العالم

السيطرة الأمريكية على النفط تؤمن رقابة مالية على الدول المستوردة

النفط هو المنقذ الوحيد للدولار بعد انهيار الأسواق المالية

أيلول - سبتمبر 2001 من خلال فقدان مؤشر داو جونز لأكثر من ثلث قيمته منذ أوائل عام 2000، وقد أدى ذلك إلى هروب واسع لرؤوس الأموال من منطقة الدولار إلى منطقة اليورو التي حافظت على استقرار أفضل. كما أدى هذا إلى تعزيز موقع العملة الأوروبية وضع هيمنة الدولار

الوفرات المترافق للدول النفطية في نفق غالباً في السوق الأمريكي

موضع شكوك مما يعني عواقب وخيمة على الاقتصاد الأمريكي الذي يمر في مرحلة كساد. وقد أوصلته إلى ذلك سياسة الإدارات الأمريكية التي تمول سلعاً بقيمة أكثر من 400 مليار دولار سنوياً عن طريق العجز، أي بفضل طبع أوراق نقدية جديدة. وما يعنيه ذلك أن الأمريكيين يستهلكون أكثر مما ينتجون، كما يقومون بتمويل جزء من رفاهيتهم على حساب العالم بفضل موقع الدولار. وقد ضمن هذا موقع الدولار كعملة هيمنة في البداية خروج الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية كأقوى دولة على الصعيد العسكري إضافة لكونها عملاق اقتصادي بكل ناتجها المحلي آنذاك 60% من الناتج المحلي العالمي. وعلى ضوء هذا الموقع تمكنت من فرض بيع النفط بالدولار على حساب الجنبي الإسترليني الذي أفل نجمه إنما ذلك. وبما أن الولايات المتحدة تدفع أسعار النفط بعملتها الوطنية فإنها لا تتأثر كثيراً بزيادة سعره على أساس أنها تستطيع دفع السعر عن طريق طبع عملة جديدة بسبب طابعها العالمي. كما أن زيادة الأسعار تخلق وفورات مالية بالدولار لدى البلدان المصدرة للنفط بحيث تستفيد منها الولايات المتحدة إلى حد كبير. فهذه الوفرات تجد طريقها في الغالب إلى السوق الأمريكية على شكل استثمارات. وبائي على رأسها أموال العرب النفطية التي تقدر قيمتها بأكثر من ألف مليار يورو في الولايات المتحدة. ويمثل المستثمرون الأجانب 36% من السندات الحكومية الأمريكية و18% من سندات الشركات.

واش تطن تبدل مافي وسعنها لضماع عملتها من خلال السيطرة على النفط

يؤدي تسعير النفط بالدولار من جهة، وزيادة سعره من جهة أخرى، لزيادة الطلب على الدولار عالمياً. وهذا ما يساهم في ضمان استقرار سعره إزاء العملات الأخرى. وتشير تجارب

السنوات الماضية إلى أن العملة الأمريكية كانت أكبر المستفيدين من ارتفاع أسعار النفط. ومن الألة على تلك استمرار الطلب عليها رغم التراجع الذي يشهده الاقتصاد الأمريكي هذه الأيام. غير أنها شهدت في نفس الوقت، وللمرة الأولى، ترزاًعاً في موقع الدولار كعملة وحيدة يتم اعتمادها لبيع النفط. فقد تحولت إيران لبيع القسم الأكبر من نفطها باليورو بدلاً من الدولار. كما أن العراق يعتمد اليورو لحساب سعر نفطه منذ عام 2000، بضافة لذلك أن الصين حولت 200 مليار دولار من احتياطاتها النقدية إلى اليورو. وقامت كوريا الشمالية بتحويل كامل احتياطاتها إلى العملة الأوروبية. وبذلك تهدد العملة الأمريكية مخاطر التنازع عن امتيازات حيوية تتمتع بها لصالح اليورو. وعليه فإن الولايات المتحدة ستحاول بكل ما وسعها ضمان موقع عملتها من خلال مراقبة نفط الخليج وضمان بيعه بالدولار من أجل الحفاظ على الطابع العالمي لهذه العملة.

غير أن إصرار الولايات المتحدة على اعتماد الدولار كعملة رئيسية عالمية ساعد فقط على تأجيل المشاكل البيئية التي يعاني منها النظام المالي العالمي الذي يعتمد عليه. وقد أدى فشل هذا النظام إلى نهاية فترة الازدهار التي شهدتها سبعينيات القرن الماضي ودخول العالم في مرحلة انكماش اقتصادي. ومن الملاحظ أن الدولار المدعوم بالفقط لم ولن يستطيع تجنب هذه الأزمة التي أودت بالألاف من المليارات في أسواق الأسهم. وقد دفع هذا

من المهم إيجاد بديل للدولار من خلال إقامة نظام مالي عالي

الوضع مجموعه الدول السبع، إضافة لروسيا، إلى الإعلان عن نيتها بإعادة هيكلة النظام المالي العالمي على أسس جديدة. غير أن شيئاً لم يحصل على هذا الصعيد حتى الآن. وعلى ضوء ما تقدم، يمكن القول أن الدولار فشل كعملة رئيسية عالمية لأسباب منها سوء استخدامه من قبل الولايات المتحدة نفسها. وهذا يعني ضرورة إيجاد بديل آخر يتمثل في إقامة نظام مالي عالمي جديد يعتمد على سلة عملات تضم اليورو والدولار واليدين. وفي هذا الإطار ينبغي على مختلف دول العالم التي تتحوط بالدولار دون غيره أن تعيد النظر في تركيبة احتياطاتها بحيث تقوم بتحويل جزء هام من هذه الاحتياطيات إلى اليورو واليدين بشكل أساسى. وتخص بالذكر من هذه البلدان الدول العربية التي تقيم علاقات تجارية قوية مع أوروبا وشرق آسيا.

د. سمير صارم

ما هو وضع العالم سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وثقلياً بعد الحرب الأمريكية على العراق؟! هذا هو السؤال المطروح الآن على مختلف الأصعدة. والإجابات تجتمع عند محور واحد هو أن النتائج كارثية.. كارثية على الشعب العراقي.. كارثية على المنطقة.. كارثية على العالم. وحتى أيضاً على الولايات المتحدة التي لن ينجح اقتصادها في تحقيق ما تخطط له الإدارة الأمريكية من ازدهار بعد سيطرتها على النفط العراقي، وما يتبع ذلك من سيطرة على التسعير والتسويق، والتلويع به كورقة ضغط في وجه الاقتصاديات المنافسة! إن الهدف الحقيقي للحرب الأمريكية على العراق برأينا يتمحور حول مسألتين رئيسيتين.

الأولى: السيطرة على النفط العراقي مع ما يمكن أن ينجم عن ذلك من تهديد لمنظمة أوبك والعمل على تفككها، وتهديد النفط السعودي، واتخاذ قرار النفط إنتاجاً وتسويضاً في البيت الأبيض.

الثانية: إعادة ترتيب منطقة الخليج العربي - خصوصاً - سياسياً واقتصادياً بما يخدم المصالح الأمريكية والإسرائيلية تحديداً.

لكن، وإذا تجاوزنا مسألة الأهداف التي باشرت مفضولة عربيةً وعالمياً، نتساءل عن التداعيات التي ستفرزها هذه الحرب على اقتصادات العالم والوطن العربي.. فما هي أبرز هذه التداعيات؟.

تداعيات عالمية:

تؤكد مؤسسة مورغان ستانلي الأمريكية أن الظروف الراهنة مائعة إلى حد يسمح بحدوث كل أنواع الاحتمالات، لكنها شددت على أن اقتصاديهماً أجمعوا على الضرر المترتب عن شن حرب أمريكا ضد العراق سيعيد الاقتصاد العالمي إلى حافة الركود، وفي المقدمة الاقتصاد الأمريكي، حيث انخفضت توقعات نموه للسنة الجارية من 2.5% إلى 2.1%，مشيرة إلى أن نسبة التموي س تكون الأضعف في الفصل الثاني من العام، وبحدود 0.6% وربطت التعافي

سرعه (الانتصار) الأمريكي وقدرت تقارير أن سيناريو الحرب والمقاومة الشعبية الذي يستغرق عاماً واحداً من القتال واحتلال العراق، إضافة إلى عامين

لإعادة البناء سيكلف الولايات المتحدة نحو 491 مليار دولار على مدى السنوات القادمة، كما سيكلف اليابان 132 مليار دولار، وأوروبا 157 مليار دولار، وأستراليا 18 مليار دولار، أما في حال استمرار الحرب لفترات طويلة تصل إلى خمس سنوات من الصراع العسكري والمقاومة، إضافة إلى خمس سنوات أخرى من إعادة البناء فستصل تكلفة الولايات المتحدة إلى 1.47 تريليون دولار واليابان إلى 429 مليار دولار، وأوروبا إلى 748 مليار دولار، وأستراليا إلى 69 مليار دولار.

هذه الخسائر المتوقعة للولايات المتحدة بشكل خاص أعادت إلى الأذهان الخسائر التي تكبّتها واشنطن جراء حروبها الأخرى على العالم منذ عام 1775 والتي تجاوزت دون العراق - 3 تريليون دولار.

وقال باحثان استراليان في تقرير صدر أواسط شهر شباط الماضي أن حرباً

قصيرة ضد العراق قد تكلّف العالم 1% من إنتاجه الاقتصادي خلال السنوات القليلة المقبلة، وأكثر من تريليون دولار بحلول العام 2010، وأن حرباً طويلة الأمد قد ترفع هذه التكلفة إلى ثلاثة أمثالها، وأضاف هذان الباحثان وهما «ورويك ماكيين» عضو مجلس إدارة بنك الاحتياطي الأسترالي، و«أندرو ستوكيل» المدير التنفيذي لمراكز الاقتصاد العالمي، أن الآثار المركبة لارتفاع أسعار النفط، وزيادة الإنفاق في

إجماع على الآثار السلبية للحرب الأمريكية على الاقتصاد العالمي

**واشنطن تتكبد أكثر
من 3 تريليون دولار
على حربها ضد الآخرين**

الميزانية، والشكوك الاقتصادية قد تكب الاقتصاد العالمي 173 مليار دولار في العام الحالي وحده..

وفي ألمانيا ذكر «ولفانج فوجارد» مستشار الحكومة الألمانية أن حرباً طويلاً الأمد على العراق ستزج بالاقتصاد العالمي في براثن الركود. وهذا ما أكد «هورست كوهله» العضو المنتدب لصندوق النقد الدولي حين قال أن حرباً طويلاً على العراق سئّر سلباً على الاقتصاد العالمي..

20 ألف دولار فاتورة كل عائلة أمريكية نتيجة الحرب

أما خبير الاقتصاد في جامعة بيل «الأمريكية «ويليام نوردوت» فقد تكاليف الحرب بـ 99 مليار دولار، ترتفع إلى 109 تريليون دولار في حال أخذت طريقاً (غير ناجح).. وبالتالي ستحمل كل عائلة أمريكية فاتورة تقدر بنحو 20 ألف دولار على امتداد السنوات العشر القادمة.

وبريطانيا.. الشريك المتخمس للحرب ستعرض لمخاطر اقتصادية لا تقل عن المخاطر التي ستتعرض لها الولايات المتحدة، حيث توقع اقتصاديون أن 70 ألف شركة ستعاني أعمالها احتفافات وإفلاسات خلال الأعوام الثلاثة المقبلة، وسيؤدي ذلك

الاقتصاد البريطاني سيدخل مرحلة الانكماش وتوقع إغلاق شركات عديدة

سيكوريتي» أن يكون معدل النمو لهذا العام في بريطانيا 0.8%， وهو يقل عن التوقعات السابقة للنمو، مضيفةً أن الاقتصاد سيدخل مرحلة الانكماش..

أما في منطقة اليورو فتوقع مؤسسة «مورغان ستانلي» ألا يكون الوضع الاقتصادي أفضل حيث من المتوقع أن تحقق الاقتصادات الأوروبية نمواً أقل من المتوقع في السنة الجارية، وستكون محصلة الفصلين الأول والثاني من العام الجاري سلبية. بينما يتوقع أن تأتي نسبة النمو في النصف الثاني من العام أقل من 1%.

باختصار، تجمع التقارير الاقتصادية على أن الحرب الأمريكية على العراق

سوف تقاسن معدل النمو الاقتصادي العالمي، وستكون ذات تكلفة مالية عالية، والتباين بين المعدلات والأرقام المطروحة لا يلغى النتائج السلبية للحرب على الاقتصاد العالمي، وهذا التباين يعود

إلى المعطيات التي تتوفر لكل باحث، والسيناريوهات التي وضعها للحرب وتداعياتها السياسية والعسكرية.

الاقتصاديات العربية والحرب:

تبني تقديرات الخسائر المحتملة للحرب على الاقتصاديات العربية على افتراضات إجمالية متعددة، غير أن تقديرات الكلفة على هذه الاقتصاديات لابد أن تتبع إنفاق الحكومات العربية بسبب الحرب، بما في ذلك الإنفاق العسكري والأمني،

والإنفاق على المهرجين والنازحين، والأضرار في البنية التحتية. وفيما يلي بعض التوقعات عن هذه الخسائر

والأضرار المتوقعة على مختلف الأصعدة والتي قدرت مجتمعة بنحو 110 مليار دولار، أي بنسبة 15% من الناتج الإجمالي لعام 2003.

1 - التأمين والنقل:

من المتوقع أن ترتفع تكاليف التأمين والنقل في هذه الحرب بنسبة تتراوح بين 20 - 70% حسب الخطوط مما يؤدي إلى توقف حركة التصدير تماماً، كما سترتفع

أسعار التأمين على الطائرات والسفين بنسبة 100% وسترتفع نتيجة لذلك أسعار السلع الاستهلاكية، لأن الدول العربية دول مستهلكة تعتمد على الاستيراد، كما سترتفع تكلفة الإنتاج، لأن السلع الوسيطة

إجماع على الآثار السلبية للحرب على تقدير معدل النمو الاقتصادي العالمي

الاقتصاديات العربية

ستنمر نحو 110 مليار دولار

التأمين والنقل من أبرز القطاعات التي تتضرر نتيجة الحرب

في الإنفاق تمثل 60% من المنتج النهائى، وسوف تتأثر نتيجة نقص حركة البضائع بشكل خاص عبر قنوات السويس والمرافق العربية ولاسيما مرفأ العقبة والمرافق الخليجية.

2 – العمالة العربية:

استناداً إلى تقديرات السكان في العالم العربي عام 2003 فإن عدد السكان قد بلغ 309/ مليون نسمة، وتقدر القوة العاملة بـ 111/ مليون عامل، منهم 94.3/ مليون مشغول و 16.7/ مليون عاطل. وذلك

الحرب ستزيد عدد العاطلين عن العمل بأكثر من سبعة ملايين إنسان

دون التطرق إلى تداعيات الحرب على العراق.. وبإضافة هذه التداعيات فإن البطالة المنتظرة بسبب الحرب سوف تصل إلى حوالي 25 مليون معطل إضافي، وتحديداً إلى 24.42 مليون عاطل، أي بنسبة 38% من حجم العمالة الكلية المقدرة بـ 111/ مليون قادر على العمل، وهذا الرقم الخطير سوف يكون له تداعياته الاقتصادية والاجتماعية..

يعنى أن الحرب ستزيد عدد العاطلين عن العمل بأكثر من سبعة ملايين إنسان.

3 – السياحة:

تعد السياحة من أكثر القطاعات التي تتأثر بالحروب، وعدم الاستقرار في أية نقطة من العالم. وعلى هذا، فإن أثر الحرب الأمريكية على العراق على قطاع السياحة

سيستمر لفترة طويلة بعد الحرب، لا سيما إذا أدت إلى خلق أو تعزيز مشاعر الكراهية وردود الفعل الغاضبة، حيث ستتأثر مختلف القطاعات المرتبطة

بالسياحة مثل النقل الجوى، والعمالة، والدخل القومى، والتأمين وغيرها. وكانت أحداث الحادى عشر من أيلول 2001 قد أدت إلى تراجع السياحة في الدول العربية بنسبة وصلت إلى 38% في تونس و14% في المغرب، و 9.2% في مصر، وستؤدي تداعيات الحرب

على العراق إلى التكasaة كبيرة لقطاع النقل الجوي العربي، وربما ستؤدي إلى إغلاق خطوط طيران ومحطات جوية، وتسرع أعداد كبيرة من موظفي وعمال النقل الجوي وارتفاع أسعار تذاكر الطيران. وفقدان القدرة التنافسية أمام الشركات الأجنبية.

الخسائر على مستوى الدول العربية:

أ – العراق:

بعد العراق من أكثر الدول العربية التي ستأثر بالحرب. فقد فترت الإحصاءات حجم الناتج المحلي الإجمالي للعراق عام 1989 بـ 75.5 مليار دولار. وتجاوز دخل الفرد 3510 دولار سنوياً، ومثل النفط العراقي 60% من إجمالي الناتج المحلي و95% من إيرادات النقد الأجنبي. واعتباراً من

**ستفشل الحرب مثلكف مسراقب
الحياة في العراق لفترة طويلة**

عام 1992 بدأ دخل الفرد العراقي يتراجع حتى وصل إلى 450 دولاراً للفرد عام 1995، ووصل متوسط الراتب الشهري للموظف العراقي إلى ما بين 3 – 5

دولارات شهرياً أوائل العام 2002. ووصلت نسبة التضخم إلى 24 ألف بالمائة.. وقد أشارت بعض التقديرات إلى أن الحرب الأمريكية على العراق ستكون أشد بضعفين أو ثلاثة أضعاف من حرب 1991 حيث من المتوقع:

- نقص الغذاء والطاقة، والجوع الشامل بسبب تدمير المخزون الغذائي أو عدم القدرة على استيراده وشل قدرة الدولة على توزيع الغذاء.
- نقص الطاقة وخاصة الكهرباء والمحروقات مما سيشل الحركة داخل العراق ويحرم الشعب العراقي من أبسط صور الحياة المدنية.
- تعطل عمل الإسعاف والمشافي وتفشي الأمراض والأوبئة.
- لجوء ونزوح العراقيين في كل الاتجاهات المحبيطة بالعراق.
- تعطيل جهود التنمية البشرية نتيجة تعطل ما يبقى من إمكانيات التعليم.
- تدمير مؤسسات العمل وزيادة نسب البطالة وارتفاعها إلى درجة يصعب معها تحمل آثارها السلبية.

- صعوبة إصلاح البنية التحتية وإعادة آلية العمل والإنتاج، حيث سيذهب القسم الأكبر من عائدات النفط لتسديد فاتورة خسائر الولايات المتحدة.. إلى جانب الاستمرار بتسييد تعويضات عام 1991.

ب - مصر:

تفاوتت التقديرات التي سببها الحرب على الاقتصاد المصري، فقد توقع خبراء أن تخسر مصر ثلاثة مليارات ونصف المليار من الدولارات شهرياً نتيجة الحرب، وعودة

مليوني عامل من منطقة الخليج، وارتفاع كافة الاستيراد، وانخفاض قيمة الجنيه إلى أدنى مستوىاته وخسارة مائة مليون دولار في مجال الاستثمار، وأكثر من مليار جنيه في الاستثمارات غير المباشرة، وسيقدر

عد العاطلين عن العمل إلى 1.750 مليون إنسان وتتخفض أسعار العقارات بنسبة 20% كما تخسر مصر ملیار دولار من تجاراتها مع العراق.

وتوقع مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية أن تتراوح خسائر الاقتصاد المصري ما بين 4 - 7 مليار جنيه مصرى هي قيمة عقود مبرمة مع شركات عراقية سيتوقف تنفيذها.

أما بشأن قطاع السياحة المصرية فاختلت التقديرات، حيث قدر وزير السياحة المصرية الخسارة في بداية الحرب بنحو ملياري دولار في حال كانت قصيرة، وستزداد كلما طال أمدها. وقدر أستاذ الاقتصاد في جامعة القاهرة د. حمدي عبد العظيم الخسائر بنسبة 50% من العوائد التي بلغت عام 2001-2002 «4.317» مليارات دولار.. إضافة لعجز تجاري ستصل نسبته إلى 27% وبما يقدر بحوالي 5 مليارات دولار سنوياً، وسيتراجع الاستثمار المباشر بنسبة تتراوح بين 10 - 15% أي ما يعادل 100 مليون دولار. كما سيتراجع الاستثمار في البورصة وينخفض بنسبة 17%， أي ما يعادل 1.3 مليار جنيه من قيمة الأوراق المالية، وسيعاني قطاع الصناعة من ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 10% أي ما يعادل 350 مليون جنيه. وسيتراجع التصدير بنسبة 7% وتزداد الواردات بنسبة 15%， إضافة إلى خسائر

تجارية ففرها الدكتور سعيد عبد الخالق وكيل أول وزارة الاقتصاد بنحو ملياري دولار، منها مليار دولار تجارة مع العراق.

وفي محاولة من الحكومة المصرية لتفادي هذه الخسائر فر الإمكان، فقد وضعت خطة طوارئ تقوم على أساس فكرة إدارة الأزمات، وذلك في مجالات سعر الصرف، والسياسات النقدية، وزيادة المخزون الاستراتيجي من السلع، والبحث عن أسواق بديلة للعراق، وخطة طوارئ للطيران والسياحة والتأمين وغيرها.

ج – الأردن:

أما خسائر الأردن المتوقعة نتيجة الحرب فستصل إلى 1.5 مليار دولار شهرياً فقط نظراً لأن العراق بعد الشريان التجاري الاستراتيجي للأردن، حيث يستورد أكثر من 23% من حجم الصادرات الأردنية، كما سيتأثر القطاع التأميني بشكل كبير، فمنذ

أواخر شهر شباط الماضي بدأت شركات إعادة التأمين العالمية تعتبر الأردن جزءاً من منطقة الحرب على العراق، لذلك شرعت في تطبيق ما يسمى التأمين الحربي، واتخذت عدة إجراءات منها الإحجام عن التأمين على البواخر والطافرات المتجهة إلى الموانئ البحرية الجوية التي تعلن كمنطقة حظر، وحددت بعض التوقعات نسبة ارتفاع أسعار التأمين بنسبة 2 في الألف مما يعني خسائر باهظة في مجال التأمين.

أيضاً سيخسر الأردن الأسعار التفضيلية التي كان يشتري فيها النفط العراقي.. وللتلافي الخسائر المحتملة في مختلف القطاعات فقد بدأ الأردن في وضع موازنة طوارئ وتدابير لتأمين المخزون النفطي.

د – لبنان:

من المتوقع أن تتعケن الحرب على قطاعات اقتصادية عديدة في لبنان، سيما وأن بعض هذه القطاعات بدأ يقوم بشكل أساسي على الصادرات إلى العراق، حيث بلغت قيمة العقود بين الشركات اللبنانية والعراق حوالي 500 مليون دولار عام 2002 أي ما يوازي أكثر من ثلث حجم الصادرات اللبنانية.. علمًا بأن إجمالي عائدات لبنان

من الصادرات إلى العراق فاق 1.250 مليار دولار منذ عام 1998 وقد بلغ مجموع العقود التي وقعتها العراق مع شركات لبنانية، أكثر من مليار دولار لعام 2003 نفذ بعضها والبعض الآخر لم ينفذ، وزاد عدد الشركات المرتبطة باتفاقيات وعقود مع العراق عن 1000 شركة، لذلك فإن حجم الضرر الذي سيلحق بالقطاعات الإنذاجية اللبنانية لن يكون محدوداً.

هـ - سوريا:

تحتل سوريا موقعاً متقدماً في التبادل التجاري مع العراق، وقد قدرت الصادرات السورية إلى العراق بنحو 4 مليارات دولار بعضها من خلال عقود النفط مقابل الغذاء، وبعضها الآخر عن طريق مسافرين عراقيين تشكل السوق السورية بالنسبة لهم سوقاً عامراً بالمنتجات التي يطبون.. كما تعد بالمقابل سوقاً مستهلكة للكثير من السلع العراقية.

وتصدر سوريا إلى العراق الأدوية والمواد التسيجية والحبوب والمواد الغذائية بشكل خاص، في حين تستورد منتجات جلدية وتمور وغيرها.

الخاتمة:

الحرب على العراق كارثة اقتصادية وبيئية وإنسانية

وثيق مع الاقتصاد العراقي من خلال التجارة الخارجية، وهناك تداعيات أخرى على أوبك، وأسعار النفط، وتأثيرات ذلك على الدول النفطية وعلى الاقتصاد العالمي..

في كل الأحوال فإن حرب السطو المسلح هذه ستكون كارثة على العالم، وربما هذا ما يفسر هذا الغضب وردود الفعل غير المسبوقة التي شملت وشملت كل أنحاء العالم، سواء على المستوى الشعبي أو على المستوى الرسمي ومعارضة الحرب الظالمة وغير المبررة.



أسواق تأمينية

صناعة التأمين في اليمن حاضرًا ومستقبلًا

Insurance Industry in Yemen
Present & Future

إعداد: سعيد مقبل الحميري *

تعتبر صناعة التأمين من الصناعات حديثة العهد في السوق اليمني، وترجع حداثتها إلى عامل هام ورئيسى وهو العامل السياسي إضافة إلى وجود الاستعمار حتى فترة متأخرة من القرن المنصرم. ورغم أن أول شركة تأمين في اليمن تأسست عام 1969 في مدينة عن فيما كان يعرف بالشطر الجنوبي اليمني سابقاً، هي اليمن للتأمين وإعادة التأمين إلا أن المجال لم يفتح لها التوسيع والانتشار نظراً لسياسة التأمين التي اتبعتها نظام اليمن الديمقراطي الشعبي آنذاك.

اما فيما كان يسمى بالجمهورية العربية اليمنية (الشطر الشمالي)، وكتاباً للاستقرار السياسي وبداية لازدهار الاقتصادي، فقد بدأت الحكومة ممثلة بالبنك اليمني للإنشاء والتعمير بتأسيس أول شركة تأمين مختلطة وهي شركة مأرب اليمنية للتأمين، وبعد ذلك بدأت صناعة التأمين تتوجه إلى أن أصبح عدد شركات التأمين في السوق اليمني بحدى عشرة شركة.

الوعي التأميني وتثيراته على الطلب⁽¹⁾

يمكن وصف الوعي التأميني في السوق اليمني بأنه في أدنى مستوياته، ولضعف الوعي التأميني لدى جمهور المواطنين تأثيره المعروف في خفض معدلات الطلب على التغطيات التأمينية. ولذلك أسباب عديدة أبرزها:

* رئيس قسم إعادة التأمين - شركة أمان للتأمين - صنعاء.

(1) التقرير المقدم عن السوق اليمني - بمناسبة انعقاد منتدى شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين الأول عام 2000.

ضعف الوعي التأميني يؤدي إلى خفض في معدلات الطلب

— كون الشركات الرئيسية القادرă على زيادة الوعي التأميني قد ركزت على احتواء أعمال مؤسسيها وعلى الأعمال الكبيرة التي تعرض عن طريق المناقصات.

2 — عدم اهتمام معظم الشركات بتعزيز الإدارات المتخصصة في التسويق لتأخذ على عائقها تأهيل وإنجاز رجال بيع (مندوبين) قادرين عن طريق الانشار في الأسواق على نشر الوعي التأميني وزيادته من خلال الاتصال المباشر بجمهور المواطنين والسعى للحصول على أعمال جديدة، وهكذا نجد محافظ التأمين المختلفة وخاصة، العريق والمرتفعة والحوادث المتنوعة، قد نعمت بشكل عمودي

وافتصرت على عدد من الأعمال الكبيرة التي تحوي بين طياتها تعويضات كبيرة فلدى عدم تجاشن الأخطار في المحافظ إلى عدم توازنها إضافة إلى العامل الذي تحدث عنه الان وهو ما يتحقق النمو الأفقي في أخطار صغيرة ومتوسطة من تجاشن أخطار المحفظة ومن نشر الوعي التأميني بين أكبر عدد ممكن من الجمهور.

3 — انخفاض مستوى التسديد النقدي لأقساط التأمين وارتفاع نسبة مديونات الربانى — الذي تضطر إليه الشركة عندما يصيب النشاط التجارى العام شيء من الركود — بحرمانها من السبولة اللازمة لتسديد التزاماتها ويحررها من عوائد استثمار تلك المبالغ في حين أن الأقساط الصغيرة والمتوسطة لا يضطر أصحابها إلى تفسيطها فتتجمع لدى الشركة وتكون المعين الذي يسد الفحص عندما تكون المحافظ متباينة ومتوازنة وهو ما أخذت الشركات تفك في تلافيه وتعمل على تصحيحه.

4 — فصور جهود الدعاية والإعلان وانحسار تأثيراتها على السوق، وهناك من يعتقد أن سبب عزوف الشركات عن الدعاية والإعلان هو عدم الرغبة في إثارة الحساسية تجاه التأمين بسبب من اعتقاد الأغلبية على تحريره استناداً إلى نظرية

الدين وعلى نطاق واسع جداً في اليمن⁽²⁾ السبب الذي جعل جهود التسويق تحصر بالاتصال الشخصي المباشر.

5 - أن العامل الديني يمثل أحد أبرز أسباب انخفاض الوعي التأميني في اليمن وكثيجة لذلك، بقيت الأعمال الصغيرة والمتوسطة (المربحة) والتي تمثل أكثر من 75-80% من حجم الطلب دونها استهداف يذكر من قبل الشركات مما أدى

إلى عدم التوسيع في أجهزة التسويق وفي تأهيل رجال البيع، وظل التركيز منصبًا على الأعمال الكبيرة على الرغم من المخاطر التي تنشأ عن غياب التوازن وتجانس الأخطار في المحافظ المختلفة.

عوامل متعددة داخلية وخارجية من أبرز أسباب انخفاض الوعي التأميني

6 - أخيراً - من البديهي - القول أن توسيع النشاط والحركة التجارية عموماً وأثار أزمة الخليج الأخيرة وضعف موارد البلاد مقارنة بمتطلبات التنمية يعتبر واحداً من السمات المرحلية المؤثرة في إحداث الضعف في الوعي التأميني وبالتالي خفض مستوى الطلب على التغطيات.

المسار التطوري لصناعة التأمين في اليمن

The development of insurance industry in Yemen

لقد تميزت صناعة التأمين في السوق اليمني خلال أطوارها الأولى بنمو وتطور هذه الصناعة، وينتزع السوق اليمني للتأمين بعلاقات جيدة مع شركات الإعادة الدولية، وربما ساعد المناخ العام السادس آنذاك خلال فترة السبعينيات والثمانينيات على تحسين السوق التأميني على مستوى العالم والذي انعكس على السوق اليمني إيجابياً أيضاً، وهناك عدة عوامل أدت إلى ثبات واستقرار الاقتصاد اليمني وكذلك استقرار وتطور الجوانب المختلفة لصناعة التأمين في اليمن، (مثل ثورة النفط وتوسيع العمران الكبير في بعض الدول العربية المجاورة لليمن وخاصة دول الخليج العربي).

علاقات جيدة لشركات التأمين اليمنية مع شركات الإعادة

⁽²⁾ تقرير مكتب AXCO لسنة 96م عن السوق اليمني للتأمين.

واستفادت اليمن من ذلك بشكل كبير. وإلى حد ما الاستقرار السياسي في اليمن بشرطه سابقًا أدى إلى استقرار اقتصادي. وبشكل عام فإن صناعة التأمين في السوق اليمني هي أطوارها الأولى أخذت بالنمو المتسارع حيث ساده الاستقرار وارتبط السوق اليمني بعلاقات جيدة مع معيدي التأمين في العالم، وبعد توحيد اليمن 22 مايو 1990

وانتساع رقعة البلاد، واصلت الحكومة

سياسة الانفتاح الاقتصادي والتجاري تؤدي لتفعيل صناعة التأمين

اليمنية سياسة الانفتاح الاقتصادي والتجاري، وعملت على تشجيع القطاع الخاص والعام على الاستثمار، مما أدى بدوره إلى تنشيط العركة التجارية في

اليمن والذي انعكس على تفعيل صناعة التأمين والإقبال عليها من قبل التجار وأصحاب رؤوس الأموال والمستوردين، ونتيجة لذلك تأسست عدة شركات تأمين في السوق اليمني وتزايدت حتى وصل عددها إلى أكثر من عشر شركات، على أن بعض هذه الشركات تأسس قبل الوحدة اليمنية.

مناخ التأمين الدولي وتاثيره على صناعة التأمين

The Influence of the International Ins, Climate

لقد تميزت أواخر عقد التسعينات بمناخ سياسي سين انعكس سلباً على المناخ الاقتصادي وكان لبعض الأحداث السياسية والاقتصادية أثر في حدوث انعطاف حاد في صناعة التأمين مثل ذلك حرب الخليج الثانية والأثار البالغة التي لحقت بالاقتصاد

اليمني، وكذا توثر العلاقات مع بعض الدول الخليجية وتوقف العديد من المساعدات المادية الدولية لليمن. ونعلم من خلال الإحصائيات Statistics التي تعرضها لنا كبريات شركات التأمين في العالم المستوى المتدنى لنتائج أعوام عقد التسعينات، وفي تلك الأثناء بدأ السوق اليمني يعاني من تنافس حاد بين الشركات التي بلغت حوالي عشر شركات في ظل سوق اقتصادي لا يتاسب وحجم الشركات الدائرة في محوره، و كنتيجة لتداعيات هذا التنافس الذي أدى إلى هبوط حاد في الأسعار ظهر

الاتجاه اليمني للتأمين نحوه تنظيمية هامة لحفاظ على مستوى الأسعار

التنافس، وفي تلك الأثناء بدأ السوق اليمني يعاني من تنافس حاد بين الشركات التي بلغت حوالي عشر شركات في ظل سوق اقتصادي لا يتاسب وحجم الشركات الدائرة في محوره، و كنتيجة لتداعيات هذا التنافس الذي أدى إلى هبوط حاد في الأسعار ظهر

الاتحاد اليمني للتأمين والذي يعتبر نواة تنظيمية هامة ساهمت، وما زالت، في تنظيم الشروط التأمينية، ولعب الاتحاد دوراً بارزاً في الحفاظ على مستوى الأسعار التأمينية في السوق اليمني.

وإذا اعتبرنا أن عقد التسعينات من العقود السيئة في صناعة التأمين في العالم بشكل عام وفي اليمن بشكل خاص، فإن بداية الألفية تشكل انعطافاً حاداً في تدهور صناعة التأمين في العالم، وقد نال سوق التأمين في اليمن نصيب كبير من ذلك أدى إلى حد التهديد لمستقبل هذه الصناعة، ولا يختلف اثنان على أن حادثة الحادي عشر من سبتمبر 2001م (تفجير البرجين) تعتبر كارثة حقيقة حلت بصناعة التأمين في العالم وأدت إلى ظهور شروط ومصطلحات زادت من تعقيدات هذه الصناعة.

وبعد مصطلح الإرهاب (Terrorism) أكثر المصطلحات التي دار حولها جدل واسع، وتعددت وتبينت التعاريف الدالة عليه سواء من قبل معندي التأمين أو من قبل شركات التأمين في العالم، ونظر إلى

بعض وسائل الإعلام تعطي صورة غير صحيحة عن وجود إرهاب في اليمن

اليمن بأنها تحوي أعمالاً إرهابية، ولعبت بعض وسائل الإعلام بمختلف أنواعها على تضخيم حجم الإرهاب في اليمن وإعطاء صورة غير حقيقة حول وجوده فيها. الأمر الذي أضر إضراراً بالغاً بصناعة التأمين وجعل معندي التأمين ينظرون إلى السوق اليمني بنظرة تحف وحرص شديددين.

وقبل الحديث عن بعض النتائج السيئة بسبب دور الإعلام الدولي في تعطيم حقيقة الإرهاب في اليمن أود أن أبين:

حقيقة وجود الإرهاب في اليمن

The reality of Terrorism in Yemen

إن تلك الحالات الإرهابية التي حصلت في اليمن هي حوادث فردية ونادرة ولا تستند إلى مرجعية سياسية بقدر ما تستند إلى تطرف أشخاص نكرة في المجتمع اليمني. ولا يوجد في اليمن ذلك الإرهاب المنظم من قبل منظمات أو جماعات ذات أبعاد سياسية أو دينية والتي تمتلك أسلحة وقرارات قتالية قد تشكل خطراً فعلياً يصعب حتى على أجهزة أمن الدولة ملاحظتها.

حوادث الإرهاب في اليمن فردية لا تستند إلى مرجعية سياسية

شهدته المنطقة والعالم بدءاً من حادثة المدمرة كول قبلة سواحل عدن مروراً بحادث الحادي عشر من سبتمبر وانتهاءً بحادث ناقلة النفط الفرنسية ليمبرج قبلة سواحل المكلا فقد أثقت هذه الأعمال الإرهابية بنتائجها العكسية على سوق التأمين اليمني من حيث تشدد معيدي التأمين في اكتتاب تأمينات ضد أخطار الحرب والإرهاب وأيضاً بقية أنواع التأمينات الأخرى.

وقد لخصت (مجلة البيان) المتخصصة في شؤون التأمين بعض الآثار السيئة نتيجة الأفعال الإرهابية في اليمن وأثرها على سوق التأمين كما يلي:

«وكان لحادث ناقلة النفط الفرنسية ليمبرج في ميناء المخلاف تأثيره الكبير وغير مقبول من قبل شركات الإعادة وشركات التأمين العالمية من خلال قيامهم بزيادة

أسعار التأمين على أجسام السفن Hull Insurance بواقع 16 مرة أي من 0.025 إلى 0.4 في عملية استهدفت بقفال السواحل اليمنية، والتي تتمتع بحراسة أمنية ومرافقة مستمرة، متجاهلين أن ما حدث لن يتكرر لأنه حادث ساز وفردي

إعادة النظر بأسعار التأمين على أجسام السفن بعد حادث ناقلة النفط الفرنسية

استغل بصورة غير متوقعة، لقد أدى هذا الحادث إلى تحرك كل أجهزة الحكومة المعنية وزرائها المعنيين في عدة اتجاهات أولاً لمعالجة الحادث واحتوائه ووضع حد لعدم تكراره، ثم ذهبت إلى سوق لندن للتفاوض وتقييم كل ما يمكن لإعادة الأمور إلى ما كانت عليه، ونتيجة لذلك الجهد فقد تم تخفيض السعر بشكل أولي، وخفض السعر من 0.4% إلى 0.225% وبدأ التفاوض حول أن تقوم الحكومة اليمنية بتقديم ضمان يغطي تحمل الخسارة الأولى لأي حادث إرهابي حيث كان المفترح 50 مليون دولار لما يخص أجسام السفن مقابل أن تكون التغطية التأمينية 250 مليون دولار للهايكل و150 مليون دولار للمسؤولية Liabilitiy وأن يتم تخفيض التأمين من 0.225% إلى 0.0875% ويستمر الحوار كي تعود الأسعار إلى ما كانت عليه على أن تتحمل

الجمهورية اليمنية الفرق بين السعر القديم والسعر المقترن وهو 0.0625 يدفع مقدماً وتتم تسويته شهرياً بعد معرفة عدد الياхور Vessel التي دخلت الموانئ اليمنية. أما تأمين أخطار الحرب War risks على البضائع فتؤمن محلياً لدى الصندوق العربي لتأمين أخطار الحرب Awrs.

حواجز مستمرة لإعاذه الأسعار التأمينية إلى طبيعتها

الإطار القانوني المنظم لصناعة التأمين⁽³⁾

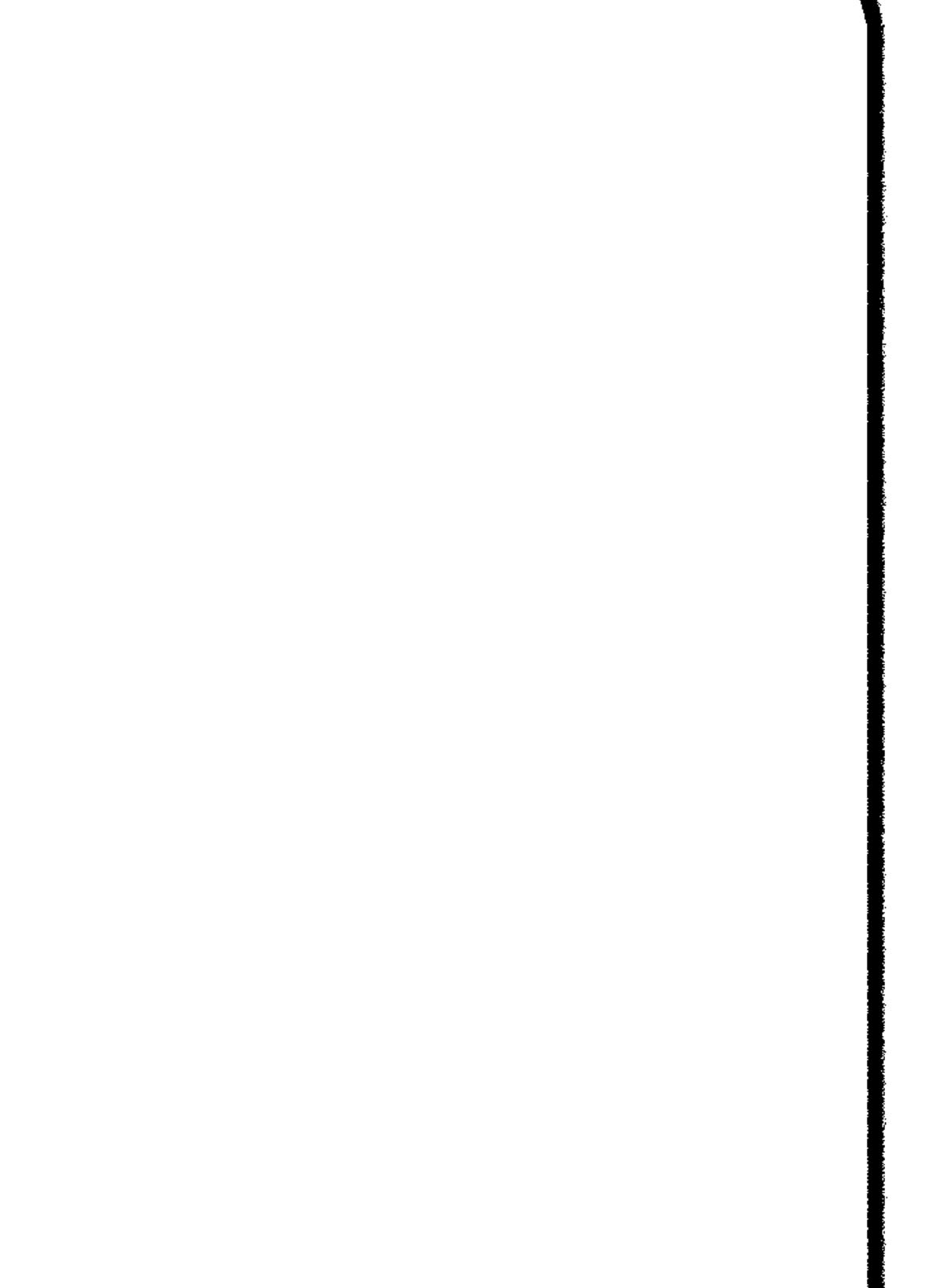
The legal Organizing Frame of the Insurance Industries

ولمواكبة هذا النمو لصناعة التأمين قامت الحكومة بتنظيم السوق من خلال إصدار أول قانون للإشراف والرقابة على شركات التأمين ووسطاء التأمين سنة 1976م تحت رقم (107) وعدل بالقانون رقم (37) لسنة 1992، وكان آخر تعديل من خلال القانون رقم (9) لسنة 1997م. وقد صدرت اللائحة التنفيذية للقانون بقرار جمهوري رقم (192) لسنة 1999 أصبح نافذاً اعتباراً من تاريخ 16/6/1999م.

ومن أهم مواد القانون:

- يجب أن تأخذ شركة التأمين شكل شركة مساهمة يمنية تؤسس وفقاً لقانون الشركات التجارية.
- الحد الأدنى لرأسمال شركة التأمين هو مائة مليون ريال يمني، (ما يعادل 625.000 دولار أمريكي وفقاً لصرف الدولار الحالي).
- اشترط القانون أن تكون شركة التأمين مملوكة بنسبة 75% على الأقل لأشخاص طبيعيين أو اعتباريين متعمدين بالجنسية اليمنية وأن تكون أغلبية أعضاء مجلس إدارة الشركة من المتعمدين بالجنسية اليمنية.
- يقتصر عمل شركات التأمين الأجنبية في الجمهورية على مزاولة عمليات إعادة التأمين بواسطة فرع أو وكالة لها.

⁽³⁾ مجلة التأمين العربي – العدد الثاني والسبعين – 2002.





- يلزم القانون شركات التأمين بإذاع ما نسبته 10% من رأس المال المدفوع كوديعة باسم وزير التموين والتجارة بحكم وظيفته لدى بنك بحدهه الوزير.
- يمنع القانون الأفراد أو الشركات بالتأمين على الممتلكات أو الأعمال التي تتفق في الجمهورية اليمنية أو المسؤوليات أو البضائع الواردة أو المنقولة خارج الجمهورية وبمحضر تأمينها لدى الشركات المسجلة في الجمهورية.

الإشراف والرقابة على شركات التأمين

Control & Supervision on the Insurance Companies

إدارة عامة للرقابة على شركات التأمين

تتولى حالياً وزارة الصناعة والتجارة عملية الإشراف والرقابة على شركات التأمين، وقد أنشأت الوزارة إدارة عامة للرقابة على شركات التأمين تضم عدة أفراد من ذوي الخبرة في مجال الرقابة، وتقوم الوزارة بدور فعال لدعم قطاع التأمين من خلال مراقبتها لأداء شركات التأمين والعمل على متابعة الجهات المختلفة والمعنية بتنفيذ القوانين الخاصة بمحضر التأمين لدى شركات التأمين اليمنية العاملة والمسجلة في اليمن .

هيكل سوق التأمين اليمني

The Frame of The Yemen Insurance Market

يضم سوق التأمين اليمني عشر شركات تأمين وكلها تمارس كافة أنواع التأمين بما فيها التأمين على الحياة Life Assurance وكذلك بعض الاستثمارات المحدودة بشكل عام وذلك في العقارات والودائع البنكية، ولا يوجد في اليمن أي نشاط لشركات وسطاء

التنافس بين شركات التأمين يؤدي لانخفاض شديد في الأسعار

أو وكلاء تأمين Brokers & Insurance Agencies ولا يوجد شركات مسجلة بهذه المجالين.

ونتيجة لوضع سوق التأمين العالمي الذي اتسم بتحولات واندماجات merging كبيرة وتنافس حاد أدى إلى انخفاض شديد في أسعار التأمين والذي انعكس سلباً على السوق اليمني على شكل تنافس حاد بأسعار منخفضة وشروط مجانية للمؤمنين، فقد تم تأسيس الاتحاد اليمني للتأمين Yemen

Insurance Federation في نهاية عام 1998م والذي يعتبر توأمة تنظيمية هامة ساهمت وما زالت في تنظيم العلاقة بين شركات التأمين المنسبة إلى الاتحاد، ولعب الاتحاد اليمني للتأمين دوراً بارزاً في الحفاظ على مستوى الأسعار التأمينية في السوق اليمني وقد انتسبت جميع شركات التأمين العاملة في الجمهورية لهذا الاتحاد وهي تقدم الدعم الكامل له لتمكنه من لعب دوره المرتقب والمميز في تطوير وتنظيم السوق.

أما شركات التأمين العاملة والمسجلة في الجمهورية اليمنية فهي كالآتي مرتبة حسب تاريخ التأسيس مع بعض الملاحظات عن كل شركة فيما يخص تاريخ تأسيسها وملكيتها:

- الشركة اليمنية للتأمين وإعادة التأمين، تأسست في مدينة عدن عام 1969 وهي مملوكة للدولة بالكامل.

- شركة مأرب اليمنية للتأمين، تأسست عام 1974م ومعظم رأس مالها مملوك للبنك اليمني للإنشاء والتعمير (الشركة اليمنية للاستثمار والتمويل).

- الشركة اليمنية العامة للتأمين تأسست عام 1981م مملوكة للقطاع الخاص (مجموعة رجال الأعمال) مع مساهمة شركة تأمين سعودية.

- الشركة المتحدة للتأمين، تأسست عام 1981م مملوكة بالكامل للقطاع الخاص (مجموعة شركات هائل سعيد أنعم).

- شركة اليمن للتأمين، عام 1990م مملوكة بالكامل للقطاع الخاص (مجموعة شركة عذبان).

- شركة سبا اليمنية للتأمين، تأسست عام 1990م مملوكة للقطاع الخاص (مجموعة رجال الأعمال) والمؤسسة العامة للتجارة الخارجية والحبوب (حكومية) وشركة إعادة التأمين العراقية العامة - العراق.

- شركة أمان للتأمين، تأسست عام 1993م يملك بنك اليمن والكويت الجزء الأكبر من رأس المال والباقي للقطاع الخاص (عدد من رجال الأعمال).

- الشركة الوطنية للتأمين، تأسست عام 1993م مملوكة للقطاع الخاص متمنلاً بعدد من رجال الأعمال ومساهمة شركتين تأمين اردنيتين.

- شركة ترسـت يـمن للـتأمين وإـعادـة التـأمين، تـأسـست عام 1995ـم مـملـوـكة للـقطـاعـالـخـاصـ وـمسـاـهمـةـ شـرـكـةـ تـرسـتـ العـالـمـيـةـ للـتأـمـينـ -ـ الـبـحـرـيـنـ.

- الشركة العربية للتأمين، تأسست عام 1997م مملوكة للقطاع الخاص (عدد من رجال الأعمال) مع مساهمة للشركة العربية الدولية للتأمين - البحرين.
- الشركة اليمنية الإسلامية للتأمين، تأسست عام 2001م مملوكة للقطاع الخاص (بنك سبا الإسلامي).

نظرة مستقبلية: Future Preview

آفاق واسعة لتطور سوق التأمين اليمنية

لا شك أن سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تنهجها اليمن والاعتماد على آلية السوق الحرة Free Market سبكون لها دور كبير في توسيع السوق وازدهار صناعة التأمين المتوفّر فرص كبيرة للاستثمار في كافة المجالات الحيوية سواء على مستوى تطوير صناعة النفط والغاز أو بقية الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية، خصوصاً وأن قانون الاستثمار اليمني يقدم امتيازات وتسهيلات كبيرة لتشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية في البلاد.

إن الظروف السياسية والاقتصادية العالمية الصعبة والقاسية، والتي انعكست سلباً على صناعة التأمين سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي اليمني وبذاته خلال السنوات الخمس الأخيرة، أدت إلى تدهور بالغ فيما يتعلق بسوق الإعادة الدولي وارتباطه بالسوق التأميني اليمني علامة على انسحاب عدد من معيدي التأمين من

الظروف العالمية انعكست سلباً على صناعة التأمين محلياً وعربياً وعالمياً

السوق اليمني، الأمر الذي جعل معظم الشركات اليمنية تبحث عن البديل، ولعل ذلك الاحتياج جعل معظم الشركات اليمنية وربما العربية بشكل عام، تشعر بأهمية إيجاد سوق إعادة عربية Arab Reinsurance Market قادرة على

الإيفاء بمتطلبات السوق التأميني العربي. إن فكرة التعامل مع شركات الإعادة العربية أصبحت ذات أهمية بالنسبة لسوق التأمين اليمني وقس على ذلك العديد من أسواق التأمين العربية، وقد يكون ذلك بداية جيدة للتعامل مع شركات الإعادة العربية ولتفعيل دور ومهام سوق الإعادة العربي.

إن الاقتصاد العربي بما يملكه من مقومات مادية وطبيعية وثروات هائلة قادرة على إيجاد سوق إعادة عربية، ينافس سوق الإعادة الدولي ولكن الأمر يتطلب المزيد من التعاون والتقارب ووضع دراسات

وخطط ل كيفية توحيد الاقتصاد العربي والذي تشكل صناعة التأمين جزءاً هاماً منه.

وفي ظل الاندماج والاتحاد الحاصل بين كبريات شركات التأمين وإعادة التأمين في العالم، تدعو شركات التأمين وإعادة التأمين العربية للاتحاد والتعاون الاقتصادي سعياً وراء إيجاد سوق إعادة عربية قادرة على تحفيظ الاحتياج الحاصل في السوق التأميني سواء اليمني أو العربي بشكل عام.

إن سوق التأمين في اليمن يعد من الأسواق الصغيرة نسبياً ولكن رغم ما مر به

الاقتصاد اليمني من أزمات دولية وأقليمية Global & Regional Crisis وما تلقته صناعة التأمين من ضربات موجعة إلا أنه يمكنني القول بأن سوق التأمين اليمني سوق واعد Promising Market لديه مقومات التطور والازدهار، خاصة أن

سياسة الحكومة لديها الاتجاه الكبير نحو الانفتاح الاقتصادي والتجاري وهناك استكشافات نفطية واحدة ستلعب دوراً كبيراً في تحريك عجلة الاقتصاد والتنمية إلى الأمام.

ولا ننسى دور الاتحاد اليمني للتأمين Y.I.F ممثلاً برئيسه الأستاذ/علي محمد هاشم لما قام ويقوم به من أنشطة تأمينية وجهود كبيرة لتعزيزه وإعطائه دوره وأهميته الاقتصادية في المجتمع والدولة علامة على مساهمته في تنظيم عمل شركات التأمين اليمنية.

ولاشك أن آفاق صناعة التأمين في اليمن ستشهد تطوراً وتقدماً خلال الفترة المقبلة.

فكرة التعامل مع شركات الإعادة العربية ضرورة هامة لسوق التأمين اليمني

مطلوب من شركات التأمين وإعادة التأمين التعاون لإيجاد سوق إعادة عربية

تقرير عن نشاط السوق اليمني

إعافه تنتج عن إهمال طبي:

أصيب السيد م. بنستيد البالغ من العمر /51/ عاماً، أثناء شجار، وذلك في أيار عام 1998، «بقرميدية» مما أدى إلى كسر في الجمجمة. وقد قرر الأطباء أن حالته لا تستدعي إقامته في المشفى وعليه مغادرته. وبعد يومين من ذلك عاد إلى المشفى حيث أجريت له صور بالأشعة أظهرت وجود إصابة في الدماغ مما استدعي ترحيله إلى مشفى تخصصي في «بلاموت». وهناك أجريت له عملية جراحية ولكن بعد تأخير لعدة أيام. وبسبب هذا التأخير في العلاج بدأت ظهر على المصاب أعراض الصرع وفقدان الذاكرة وعدم التوافق في حركة الأطراف، إضافة إلى فقدان 60% من قدراته على الإبصار. وجراء التحقيقات، أقرّ المشفى بخطئه، أولاً بالإهمال في اتخاذ الإجراءات السريعة لعلاج المصاب، وثانياً أن هناك خطأ ما قد حدث أثناء العمل الجراحي، مما أدى إلى حصوله فيما بعد على تعويض بمبلغ 1.78 مليون جنيه بموجب قرار قضائي.

* * *

أدى شخصي بسبب حادث سير:

في خبر نشر في لندن أن شركة Allstate للتأمين الأمريكية ستدفع مليون دولار أمريكي، أو أكثر بقليل، كتعويض لسيدة أصيبت بأذية دماغية بسببها حادث سير وقع

عام 1998، ومن المتوقع أن تكون شركة التأمين المذكورة قد سددت قيمة التعويض عن الحادث المشمول بعطايا تأمين الحوادث الشخصية، والذي بلغ حوالي 50 ألف دولار أمريكي. إلا أن المحكمة قررت أنه على الشركة أن تدفع للمعصابة مليون دولار بمثابة عقاب على الأضرار التي أصابت السيدة المذكورة.

* * *

جامعة بنسلفانيا تدفع تعويضاً لأستاذ جامعي:

في قرار صادر عن المحكمة العليا، أجرت جامعة بنسلفانيا على دفع مبلغ 2.9 مليون دولار كتعويض لأحد أساتذتها بسبب التخريب الذي أصاب مشروع أحاثة المتعلق بأمراض السرطان، والذي أمضى في تطويره قرابة عشرين عاماً.

وجاء في قرار المحكمة أن كلية الطب البيطري في الجامعة قد تعاملت بشكل غير قانوني مع عضو الهيئة التدريسية السيد ف. فيرر /71/ عاماً. حين منعه من إتمام أحاثة حول بعض أنواع أمراض السرطان.

الجدير ذكره، أن الأستاذ المذكور رفع دعواه عام 1991 أمام محكمة في فيلادلفيا التي حكمت له عام 1998 بتعويض قدره 5/ مليون دولار أمريكي، إلا أن المحكمة العليا خفضت المبلغ إلى 2.9/ مليون دولار إضافة إلى الفوائد، بحجة أن هذا المبلغ يقابل الأضرار التي لحقت بالمشروع. والبرير لذلك هو أن الأستاذ فيرر يعني عضواً في الهيئة التدريسية ولم يعاني من خسائر مالية مباشرة، وقد حاول محامو الجامعة حرمان الأستاذ المذكور من أي تعويض، إلا أن المحكمة العليا حسمت الموضوع لصالحه.

المرجع:

Lloyd's Casualty Report Volume 331 No. 4 Jan.. 2003.

Volume 331 No. 10 Feb. 2003.

* * *

قاموس التأمين

القيمة : (Value)

إعداد: سعد جواد على

بالرغم من الأهمية الكبيرة لهذه الفكرة إلا أنها لم تأخذ حقها من البحث، علماً أن الاقتصاد التقليدي قد أطلق عليها العبارة التالية:

القيمة هي السعر الذي تباع به الأشياء في السوق.

أما على الصعيد التأميني فإن هذه العبارة تأخذ مفاهيمًا أشمل وأوسع وسوف نستعرضها على النحو التالي:

١ - القيمة الحالية: (Contemporary Value)

منذ عام 1932م أخذت أسعار أغلب السلع المتداولة في السوق بالارتفاع وقد شمل ذلك الجزء الأكبر من ثروات الدول والتي لا يتم تداولها في السوق، وبما أن المبدأ الأساسي في التأمين هو التعويض فما هو مقياس القيمة الذي بموجبه يتم تعويض المالك عن خسائره؟

إن أغلب المطالبات يتم شسوئتها نقداً لكي يتمكن المالك من شراء أو استبدال المواد المتضررة أو المفقودة أو المسروقة... الخ لكي يعود إلى نفس الحالة السابقة قبل وقوع الضرر وكان شيئاً لم يحدث.

ولكن كيف يتم تحديد مبلغ التعويض؟ إن الشيء المؤمن عليه بعد تعرضه للضرر الكبير لا يمكن بيعه إلا كحطام وبالطبع بسعر أقل بكثير مما كان عليه قبل تعرضه للضرر. واحتمال أن يكون العكس بفعل التضخم.

إلا أن القاعدة العامة هو أن سعر استبدال السلعة غالباً ما يكون أعلى بكثير من السعر الأصلي والذي دفع عند شرائها باستثناء بعض المنتجات ذات التقنية العالمية (مثل أجهزة الكمبيوتر) حيث تكون أسعارها الحالية أقل بكثير من سعر شرائها. لهذا فمن الضروري أن تقوم شركات التأمين بتعديل أقساط التأمين عند تجديد وثائق التأمين بما يكفي للوفاء باجمالي المطالبات القابلة للدفع أو المتوقع أن تحدث خلال فترة التغطية وكذلك دفع النفقات الإدارية إضافة إلى توفير عائد مقبول.

2 – بدائل الدفع النقدي: (alternatives to cash payment)

ازدادت في الفترة الأخيرة فكرة استبدال الشيء المؤمن عليه والذي تعرض للهلاك بدلاً من التعويض النقدي.

إن إعطاء المؤمن له سيارة جديدة عوضاً عن سيارته المهاكة والتي مضى على افتتاحها عامان يعتبر بالنسبة له أكثر من التعويض المستحق. وقد تطبق نفس الفكرة على المنازل والمحلات أو غيرها من المقتنيات، وعموماً فإن هذه البدائل تم دراستها حالياً من أجل إدخالها في عقود التأمين شيئاً فشيئاً.

3 – القيمة السوقية: (market value)

هذاك آلية معددة لتحديد أسعار أغلب السلع في السوق، ولدى تحديد سعر سلعة ما في السوق كالمنازل التي تقع على نفس الشارع والمشيدة بنفس المواصفات يضطر أصحاب المنازل الأخرى والمشابهة لهذا المنزل لاعتبار نفس القيمة وكذلك الحال بالنسبة للمقتنيات الأخرى.

تقوم بعض المصارف باقراض أحد الأشخاص من أجل شراء منزل مفترضين بأن قيمة هذا المنزل مماثلة لسعر منزل آخر مشابه يباع في السوق، وفي أغلب الأحيان يطلب المصرف من المقترض تأمين هذا المنزل ليتمكن من سداد القرض بالقيمة المؤمنة (مبلغ التأمين) في حال تعرض هذا المنزل للضرر. ولكن عندما تنخفض أسعار المنازل وتتصبح قيمة المنزل الصامن للقرض أقل من مبلغ القرض ففي

حال تعرضه لحريق تصبح فيه كلفة الإصلاح أكبر من القيمة السوقية الحالية يمكن للمؤمن تعويض صاحب المنزل بأخر مشابه.

وتعتبر القروض المصرفية مبالغ من المال تستوجب السداد في أوقات محددة وتعتبر العملة النقدية المستخدمة في أي دولة هي المقياس لقيمة أي سلعة في هذه الدولة. ويتم تحديد القيمة السوقية للسلع بعدد معين من وحدات تلك العملة أو بأي عملة مقبولة دولياً.

إن القيمة النقدية للسلع تتغير بين العين والآخر كما تتغير أسعار السلع بدرجات مختلفة صعوداً أو نزولاً، لهذا على المؤمن أن يكون قادرًا على تقدير القيمة الحقيقية للخسارة حسب وضع السوق وحسب الوضع الاقتصادي السائد لحظة تحقق الخسارة.

* * *

البر بطالنبرون لاكتشاف الأوروبين صحابة

تشير آخر الدراسات النفسية أن سكان المدن البريطانية وكذلك الإيرلندية، يعالون من أعلى معدلات الكآبة في أوروبا، عكس المدن الإسبانية في ذيل القائمة. وتشير الدراسة أن النساء هن أكثر عرضة للاكتئاب من الرجال وخصوصاً اللواتي يعشن في المدن.

وتؤكد نتائج الدراسة أن الكآبة منتشرة على نطاق واسع بين الدالغين من الطبقة العاملة في كافة أنحاء أوروبا، وعلى الأخص في المناطق الحضرية مثل مراكز المدن المكتظة بالسكان.

وتخلص الدراسة إلى القول إنه من الضروري تطبيق سياسات عادلة وفعالة تهدف إلى معالجة هذه المشكلة الصحية التي تشكل تحدياً ملماساً للسلطات الصحية.

وتبيّن الدراسة أن أكثر انتشار لظاهرة الكآبة كان في مدن بريطانيا وإيرلندا، وينسب تقارب من 17 و 13 في المئة على التوالي، في حين لم تزد في إسبانيا عن 2.6 %، أما بين الجنسين فقد ظهر أن الكآبة منتشرة بين النساء بنسبة عشرة في المئة، وبين الرجال بحدود 6.6 في المئة.

الورقة الأخيرة

قياس الإبداع

د. جمال الدباغ*

الرائد العربي

ربيع

2003

في مقالته الفنية (المنشورة في العدد السابع والسبعين -2003- من هذه المجلة الغراء) والتي كانت بعنوان «أهمية دور الإبداع في الإدارة» سلط الدكتور أمين عبد الله الضوء على موضوع في غاية الأهمية للمنظمات المعاصرة - ومنها شركات التأمين وإعادته، حيث يعد الإبداع أحد مقومات بناء المنظمة واستمرارها في ظل المنافسة الشديدة التي تعيشها، وإذا كانت المنظمات المعاصرة توصف بأنها منظمات معرفية تستخدم عاملين معرفيين وتسعى لإدارة المعرفة، فإن تلك الإدارة لا يمكن أن تتم دون إبداع.

وتسعى هذه المقالة إلى تناول أحد الجوانب الأساسية ذات الصلة بالإبداع وهو قياس الإبداع، ويتجلّ ذلك في الإجابة عن السؤالين الآتيين:

1 - ما هي أهمية قياس الإبداع؟

2 - كيف يمكن قياس الإبداع وهو ليس سمة كمية؟

فيخصوص الأهمية أشار (Rao, et al. 1997:302) إلى أنه طالما كانت السمات - ومنها الإبداع - قابلة للقياس بشكل ما فإن قيادات المنظمات تستطيع أن تختار فقط أولئك الأشخاص الذين توفر فيهم السمات المطلوبة للموقع الوظيفي، كما ذكر (Yukl, 1989: 201) أن المعلومات المتاحة عن السمات الشخصية - ومنها الإبداع -

* جامعة فيلادلفيا - المملكة الأردنية الهاشمية.

مفيدة جداً لتعيين احتياجات التدريب للوظيفة الحالية، إضافة إلى تحطيط الفعاليات للتطوير الإداري لإعداد الشخص للترقية إلى وظائف أعلى.

وأما عن إمكانية قياس الإبداع وهو ليس سمة كمية، فقد سعى الباحثون ذوو الاهتمام بهذا الجانب، ومنهم على وجه الخصوص، بباحثون تربويون وأخرون في مجال السلوك التنظيمي والإداري، إلى إعداد مقاييس للإبداع واختبارها في العديد من الدراسات وحرصوا على تحقيق تلك المقاييس للمتطلبات العلمية المتعارف عليها، وقد أدى ذلك إلى ظهور العديد من المقاييس للظواهر الكمية لأن الاختلاف بين الحالتين واضح. وفيما يأتي استعراض سيكون موجزاً للعديد من مقاييس الإبداع المعروضة في بعض أدبيات السلوك التنظيمي الحديثة. وبعد هذا الاستعراض سيكون من المناسب تقديم تفصيل لأحد المقاييس للمزيد من الاطلاع.

١ - أورد (Daft, 2000:387-8) مقياساً لتقيير المناخ الإبداعي في المنظمات، وتكون المقاييس من (10) عبارات خماسية الاستجابة (مع ملاحظة عدم وجود تغير بالرقم 4).

٥: نقوم بذلك دوماً صفر: نحن لا نقوم بذلك

ويتم تقسيم المناخ الإبداعي إلى أربع فئات:

أ - فاعل بدرجة عالية.

ب - متوسط الفاعلية.

ج - غير فاعل بدرجة متوسطة.

د - غير فاعل.

٢ - ذكر (Cook & Hunsaker, 2001:439) مقياساً لمدى إبداع الشخص، وتكون المقاييس من (54) سمة شخصية يقوم المستجوب باختيار عشر منها التي يمكن أن تكون أكثر وصفاً له، ويحصل على علامتين عن بعض السمات، وعلامة واحدة عن سمات أخرى، في حين لا تحصل بقية السمات على أية علامة.

ويتم تقسيم الإبداع إلى خمس فئات:

١ - مبدع جداً.

٢ - فوق المتوسط.

3 — متوسط الإبداع.

4 — دون المتوسط.

5 — غير مبدع.

3 — عرض (Marcic, et al. 2001:232) مقياساً لتقدير النمط الإبداعي للشخص يتضمن (10) عبارات، وكل عبارة تتضمن إجابتين (أ) و (ب) يختار المستجوب أحدهما.

ويتم تقسيم الأشخاص إلى سبع فئات للإبداع ضمن نمطين رئيسيين هما المتكيف والمبتكر.

4 — أشار (Hellriegel, et al. 2002:262-3) إلى مقياس للإبداع الشخصي تكون من (36) عبارة خماسية الاستجابة:

1: لا أتفق بقوه 5: لا أتفق بقوه

ويوضح المقياس (6) أنواع من العقبات التي تعوق الشخص من الإبداع.

5 — مقاييس أخرى يمكن للفارى الكريم الرجوع إليها للمرزيد:

أ — مقياس (Robbins, 1988) لقدرة المدير على الإبداع تكون من (74) عبارة ثلاثة الاستجابة.

ب — مقياس (Kreitner & Kinicki, 1989) لتحديد المستوى الإبداعي تكون من (40) عبارة ثلاثة الاستجابة.

ج — مقياس (Ivanceich & Matteson) لتحديد كم أنت مبدع تكون من (50) عبارة خماسية الاستجابة.

د — مقياس (Bateman & Zeithaml, 1993) لتحديد كم أنت مبدع تكون من (31) عبارة خماسية الاستجابة.

ه — مقياس (Vecchio, 1995) لتحديد كم أنت مبدع تكون من (50) عبارة خماسية الاستجابة.

و — مقياس (Eittington, 1997) لتحديد كم أنت مبدع تكون من (5) عبارات خماسية الاستجابة.

وفيما يأتي عرض تفصيلي لمقياس (Bateman & Zeithaml, 1993) ويمكن لأى شخص الإجابة عن عبارات المقياس ومن ثم تحديد مستوى الإبداع الذي لديه:

حدد إلى أي مدى تتفق أو لا تتفق مع العبارات الآتية وفق المقياس الآتي:
 (ويرجى كتابة الإجابة ما بين قوسين إلى جانب رقم العبارة).

5	4	3	2	1
أتفق بقوة	أتفق	غير منتأكد	لا أتفق	لا أتفق بقوة

- () 1. أكره أن أعطى عملاً لأقوم به وأننا لا أفهمه.
- () 2. أجد بأن حلم البقظة غالباً ما يساعدني في حل المشاكل.
- () 3. غالباً ما يكون النجاح بالنسبة لي نتيجة للعمل الشاق الجيد في الماضي.
- () 4. أجد بأن التغيير يمكن إثارته ومكافأته.
- () 5. أميل إلى مراجعة إخفاقاتي والتركيز على نجاحي.
- () 6. معظم الناس الذين أعرفهم يبدون أكثر إبداعاً مني.
- () 7. إن العمل مع فريق أكثر إرهاصاً للضمير من العمل المنفرد.
- () 8. أقول بعض الأشياء التي تجعل الآخرين يتبعون عنّي أحياناً.
- () 9. أستمتع باستخدام التفكير غير التقليدي لتطوير الأفكار.
- () 10. أمتغض من وضع كل شيء في (مكانه المناسب).
- () 11. غالباً ما أعتمد على مشاعر الحدس والعاطفة عند اتخاذ القرارات.
- () 12. أرحب بالحقائق الصعبة وليس النظريات غير الواضحة.
- () 13. ليس عندي مشكلة في الموافق غير المتوقعة.
- () 14. أفضل المشاكل التي ليس لها حل دقيق جداً.
- () 15. أميل أحياناً إلى الحصول على القليل من الحماس المتزايد حول الأشياء.
- () 16. من الأفضل لي القيام بما هو صحيح مقارنة بالربح.
- () 17. أفضل أن أكون مستكشفاً ولا أعتمد على مساعدة شخصية مبدعة.
- () 18. من الأفضل لي أن يكون هناك تعليمات مرنّة مقارنة بتعليمات محددة.
- () 19. لدى أحياناً أفكار عظيمة عندما أكون مسترخياً ولا أقوم بشيء خاص.

- () 20. عندما لا يمكن إيجاد حل للمشكلة بسهولة أميل لأن أصبح قليل الهمة وأعزف بعجزي.
- () 21. أرحب في التفكير في المشاكل التي تمثل تحديات وفرص.
- () 22. لدى إحساس جيد بالدعاية.
- () 23. من الجيد للعاملين بعض الأحيان العبث والسخرية.
- () 24. أعدت الأعراف والتواجد لكي تخرق.
- () 25. أتف بقدرتي على حل المشاكل.
- () 26. أتسامح عادة مع الناس المبدعين وأفكارهم.
- () 27. من الأفضل معالجة المشاكل بأسلوب منطقي خطوة بعد خطوة.
- () 28. أرحب في الواقع بإعاد الأفكار بعيداً عن رأسي.
- () 29. لا أرتاح للعمل مع أشخاص عقلانيين وموضوعين في تفكيرهم.
- () 30. لا أحتاج في حياتي الوصول إلى القوة والمنزلة الرفيعة.
- () 31. من الأفضل أن تكون خيراً في مجال مقارنة ب المجالات متعددة.

التقويم

تعكس الفقرات 1, 6, 12, 20, 27 أي عندما تكون الإجابة (5) لهذه الفقرات تصبح (1) وهكذا $4 - 2, 3 = 3, 4 - 2, 3 = 1, 5 = 1$.

ونقوم بجمع الإجابات لاستخراج المجموع النهائي الذي يحل كما يأتي:

131 = 155 = عالي الإبداع.

106 = 130 = متوسط الإبداع.

81 = 105 = مبدع إلى حد ما.

56 = 80 = قليل الإبداع.

30 = 55 = غير مبدع.

References

- (1) Bateman, T.S., and Zeithaml, C.P.(1993), **Management Function and Strategy**, 2nd. Ed., (Homewood, IL: Richard D. Irwin).
- (2) Cook, C.W., and Hunsaker, P.J., (2001), **Management and Organizational Behavior**, 3rd , ed., (Boston, MA:McGraw-Hill & Irwin).
- (3) Daft, R. L., (2000), **Management**, 5th ed., (Fort Worth, TX: The Dryden Press).
- (4) Eitington, J. E., (1997), **The Winning Manager**, (Houston, Tx: Gulf Publishing Co).
- (5) Hellriegel, D., Jackson, S. E., and Slocum, J. W., (2002), **Management**, 9th ed, (Cincinnati, Ohio: South-Western).
- (6) Ivancevich, J.M., and Matteson, M.T., (1990), **Organizational Behavior and Management**, 2nd ed., (Homewood, IL: BPI/IRWIN).
- (7) Kreitner, R., and Kinicki, A., (1989), **Organizational Behavior**, (Homewood, IL: Irwin).
- (8) Marcic, D., Seltzer, J., and Vaill, P., (2001), **Organizational Behavior**, 6th ed., (Cincinnati, Ohio: South-Western).
- (9) Rao, M. G., Rao, V.S.P., and Narayana, P.S., (1997), **Organizational Behaviour**, (Delhi: Konart).
- (10) Robbins, S.P., (1988), **Management**, 2nd ed., (New Jersy: Prentice- Hall).
- (11) Vecchio, R.P., (1995), **Organizational Behavior**, 3rd ed., (Fort Worth, TX: The Dryden Press).
- (12) Yukl, G.A., (1989), **Leadership in Organizations**, 2nd ed., (New Jersey: Prentice- Hall).

* * *